



حالة أسواق السلع الزراعية

ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية - التجارب والدروس المستفادة



الرسائل الرئيسية

١ في يونيو/حزيران ٢٠٠٨، بلغت أسعار الأغذية الأساسية في الأسواق الدولية أعلى مستويات لها في غضون ٣٠ عاماً، حيث هددت الأمن الغذائي للفقراء في جميع أنحاء العالم. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، أدى ارتفاع أسعار الأغذية بصفة رئيسية إلى دفع عدد إضافي من البشر يبلغ ١١٥ مليوناً إلى الجوع المزمن.

٢ منذ ذلك الحين، انخفضت الأسعار وزادت انخفاضاً بسبب الأزمة المالية، والركود العالمي الناشئ، وانخفاض أسعار النفط، وارتفاع قيمة الدولار الأمريكي. إلا أنها ما زالت مرتفعة بالمقاييس التاريخية الأخيرة، وما زالت المشاكل الهيكلية الكامنة وراء تعرض البلدان النامية لزيادات الأسعار الدولية قائمة.

٣ ساهمت عوامل كثيرة في الزيادة الهائلة في أسعار الأغذية العالمية، ولكن الطلبات الجديدة على الوقود الحيوي وأسعار النفط القياسية كانت هي القوى المحركة الرئيسية التي جعلت بعض المحللين يتساءلون عما إذا كانت الصلات الجديدة بين أسواق الأغذية والطاقة قد أنهت الاتجاه الهبوطي الذي دام طويلاً في الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية.

٤ لقد اتضح أن ارتفاع أسعار المنتجات لم يشكل فرصة بالنسبة للمزارعين في البلدان النامية. فهم لم يغتنموا تلك الفرصة ليستثمروا ويزيدوا من إنتاجهم وإنتاجيتهم، وذلك لأنهم لم يستفيدوا من ارتفاع الأسعار، وكان حصولهم على المدخلات بأسعار معقولة محدوداً، والتكنولوجيا المتاحة لهم غير كافية، فضلاً عن الافتقار إلى البنى الأساسية والمؤسسات الضرورية، في حين أن بعض الاستجابات على صعيد السياسات (مثل ضوابط الأسعار والتخفيضات الجمركية) قللت في الواقع من الحوافز.

٥ ينبغي تحقيق التوازن بين الحاجة إلى حماية المستهلكين من أسعار الأغذية المرتفعة والإبقاء على حوافز من أجل الاستثمار في زيادة الإنتاجية والاستجابة على صعيد العرض. ويلزم أن تكون التدابير المتخذة على صعيد السياسات موجهة للاستثمار الزراعي وإيجابية ولا تسبب تشويهاً.

٦ تحتاج بلدان نامية كثيرة إلى دعم دولي للتغلب على المعوقات المتعلقة بالميزانية ولتحديد السياسات الملائمة وتنفيذها. ومن اللازم أيضاً أن تنظر البلدان المتقدمة في آثار سياساتها المتعلقة بالزراعة والتجارة والطاقة على أسعار الأغذية وتوافرها على الصعيد الدولي.



حالة أسواق السلع الزراعية

ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية - التجارب والدروس المستفادة



شكر وتقدير

من إعداد
فرع سياسات النشر الإلكتروني ودعمه
شعبة الاتصال
منظمة الأغذية والزراعة

قام بإعداد تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٩ فريق من موظفي شعبة التجارة والأسواق في المنظمة، برئاسة David Hallam. وقد أُعد التقرير بتوجيه عام من حافظ غانم، المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنظمة، Alexander Sarris، مدير شعبة التجارة والأسواق. ونسجل امتناننا للمساهمة العامة التي قدمها Pedro Arias وللمساهمات الخاصة التي قدمها Adam Prakash بشأن الاتجاهات والتقلُّب في أسعار السلع الزراعية، و Abdolreza Abbassian بشأن أسعار الحبوب، و Josef Schmidhuber بشأن الوقود الحيوي، و Hansdeep Khaira بشأن المضاربة، و Merritt Cluff و Holger Matthey بشأن آفاق أسعار السلع، و George Rapsomanikis بشأن انتقال الأسعار، و Jamie Morrison بشأن المعوقات على جانب العرض وبشأن استجابة العرض، و Ramesh Sharma و Liliana Balbi و Manitra Rakotoarisoa بشأن الاستجابات على صعيد السياسات، و Alexander Sarris بشأن ترتيبات تمويل الواردات الغذائية. وقد استفاد التقرير من الاستعراض المفصّل والتعليقات من الزملاء في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنظمة. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى المساهمات التي قدمها حافظ غانم و Alexander Sarris و Marcela و Kostas Stamoulis و Jelle Bruinsma و Josef Schmidhuber و Keith Wiebe و Villarreal و David Marshall و Hiek Som و Henri Josserand و Abdolreza Abbassian.

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. ولا تعبر الإشارة إلى شركات محددة أو منتجات بعض المصنعين، سواء كانت مرخصة أم لا، عن دعم أو توصية من جانب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أو تفضيلها على مثيلاتها مما لم يرد ذكره.

ISBN 978-92-5-606280-2

جميع حقوق الطبع محفوظة. ويجوز استنساخ ونشر المواد الإعلامية للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع، بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر استنساخ هذه المواد الإعلامية لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية، دون ترخيص مكتوب من صاحب حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص إلى:

Chief
Electronic Publishing Policy and Support Branch
Communication Division
FAO
Viale delle Terme di Caracalla, 00153 Rome, Italy
أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2009

يمكن طلب نسخ من مطبوعات المنظمة من:

Sales and Marketing Group
Communication Division
Food and Agriculture Organization
of the United Nations
E-mail: publications-sales@fao.org
Fax: (+39) 06 57053360
Web site: www.fao.org/catalog/inter-e.htm

صور الغلاف (من الأعلى إلى الأسفل):

- © FAO/Roberto Faidutti
- © FAO/Giuseppe Bizzarri
- © FAO/KCII
- © FAO/Giuseppe Bizzarri
- © FAO/Giulio Napolitano

ملاحظة:

تشمل البيانات الخاصة بالصين أيضاً البيانات عن مقاطعة تايوان الصينية ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة، إلا في حال الإشارة إلى خلاف ذلك.

المحتويات

٤ معلومات عن هذا التقرير

٦ تقديم

٨ الجزء الأول : ما الذي حدث لأسعار الأغذية العالمية ولماذا؟

٩ تضخم أسعار الأغذية العالمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨

١٥ لماذا زادت أسعار الأغذية إلى هذا الحد؟

٢٦ تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية

٣٠ الجزء الثاني : لماذا لم يشكل ارتفاع أسعار الأغذية فرصة للمزارعين الفقراء؟

٣١ هل تصل الزيادات في الأسعار العالمية إلى منتجي البلدان النامية؟

٣٥ الأسعار زادت وكذلك التكاليف

٣٦ المعوقات على جانب العرض

٣٨ الجزء الثالث: ما هي الاستجابة المطلوبة على صعيد السياسات؟

٣٩ ما هي المشاكل على صعيد السياسات؟

٤٠ كيف استجابت البلدان النامية؟

٤٢ ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها على صعيد السياسات؟

٤٧ الحاجة إلى إجراءات دولية

٥٤ الملحق

٥٤ الجدول ١: الاستجابات على صعيد السياسات لارتفاع أسعار السلع في بلدان مختارة

٥٨ الجدول ٢: اتجاهات الأسعار الحقيقية للسلع

٥٩ الجدول ٣: الأسعار الشهرية للسلع، القيمة الاسمية

٦١ لمزيد من الإطلاع والمعلومات

٦٢ مطبوعات شعبة التجارة والأسواق في منظمة الأغذية والزراعة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

معلومات عن هذا التقرير

في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، بدأت الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية الرئيسية في الارتفاع. وبحلول النصف الأول من عام ٢٠٠٨، كانت الأسعار الدولية للحبوب بالدولار الأمريكي قد بلغت أعلى مستويات لها في ما يقرب من ٣٠ عاماً، حيث هدت الأمن الغذائي للفقراء في جميع أنحاء العالم وأثارت قلقاً دولياً واسع النطاق بشأن أزمة غذائية عالمية بادية. وبينما شهد النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ انخفاضاً سريعاً في الأسعار الدولية للأغذية، مع انهيار أسعار النفط وما أدت إليه الأزمة المالية والركود العالمي من انخفاض في الطلب، بقيت الأسعار أعلى كثيراً من المستويات التي شوهدت في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تبقى كذلك. وما زال مستهلكون فقراء كثيرون يواجهون الأسعار المرتفعة للأغذية، أو الأسعار الآخذة في الارتفاع. وعلاوة على ذلك، بينما قد تكون الأسعار الدولية للأغذية قد انخفضت، ظل الكثير من ظروف العرض والسوق المناوئة دون تغيير. ولم يكن الانخفاض في الأسعار ناجماً عن أي توسع واسع النطاق في مدى توافر الأغذية. ففي معظم البلدان النامية، لم تكن هناك استجابة إيجابية على صعيد العرض لارتفاع أسعار الأغذية. ولذا، فقد حان الوقت لاستعراض ما حدث وسبب حدوثه، والنظر في الدروس (لا سيما المتعلقة بالسياسات) التي يمكن استخلاصها.

ومع أن الحقائق العامة لحادثة "الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية" قد تكون معروفة جيداً، تظل هناك تساؤلات بشأن الأهمية النسبية لمختلف العوامل التي أُعتبر أنها السبب في ذلك الارتفاع، وما إذا كانت التطورات الجديدة قد أدت إلى تغيير جوهري في سلوك السوق، وما إذا كان من الممكن توقع أن تكون الأسعار المرتفعة هي القاعدة من الآن فصاعداً. وتتوقف الكيفية التي ينبغي أن تستجيب بها الحكومات والمجتمع الدولي على الأجوبة على هذه التساؤلات. وعلاوة على ذلك، بينما سيطرت الزيادات الهائلة في الأسعار ومحنة المستهلكين الفقراء على اهتمام وسائل الإعلام العالمية، فإن تأثيرها على المنتجين الزراعيين

الفقراء نال اهتماماً أقل بكثير. ففي أعقاب انخفاض أسعار المنتجات الزراعية الذي دام سنوات، كان ينبغي أن تكون الأسعار المرتفعة فرصة للمنتجين الفقراء لتحسين دخلهم، وحافزاً لزيادة إنتاجهم لصالح الجميع. فما هو السبب في أن الأمر لم يكن كذلك في ما يبدو؟ وتقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٩ يبدأ باستعراض لطبيعة الزيادات في الأسعار في الأسواق العالمية، وكيف أدى ذلك إلى زيادة حادة في أسعار الأغذية بالنسبة لفرادى المستهلكين والمنتجين الزراعيين. وقد كانت أسعار السلع الزراعية شديدة التباين دائماً، ولكنها كانت تدور حول اتجاه هبوطي طويل الأجل. بيد أن بعض المعلقين والمحللين رأوا أن ثمة عوامل جديدة تتفاعل الآن، لا سيما التوسع في إنتاج الوقود الحيوي، وتعني أن أسعار الأغذية لن تعود إلى اتجاهها التاريخي. وحتى الآن، لا تعتبر الأدلة المتاحة حاسمة بالرغم من أن بعض الأمور الأساسية بشأن الأسواق قد تشير فعلاً إلى نهاية ما يسمى "الغذاء الرخيص". ويرد في ما يلي مزيد من البحث التفصيلي لتلك السمات وكيفية تأثيرها على أسعار الأغذية. وقد تركز الاهتمام بوجه خاص على مدى إمكانية أن تكون التفسيرات المختلفة - الطلب على الوقود الحيوي، وأسعار النفط القياسية، وتزايد الطلب على الأغذية نتيجة للنمو الاقتصادي السريع في الصين والهند - هي وراء التضخم المفاجئ في أسعار الأغذية الذي شهدته مختلف أنحاء العالم، وتركز أيضاً على الدور الذي قامت به القوى التقليدية المحركة للأسواق، مثل انخفاض مستويات المخزونات أو حدوث حالات نقص في العرض نتيجة للطقس. وترد أيضاً مناقشة لمسألة ما إذا كان الوضع يتفاقم بفعل تدفقات أموال المضاربة إلى الداخل أو التدابير على صعيد السياسات التي اتخذها الحكومات. وعملياً، بينما كان للطلب على الوقود الحيوي وارتفاع أسعار النفط التأثير الرئيسي كما يقال، فإن هذه العوامل لعبت جميعها دوراً ما وتفاعلت لتنتج القفزة في أسعار الأغذية. ومن المرجح أن يكون للعديد من هذه العوامل تأثير مستمر، ومن ثم ليس من المرجح أن تعود أسعار الأغذية إلى مستوياتها السابقة في الأجل القصير.

ويجمع تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٩ أدلة بشأن تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية. والتأثير السلبي لارتفاع أسعار الأغذية بالنسبة للأمن الغذائي يبلغ أكبر درجاته في أوساط المستهلكين الفقراء في البلدان النامية، ومن بينهم كثيرون من فقراء الريف. ويعد الكثير من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من البلدان المستوردة للأغذية التي شهدت زيادة في فواتير وارداتها الغذائية السنوية، بلغت أكثر من الضعف منذ عام ٢٠٠٠. وقد كان وضعها محفوفاً بالمخاطر حيثما كانت تعتمد أيضاً على النفط المستورد (الذي كانت أسعاره قياسية أيضاً) وحيثما كانت لديها مستويات مرتفعة من نقص التغذية. أما على الجانب الإيجابي، فإن الأسعار الأعلى للأغذية ينبغي أن تمكن المنتجين من الاستثمار في زيادة الإنتاجية والإنتاج. ومع ذلك، كما يشرح تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٩، فإن مسألة ما إذا كان من الممكن تحويل ارتفاع أسعار الأغذية إلى فرصة للمنتجين في البلدان النامية هي مسألة تتوقف على قدرتهم على الاستجابة. وهذا أمر غير مضمون على الإطلاق. فأسعار المدخلات الرئيسية مثل الطاقة والأسمدة زادت بموازاة أسعار المنتجات، وبسرعة أكبر في بعض الأحيان، ومن ثم فقد اعتري الضعف فعلاً الحافز إلى إنتاج المزيد. وعلاوة على ذلك، فإن القدرة على إنتاج المزيد هي قدرة محدودة في ما يتعلق بأصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية الذين يستخدمون التكنولوجيا البدائية ويكون حصولهم على المدخلات محدوداً. ولا يبدو أن ارتفاع أسعار الأغذية أدى إلى أي استجابة كبيرة على صعيد العرض من جانب الغالبية الساحقة من منتجي البلدان النامية.

وكيفية مساعدة المنتجين على إنتاج المزيد هي مشكلة على صعيد السياسات تواجه الحكومات في البلدان النامية. أما كيفية ضمان حصول المستهلكين على الأغذية بأسعار معقولة فهي مشكلة ملحة بدرجة أكبر. ففي معظم الحالات، وبالنظر إلى حالة الاضطراب الاجتماعي التي أثارها ارتفاع أسعار الأغذية، وهو أمر يمكن فهمه، ركزت التدابير المتخذة

على صعيد السياسات على مشاكل الأمن الغذائي الملحة في الأجل القصير، وذلك بمحاولة إبطاء وتيرة زيادات الأسعار وزيادة توافر الأغذية. أما الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل لدعم المنتجين فقد لقيت تجاهلاً، وكان من المرجح أن يكون لبعض التدابير القصيرة الأجل، وأبرزها التدابير التجارية، أثر سلبي. ويختتم تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٩ باستعراض للخيارات المتاحة للحكومات على صعيد السياسات وبتقييم للكيفية التي استجابت بها البلدان النامية لارتفاع أسعار الأغذية. وهو يدعو إلى التكامل والاتساق بين التدابير الموجهة التي اتخذت للتصدي لحالات الطوارئ الملحة والتدابير الأطول أجلاً لمعالجة الحاجة الاستراتيجية إلى الأمن الغذائي على المدى الطويل. بيد أن التقرير يسلم بالصعوبات التي تواجهها بعض البلدان النامية في اختيار السياسات الصحيحة وفي وضع السياسات الفعالة موضع التطبيق. فليس بمقدور هذه البلدان ببساطة أن تكفل إمدادات غذائية للفقراء، وأن تسد الفواتير الأعلى ل وارداتها الغذائية، وتعكس، بين عشية وضحاها، مسار سنوات من إهمال قطاعاتها الزراعية. والدعم الدولي الذي أخذ يتراكم هو دعم يلزم بصفة عاجلة لتقديم المساعدة الفنية والمساعدة على صعيد السياسات، ولتوفير موارد إضافية في الميزانية وذلك لأن السياسات "الصحيحة" تكون تكلفتها أبهظ عادة.

ويرمي تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٩ إلى إطلاع جمهور أوسع نطاقاً على المناقشات بشأن قضايا أسواق السلع الزراعية وما يتصل بها من مسائل تتعلق بالسياسات. ومع أن الاستنتاجات والنتائج المعروضة تعتمد على تحليل فني أجراه مؤخراً أخصائيو المنظمة في قضايا السلع والتجارة، فإن هذا ليس تقريراً فنياً بشكل مفرط، بل هو تقرير يسعى، بالأحرى، إلى معالجة ما يشكل في بعض الأوقات قضايا اقتصادية معقدة، وذلك بصورة موضوعية ومباشرة، كي يستفيد منها واضعو السياسات، ومراقبو أسواق السلع، وجميع المهتمين بالتطورات في أسواق السلع الزراعية وتأثير هذه التطورات على البلدان النامية.

في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، كان العالم يواجه أعلى مستويات لأسعار الأغذية في غضون ٣٠ عاماً ويواجه أزمة تمثلت في انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. فقد كانت أسعار الأغذية أعلى بنسبة قدرها ٤٠ في المائة عن مستواها في عام ٢٠٠٧ وبنسبة قدرها ٧٦ في المائة عن مستواها في عام ٢٠٠٦. وحدة زيادات الأسعار واستمرارها، التي جعلت بلداناً نامية كثيرة تجاهد لكي تتأقلم مع النتائج، هي أمر يجعل هذه الحادثة مختلفة عن أحداث الماضي المتعلقة بزيادات أسعار الأغذية.

فقد كان هناك تهديد لاستقرار الاجتماعي والسياسي في مختلف أنحاء العالم نجم عما أدى إليه تصاعد أسعار الأغذية وانخفاض القوة الشرائية من حالات شغب واضطراب مدني. وينبغي أن يتصور المرء تأثير ذلك على الفقراء في البلدان النامية الذين كانوا ينفقون بالفعل، في بعض الحالات، ما يصل إلى ٨٠ في المائة من دخلهم الهزيل على الغذاء. وبحسب تقديرات المنظمة، فإن ارتفاع أسعار الأغذية قد دفع ١١٥ مليون شخص آخرين إلى الجوع المزمّن في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وهذا معناه أن العالم لديه الآن زهاء مليار شخص يعانون الجوع. ويتفاقم سوء التغذية عندما لا يكون الفقراء قادرين على دفع ثمن الأغذية ذات الجودة الأعلى. فهم يأكلون أغذية أقل كماً وجودة. وبلدان الدخل المنخفض المستوردة للأغذية عرضة على وجه الخصوص لانعدام الأمن الغذائي بسبب ارتفاع حالات الجوع المزمّن والفقر فيها. وقد قدّرت فاتورة واردات الأغذية الخاصة بهذه البلدان بنحو ١٧٠ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٨، أي أكثر بنسبة قدرها ٤٠ في المائة مما كانت في عام ٢٠٠٧. و يبلغ أثر ذلك أشد درجاته في أفريقيا، حيث تعتمد بلدان كثيرة اعتماداً شديداً على الحبوب المستوردة (في بعض الحالات تعتمد على تلك الواردات بنسبة تصل إلى ٨٠ في المائة من إمدادات الطاقة الغذائية فيها) علماً بأن نقص التغذية منتشر فيها بالفعل.

وقد انخفضت الأسعار الدولية للأغذية إلى مستوياتها في عام ٢٠٠٧ مع اشتداد الأزمة المالية والركود العالمي. بيد أن الأسعار ما زالت أعلى كثيراً من المستويات التي شهدناها في

السنوات الأخيرة، ومن المرجح أن تظل عالية بحسب المقاييس التاريخية. وفي كثير من البلدان النامية، ما زالت أسعار الأغذية عند مستويات عالية غير مسبوقة. وفي الواقع، لم تتلاش أسعار الأغذية المرتفعة ولا الأسباب الكامنة للأزمة الغذائية التي تسببت فيها تلك الأسعار. ولقد أبرز التصاعد الحاد في أسعار الأغذية وكذلك الأزمة الغذائية التهديدات للأمن الغذائي العالمي والحاجة الملحة إلى تعزيز نظام الأغذية الدولي. والأثر السلبي لارتفاع أسعار الأغذية على

الأمن الغذائي للمستهلكين الفقراء في مختلف أنحاء العالم هو أثر واضح. ولكن المرء كان يتوقع أن يكون الأثر على المنتجين إيجابياً وأن يشجعهم على زيادة الاستثمار والإنتاج. إلا أن هذا لم يحدث. والأسعار الزراعية المنخفضة التي دامت سنوات لم توفر للمزارعين حافزاً كبيراً يدفعهم إلى الاستثمار في وسائل الإنتاج، وهذا أمر يمكن فهمه، ولكن لماذا لم توفر أعلى أسعار للأغذية في غضون ٣٠ عاماً ذلك الحافز؟ من حيث المبدأ، تمثل أسعار الأغذية المرتفعة فرصة لعكس مسار الانخفاض في الاستثمار في الزراعة، الذي دام عقوداً، ولتأمين مستقبل مستدام للإمدادات الغذائية العالمية. ولأن ارتفاع أسعار الأغذية "من حيث المبدأ" لا يكفي بمفرده، فبعض الحوافز التي تدفع إلى إنتاج المزيد قد تأكلت نتيجة لزيادة تكاليف المدخلات - فقد ارتفعت أسعار الأسمدة بسرعة أكبر من سرعة ارتفاع أسعار المنتجين. ومن اللازم بالنسبة لذوي الحيازات الصغيرة في البلدان النامية أن يتغلبوا على كثير من المعوقات الموجودة "على جانب العرض" إذا كان المراد تحقيق استجابة كبيرة على جانب العرض في الأجل المتوسط إلى الطويل. فالافتقار إلى البنية الأساسية الريفية، ومحدودية إمكانية الحصول على المدخلات الحديثة وعلى الري، وسوء الطرق ومرافق التخزين، واستخدام التكنولوجيا البدائية، ونقص الإلمام بالتقنيات الزراعية الحديثة، ومحدودية الحصول على الائتمانات هي كلها أمور أدت إلى انخفاض الإنتاجية وإلى الحد من المشاركة في الأسواق والافتقار إلى الاستثمار. وينبغي التغلب على هذه المعوقات لإتاحة استجابة كبيرة على جانب العرض، كما تلزم تدخلات سليمة على صعيد السياسات للخروج من



هذه الدائرة المغلقة التي جعلت صغار المنتجين محاصرين في براثن الفقر، وأدت إلى اعتماد بلدان نامية كثيرة اعتماداً شديداً على الأغذية المستوردة وبالتالي أكثر عرضة لارتفاعات الأسعار.

وفي أوائل يوليو/تموز ٢٠٠٧، حذرت منظمة الأغذية والزراعة من الأزمة الوشيكة، وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧ أطلقت "مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية" التي كانت تمول في البداية من موارد المنظمة لتعزيز إنتاج الأغذية بسرعة، وذلك بتيسير حصول صغار المزارعين على البذور والأسمدة والعلف الحيواني وغيرها من الأدوات والمستلزمات الزراعية. وينبغي أن تحفز هذه المبادرة على تقديم دعم من الجهات المانحة، والمؤسسات المالية، والحكومات القطرية لتحسين توفير المدخلات على نطاق أكبر كثيراً. وتحتاج البلدان الأشد تأثراً بالأزمة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى مبلغ قدره ١,٧ مليار دولار أمريكي على الأقل الآن لإحياء الزراعة لديها التي ظلت موضع تجاهل لمدة عقود. والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والأزمة الغذائية التي نتجت عنه هما من دواعي القلق الدولي ويتطلبان عملاً دولياً. وقد كان محور الاهتمام الرئيسي في مؤتمر المنظمة الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي عُقد في روما في يونيو/حزيران ٢٠٠٨، والذي ضم حكومات ومنظمات دولية وجهات مانحة ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص والقطاع المدني لمناقشة ما ينبغي عمله. وقد شهد ذلك المؤتمر مشاركة ١٨١ بلداً، من بينهم ٤٣ من رؤساء الدول أو الحكومات وأكثر من ١٠٠ وزير. وقد أشار بوضوح الإعلان الذي اعتمده المؤتمر بالإجماع إلى الحاجة إلى زيادة الإنتاج في البلدان النامية وتعزيز الاستثمار في قطاع الزراعة.

وعلاوة على هذا، وكما جرى التعبير عن ذلك مؤخراً في منتديات عديدة، من بينها المؤتمر الرفيع المستوى، ومؤتمر قمة مجموعة الثمانية في اليابان في يوليو/تموز ٢٠٠٨، والدورة الخاصة لمؤتمر المنظمة في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ثمة حاجة عاجلة إلى تعزيز حوكمة الأمن الغذائي العالمي. ويلزم نظام محسّن لمنع الأزمات الغذائية الدولية وللمساعدة على

وضع وتنفيذ السياسات اللازمة على كل من الصعيد القطري والإقليمي والدولي. وإضافة إلى ذلك، يلزم استنباط قواعد وآليات لضمان التجارة العادلة، لا الحرة فقط، في المنتجات الزراعية، أي نظام يتيح للمزارعين في كل من البلدان المتقدمة والنامية سبل كسب دخل لائق يُقارن بدخل زملائهم من المواطنين الذين يعملون في قطاع الصناعة وقطاع الخدمات.

وتتوافر المعرفة التقنية لكيفية القضاء على الجوع في العالم ولمضاعفة إنتاج الأغذية العالمي بحلول عام ٢٠٥٠ لإطعام سكان يبلغ عددهم تسعة مليارات نسمة. وقد حان الآن وقت الانتقال من القول إلى الفعل. ونحن بحاجة عاجلة إلى بلورة توافق دولي في الآراء بشأن القضاء بسرعة ونهائياً على الجوع وبشأن خطة عمل.

وما زال النهج ذو المسارين الذي دعت إليه المنظمة في برنامجها لمكافحة الجوع نهجاً صحيحاً، وهو جعل الغذاء في متناول الأشد تعرّضاً لانعدام الأمن الغذائي، والقيام في الوقت ذاته بمساعدة صغار المنتجين على زيادة إنتاجهم ودخلهم. ومن اللازم أن تُتاح إمدادات غذائية بأسعار معقولة للمستهلكين الفقراء تجنباً لزيادة حالات سوء التغذية. وتوجد لدى بعض البلدان بالفعل آليات كشبكات الأمان، بينما تحتاج بلدان أخرى إلى إقامة آليات من هذا القبيل، وقد تحتاج إلى مساعدة دولية للقيام بذلك. وقد أسفرت تجربة أسعار الأغذية المرتفعة عن إدراك واسع النطاق لحقيقة أن الحل الهيكلي لمشكلة انعدام الأمن الغذائي في العالم يكمن في زيادة الإنتاج والإنتاجية في العالم النامي، لا سيما في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. وينبغي تعزيز الاستثمارات تعزيزاً كبيراً وبطريقة مستدامة لتحسين الإنتاجية وزيادة إنتاج الأغذية. كما ينبغي التغلب على المعوقات الموجودة على جانب العرض بوجه عام، ومن اللازم أن تهيئ السياسات والمؤسسات الملائمة بيئة تفضي إلى وجود استجابة على جانب العرض. فبدون ذلك، لن توظف استثمارات في الزراعة.

وتؤدي المنظمة أيضاً، إضافة إلى الدعم المباشر الذي تقدمه من خلال "مبادرة مكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية"، دورها في مساعدة البلدان على تحديد وتنفيذ الاستجابات الملائمة

على صعيد السياسات. وهذه الأنشطة تدعمها وتوجهها جميعها تحليلات اقتصادية متعمّقة وحديثة لتحركات أسعار الأغذية، وآثارها على المستهلكين والمنتجين، والاستجابات البديلة على صعيد السياسات. ويرد قدر كبير من هذا العمل في هذه الطبعة الجديدة من تقرير حالة أسواق السلع الزراعية. فهذه الطبعة تقدّم استعراضاً شاملاً يستند إلى بحوث أجراها أخصائيو المنظمة للقضايا المحيطة بالارتفاع الحاد في أسعار الأغذية ونتائج ذلك. وهي تتناول سبب زيادة أسعار الأغذية والخطوات التي يلزم أن تتخذها البلدان النامية والمجتمع الدولي من أجل ضمان تحويل ارتفاع أسعار الأغذية إلى فرصة، بالنسبة لمزارعي البلدان النامية، للمساعدة على ضمان توافر إمدادات غذائية عالمية بأسعار معقولة.



جاك ضيوف

المدير العام

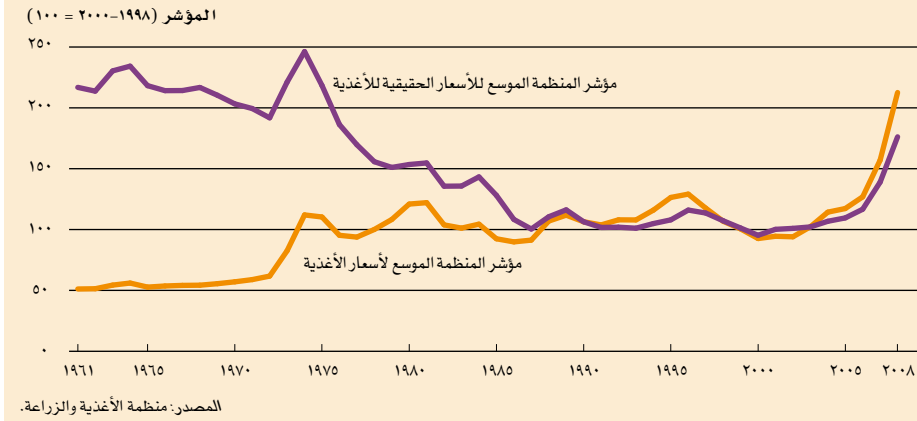
لمنظمة الأغذية والزراعة

الجزء الأول ما الذي حدث لأسعار الأغذية العالمية ولماذا؟

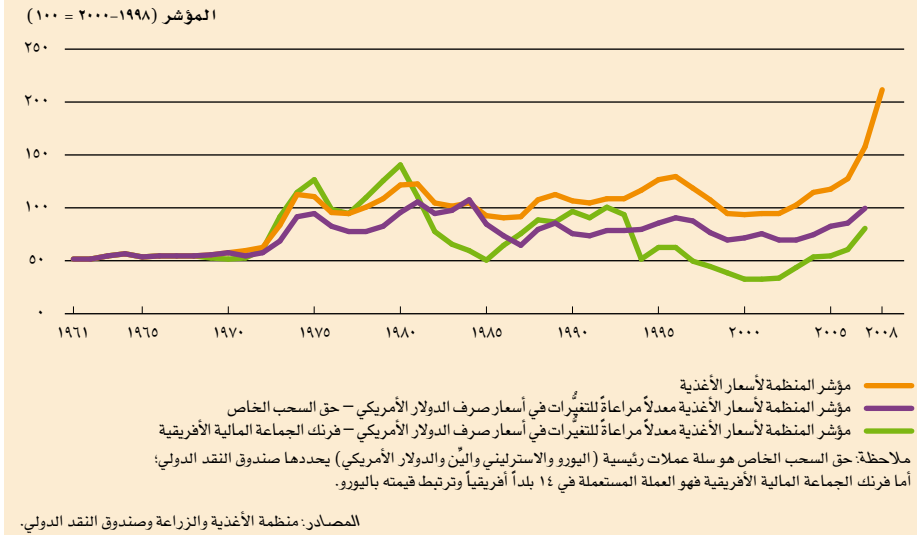


تضخم أسعار الأغذية العالمية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨

تطور مؤشرات المنظمة لأسعار الأغذية



مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية معدلاً مراعاة للتغيرات في أسعار الصرف



لقد تصاعد ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية في عام ٢٠٠٦ بحيث تحوّل إلى طفرة تضخم في أسعار الأغذية في مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، وأفضى إلى احتجاجات عنيفة بل وأدى إلى تزايد المخاوف بشأن الأمن الدولي. وربما كانت أفريقيا هي الأشدّ تعرّضاً لذلك، ولكن المشكلة كانت عالمية. وأدت التقارير عن أثر ارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء في بلدان نامية كثيرة إلى دعوات إلى القيام بعمل دولي لعكس مسار الانزلاق نحو زيادة الفقر وسوء التغذية. وواجهت وكالات تقديم المعونة الغذائية، مثل برنامج الأغذية العالمي، صعوبات في مواجهة التكاليف الأعلى لشراء الأغذية من أجل توزيعها، ودعت إلى تقديم أموال إضافية.

وقد ارتفع مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية^(١) بنسبة قدرها ٧ في المائة في عام ٢٠٠٦ وبنسبة قدرها ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٧، واستمرت تلك الزيادة وتسارعت في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. ومنذ ذلك الحين، انخفضت الأسعار باطراد ولكنها ما زالت أعلى من مستويات اتجاهها الأطول أجلاً. ففي ما يتعلق بعام ٢٠٠٨، ظل مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية أعلى بنسبة بلغت في المتوسط ٢٤ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٧، وبنسبة ٥٧ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠٠٦.

وإذا نظرنا إلى الأسعار من حيث القيمة الحقيقية (مخفضة حسب مؤشر قيمة وحدة المصنوعات الخاص بالبنك الدولي) نجد أن الزيادات ما زالت كبيرة. وقد أظهرت الأسعار الحقيقية اتجاهها هبوطياً مطرداً دام طويلاً تخللته ارتفاعات في الأسعار لم تدم طويلاً عادة. ويوجد ما يشير إلى حدوث استقرار منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي مع حدوث انتعاش تدريجي بدءاً من عام ٢٠٠٠ قبل الزيادة الحادة التي حدثت في عام ٢٠٠٦. فقد قفز متوسط معدل النمو السنوي الذي كان يبلغ ١,٣ في المائة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى ١٥ في المائة منذ عام ٢٠٠٦.

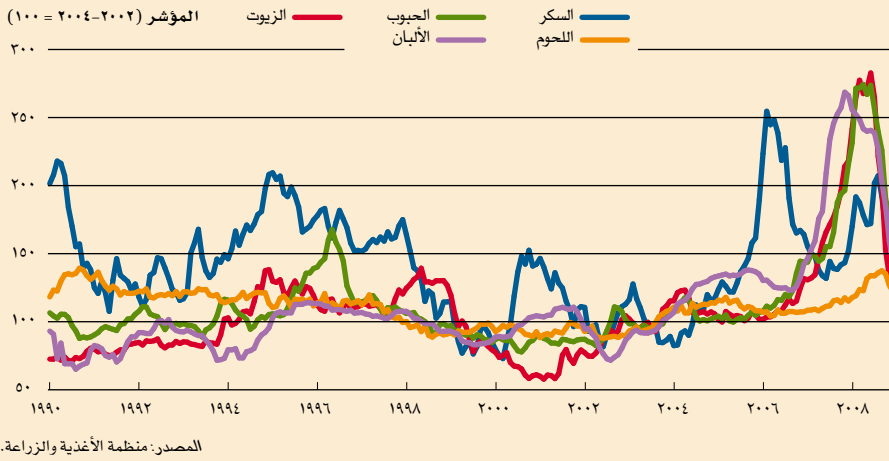
(١) مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية هو مؤشر لاسبير المرجح تجارياً لأسعار ٥٥ سلعة غذائية بالدولار الأمريكي في البورصات الدولية (انظر www.fao.org/worldfoodsituation/FoodPricesIndex).

والعلاقة بين العملة وأسعار السلع هي عامل معقد في ما يتعلق بتقييم الزيادات في أسعار السلع الزراعية. ولها أيضاً انعكاسات على الكيفية التي تتأثر بها البلدان المختلفة بالتغيرات. ومدى تحوّل الزيادات في الأسعار الدولية إلى زيادات في الأسعار بالنسبة للمستهلكين والمنتجين المحليين في البلدان المختلفة يتوقف على سعر صرف الدولار الأمريكي في تلك

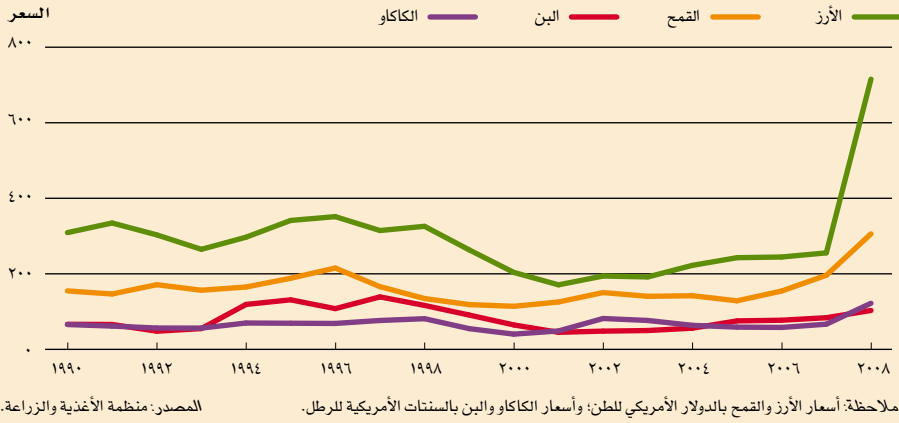
ما هو الفارق الذي تُحدثه أسعار الصرف؟

من الممكن أن تُعزى نسبة من هذه الزيادات في الأسعار إلى انخفاض قيمة الدولار الأمريكي الذي تقوّم به عادة الأسعار الدولية. أما في حالة التعبير عنها بعملات أخرى، فإن الزيادات تكون أقل ارتفاعاً وتكون في حدود التباين التاريخي، ولكنها تظل كبيرة مع ذلك.

تطور مؤشرات المنظمة للأسعار الشهرية لفئات السلع الغذائية الأساسية



تطور أسعار محاصيل التصدير الاستوائية



هل زادت أسعار جميع السلع الزراعية بنفس الطريقة؟

بينما زادت أسعار المنتجات الزراعية جميعها تقريباً بالقيمة الإسمية على الأقل، فإن معدل الزيادة تباين تبايناً كبيراً من سلعة إلى أخرى. فقد زادت على وجه الخصوص الأسعار الدولية للسلع الأساسية، كالحبوب والبذور الزيتية ومنتجات الألبان، زيادة أكبر بكثير من زيادة أسعار المنتجات الاستوائية، كالبن والكاكاو، والمواد الخام، كالقطن أو المطاط. ولذا، فقد وجدت البلدان النامية المعتمدة على صادرات هذه المنتجات الأخيرة أنها بينما قد تكون إيرادات صادراتها قد أخذت في التزايد، فإن ذلك كان بمعدل أبداً من تزايد تكلفة وارداتها الغذائية. وبالنظر إلى أن بلداناً نامية كثيرة هي بلدان مستوردة للأغذية، فقد فرض ذلك مشكلة خطيرة بشأن ميزان مدفوعاتها.

والبلدان، وكذلك على مجموعة متنوعة من العوامل الأخرى، مثل التعريفات الجمركية، والبنية الأساسية وهيكل الأسواق، التي تحدد درجة انتقال الأسعار. وبالنظر إلى أن أغلبية أسعار السلع يُعبر عنها عادة بالدولار الأمريكي، فإن حدوث انخفاض في قيمة الدولار الأمريكي يقلل من تكلفة السلع بالنسبة للبلدان التي تكون عملاتها أقوى من الدولار الأمريكي، مما ينتج عنه التخفيف من أثر زيادات الأسعار بدرجة أكبر أو أقل. ولكن بالنسبة للبلدان التي تكون عملاتها المحلية مربوطة بالدولار الأمريكي أو تكون أضعف منه، يؤدي انخفاض قيمة الدولار الأمريكي إلى زيادة تكلفة شراء الأغذية. وأكثر من ٣٠ بلداً نامياً تربط عملاتها بالدولار الأمريكي.



ما هو وجه الاختلاف في زيادات أسعار الأغذية في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨؟

لقد كانت القفزة في أسعار الأغذية متناقضة تناقضاً حاداً مع الاتجاه الهبوطي الطويل الأجل ومع الهبوط في أسعار السلع الذي استمر من عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٢، والذي حفز حتى على نداءات تدعو إلى إحياء الاتفاقات السلعية الدولية. وبالنسبة لبعض المحللين، كانت الزيادات إيذاناً بنهاية الهبوط الطويل الأجل في الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية، حيث أعلنت مجلة The Economist (٢٠٠٧) "نهاية الغداء الرخيص". ورأى آخرون بداية أزمة غذائية عالمية محتملة. ومسألة ما إذا كانت هذه الزيادات الحادة تختلف اختلافاً جوهرياً عن الارتفاعات السابقة في الأسعار، وما إذا كان الهبوط الطويل الأجل في الأسعار الحقيقية كان يمكن أن يتوقف، مما يشير إلى تغيير جوهري في سلوك أسواق السلع الزراعية، هو سؤال مثير للاهتمام. فحوادث ارتفاع الأسعار، مثلها مثل حوادث انخفاضها، ليست حوادث نادرة في الأسواق الزراعية، وإن كانت الأسعار المرتفعة تدوم عادة فترة أقل مقارنةً بالأسعار المنخفضة التي تستمر فترات أطول. وما ميز هذه الحادثة هو حدوث الارتفاع في الأسعار العالمية للسلع الغذائية والعلفية الرئيسية جميعها تقريباً لا لبضع منها فقط، وإمكانية أن تظل الأسعار مرتفعة بعد تلاشي تأثيرات الهزات القصيرة الأجل.

وقد اقترن أيضاً انتعاش الأسعار بزيادة تقلبها زيادة كبيرة^(٢) مقارنةً بالماضي، لا سيما في ما يتعلق بقطاعي الحبوب والحبوب الزيتية، مما يبرز زيادة عدم اليقين في الأسواق. ففي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨، اقترب التقلب في أسعار القمح والأرز من مستويات قياسية في ارتفاعها (كان مستوى التقلب في أسعار القمح ضعيف مستواه في السنة السابقة بينما كان التقلب في سعر الأرز أعلى خمس مرات). ولم تكن الزيادة في التقلب قاصرة على الحبوب، فقد شهدت الزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية والسكر تقلبات في الأسعار أكبر مما شهدته في الماضي القريب.

(٢) يقيس التقلب مدى تذبذب سعر سلعة على امتداد إطار زمني ما باستخدام الانحراف المعياري للأسعار. وتشكل التقلبات الواسعة في الأسعار على مدى فترة زمنية قصيرة "تقلباتاً عالياً".

الأزمة الغذائية العالمية في سبعينيات القرن العشرين

إليها كثيراً، في البلدان الغنية من أجل تجديد المخزونات ونزع فتيل أزمة الأسعار المتنامية. بيد أن كندا والاتحاد السوفييتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية وقطاعاً كبيراً من آسيا لم يحصد إلا محاصيل ضئيلة نتيجة لسوء الطقس. وفي نهاية تلك السنة، كانت احتياطات العالم من الحبوب قد بلغت أدنى مستوى لها في غضون ٢٢ عاماً، حيث كانت تعادل ما يكفي من إمدادات لحوالي ٢٦ يوماً، مقارنةً بما كان يكفي لمدة ٩٥ يوماً في عام ١٩٦١. ومما زاد الطين بلة، أن حكومة الولايات المتحدة حظرت تصدير ١٠ ملايين طن من البذور الغذائية (معظمها إلى الاتحاد السوفييتي السابق)، خوفاً من أن يؤدي هذا البيع الضخم إلى تفاقم تضخم أسعار الأغذية محلياً. وقد ظلت أسعار معظم المواد الغذائية، بعد الذروة التي بلغت في عام ١٩٧٤، مرتفعة باستمرار حتى أوائل ثمانينيات القرن العشرين. ولم توضع تقديرات رسمية لعدد الوفيات التي حدثت كنتيجة مباشرة للأزمة الغذائية العالمية في السبعينيات، ولكن باستخدام الانحرافات عن اتجاه معدلات الوفيات أثناء فترة الأزمة، تحدد التقديرات غير الرسمية ذلك الرقم بما يبلغ نحو ٥ ملايين شخص (The Oil Drum, 2009).

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، ومجلة "Time"، ١٩٧٤.

الحادة بمثابة انتعاش مؤقت لاقتصاد بلد مصدر، فإنها يمكن أيضاً أن تبرز تكلفة استيراد الموارد الغذائية والمدخلات الزراعية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يكون للتقلبات الكبيرة في الأسعار تأثير مزعزع للاستقرار على أسعار الصرف الحقيقية في البلدان، مما يفرض عبئاً شديداً على اقتصادها ويعوق جهودها الرامية إلى الحد من الفقر.

كيف تُقارن حادثة ارتفاع الأسعار في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ بالأزمات السابقة؟

قد يشير استعراض سلوك الأسعار في الماضي إلى مدى اختلاف حادثة ارتفاع أسعار الأغذية مؤخراً. فكما يتبين من الشكلين (انظر صفحة ٩)، تبرز ذروة سعرية واحدة على وجه الخصوص - هي ما يُسمى الأزمة الغذائية العالمية في سبعينيات

في العقد الذي سبق أزمة سبعينيات القرن العشرين، ارتفع إنتاج الحبوب في البلدان النامية بنسبة قدرها ٨٠ في المائة. وأدت "الثورة الخضراء" إلى مكاسب كبيرة في الإنتاجية وحدثت زيادة في مساحات الأراضي التي جرى حصد محاصيلها. ولكن في عام ١٩٧٢، أصاب الطقس السيئ المحاصيل في مختلف أنحاء المعمورة وانخفض إنتاج الأغذية العالمي لأول مرة منذ ٢٠ عاماً، حيث انخفض بمقدار ٣٣ مليون طن في الوقت الذي كان العالم يحتاج فيه إلى ٢٤ مليون طن إضافية لتلبية احتياجات السكان الذين كانت أعدادهم تتزايد بسرعة. وفي السنة التالية، لعبت هزة جديدة على صعيد العرض دورها في إشعال ارتفاع الأسعار الزراعية، فقد ارتفعت أسعار النفط بمقدار أربعة أمثال. وشكل هذا تهديداً حقيقياً للثورة الخضراء التي كان نجاحها يعتمد اعتماداً شديداً على مبيدات الآفات، ومبيدات الأعشاب، واستخدامات الأسمدة التي يمثل النتروجين أساسها، وكلها مشتقة من البترول. ولم تجد بلدان نامية كثيرة، بعد تسديد فواتير وارداتها من النفط، إلا القليل لشراء المواد الكيميائية والمغذيات التي كانت تستلزمها الزراعة المكثفة والعالية الغلة فيها. وفي عام ١٩٧٤، انتظر العالم بقلق حصاد محاصيل وفيرة، تشد الحاجة

والتقلب العالي معناه عدم اليقين الذي يُعقد صنع القرار بالنسبة للمشتريين والبائعين. وزيادة عدم اليقين تحد من فرص وصول المنتجين إلى أسواق الائتمانات، وتسفر عادة عن اعتماد تكنولوجيات إنتاجية منخفضة المخاطر على حساب الابتكار وروح المبادرة. وعلاوة على ذلك، كلما زاد اتساع نطاق تغيرات الأسعار في ما يتعلق بسلعة ما وزاد عدم إمكانية التنبؤ بتلك التغيرات، كلما زادت إمكانية تحقيق مكاسب أكبر بالمضاربة على تحركات سعر تلك السلعة مستقبلاً. ومن ثم، يمكن أن يجتذب التقلب نشاطاً كبيراً في مجال المضاربة، حيث يمكن أن يبدأ بدوره دورة مغلقة من زعزعة استقرار الأسعار النقدية. وعلى الصعيد القطري، ما زالت بلدان نامية كثيرة تعتمد اعتماداً شديداً على سلع أولية، إما في صادراتها أو في وارداتها. وبينما يمكن أن تكون ارتفاعات الأسعار

الارتفاعات الحادة في أسعار السلع الزراعية

إن الارتفاع الحاد في السعر هو زيادة حادة واضحة في السعر أعلى من قيمة الاتجاه. وللاغراض العملية، يمكن تعريف الارتفاع الحاد في السعر بأنه تغير سنوي في النسبة المئوية يمثل أكثر من انحرافين معياريين للسعر في السنوات الخمس التي تسبق السنة التي يُحسب منها تغير النسبة المئوية. وباستخدام هذا التعريف، من الممكن تحديد السنوات التي شهدت حالات ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية (باستخدام مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية) أثناء الفترة ١٩٦١-٢٠٠٨. ويفحص تغير النسبة المئوية في كل سنة مقابل ضعف الانحراف المعياري المحسوب على أنه:

$$\sigma_t = \sqrt{\frac{\sum_{i=t-6}^{t-2} (x_i - \bar{x})^2}{5}}$$

يمكن تحديد أربع فترات مميزة أظهرت فيها الأسعار زيادات كبيرة: ١٩٧٢-١٩٧٤، ١٩٨٨ و ١٩٩٥، والفترة الحالية. وحالات ارتفاع الأسعار الوحيدة في سنوات متتالية هي تلك التي حدثت في الفترة الأولى والفترة الأخيرة: على امتداد ثلاث سنوات متتالية في الفترة الأولى (١٩٧٢ و ١٩٧٣ و ١٩٧٤)؛ وعلى امتداد سنتين في الفترة الأخيرة (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨). ولكن، عند تطبيق نفس المنهجية على الأسعار معبراً عنها بالقيمة الحقيقية، يبدو أن أربع سنوات فقط كانت قد شهدت حالات ارتفاع في الأسعار بدرجة كبيرة، وهي سنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٤ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨.

القرن العشرين. وتوجد بعض أوجه التشابه مع تلك الحالة. فقد أسفر الطقس وهزات أسعار النفط الخام عن انكماشات في إنتاج الأغذية في أعقاب ارتفاع الطلب على الأغذية نتيجة للنمو السكاني السريع في البلدان النامية. وحتى تقييد الصادرات استخدم كما هو الحال هذه المرة، وكذلك إجراءات لاحتواء التضخم المحلي. ومع ذلك، هناك فارق كبير يتمثل في أنه بينما كانت أزمة السبعينيات ناجمة عن هزات على جانب العرض، فإن عوامل الطلب (لا سيما الطلب على الوقود الحيوي) كانت أساسية في ما يتعلق بحادثة ارتفاع الأسعار في عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وقد تكون لها تأثيرات تدوم فترة أطول.

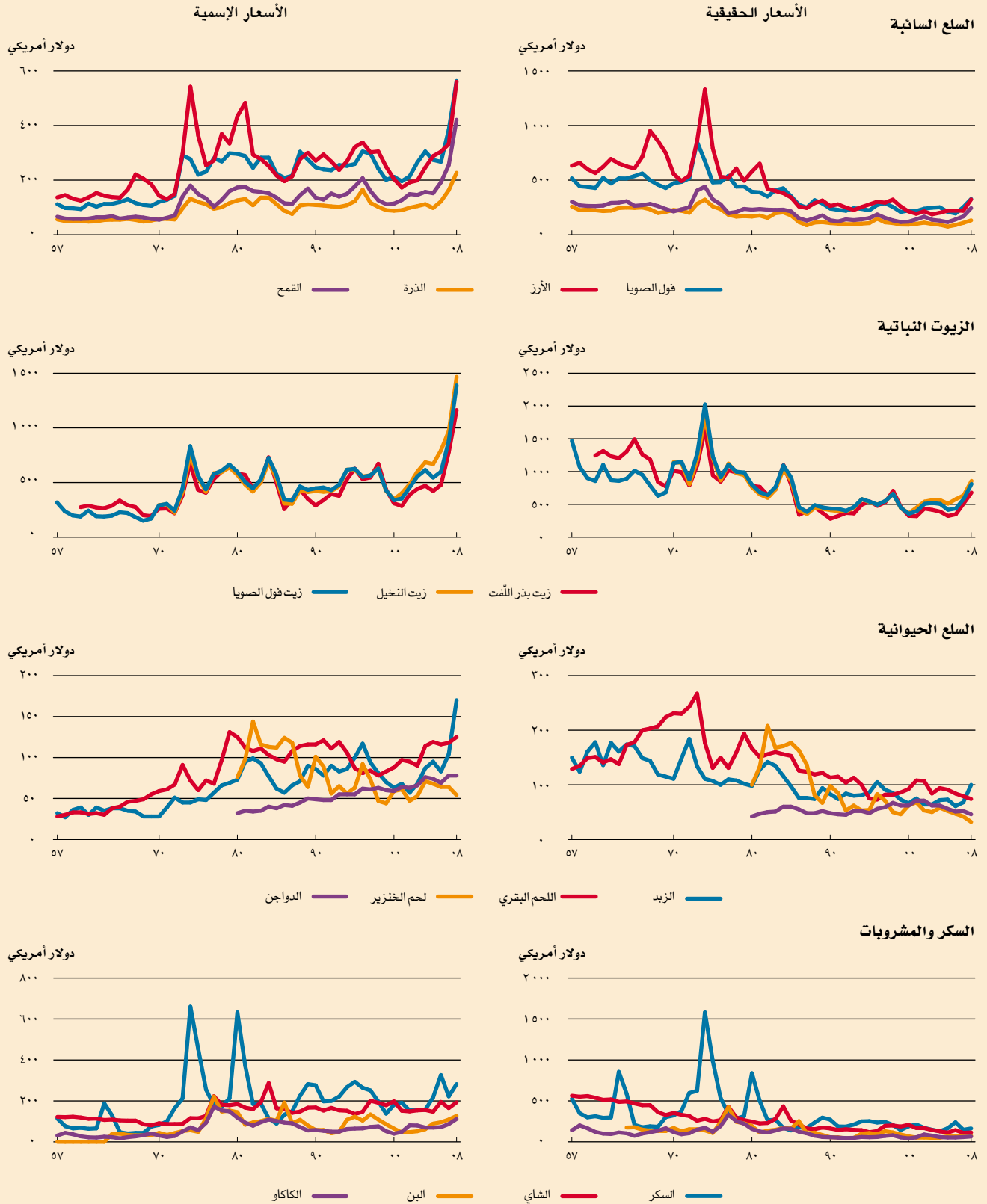
وفي ذروة أزمة سبعينيات القرن الماضي، ارتفعت أسعار الأرز والقمح في البورصات الدولية إلى ٥٤٢ دولاراً أمريكياً وإلى ١٨٠ دولاراً أمريكياً للطن، على التوالي. ومن المفري استخلاص أن العالم كان يواجه أزمة مماثلة عندما كانت الأسعار في أوائل عام ٢٠٠٨ تتجاوز بكثير

الأسعار التي شوهدت في السبعينيات. بيد أن القوة الشرائية للدولار الأمريكي الآن تختلف اختلافاً جوهرياً عما كانت عليه في السبعينيات. وإذا نظرنا إلى الأسعار بالقيمة الحقيقية، ستكتشف صورة مختلفة اختلافاً جذرياً. فبأسعار السلع وبأسعار الصرف التي كانت سائدة في عام ٢٠٠٠، مثلاً، كانت تكلفة الطن الواحد من الأرز في عام ١٩٧٤ تتجاوز بكثير أربعة أمثال متوسط تلك الأسعار خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٠٨.

هل هي نهاية "الغذاء الرخيص"؟

لقد كان الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية بمثابة صدمة، وكان ذلك يرجع جزئياً إلى أن المستهلكين في مختلف أنحاء العالم كانوا قد أصبحوا معتادين على فكرة ما يُسمى "الغذاء الرخيص". فحتى عام ٢٠٠٦، كانت التكلفة الحقيقية لسلة الأغذية العالمية قد انخفضت بما يقرب من النصف في السنوات الثلاثين السابقة، حيث انخفضت أسعار مواد غذائية كثيرة بنسبة تراوحت من ٢ إلى ٣ في المائة في المتوسط كل سنة بالقيمة الحقيقية. فأوجه التقدم التكنولوجي خفضت كثيراً من تكلفة إنتاج المواد الغذائية. وقد رسخ هذا دور بضعة بلدان في إمداد العالم بالأغذية، إلى جانب الإعانات الواسعة الانتشار في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي جعلت الإنتاج الأكفأ والأرخص في أماكن أخرى غير مربح. وهذا النموذج الزراعي القائم على العرض أدى إلى انخفاض، دام عقوداً، في الأسعار الحقيقية. وإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات في السوق وفي وضع السياسات كانت فعالة في خفض مستويات المخزونات، وأدت إلى اعتماد مخطط بدرجة أكبر كثيراً على الواردات لتلبية الاحتياجات الغذائية. وهذه التطورات أسفرت، معاً، عن دور هام للبلدان الرئيسية المصدرة يتمثل في إمداد الأسواق الدولية بحسب الحاجة. ولذا، ليس مما يدعو إلى الدهشة أنه عندما تحدث حالات عجز في الإنتاج في هذه البلدان، لا سيما في سنوات متتالية، فإن الإمدادات العالمية تبلغ أقصى طاقة لها ويتبدى ما يعقب ذلك من شحة في السوق على شكل أسعار أعلى وكذلك على شكل درجة تقلب أعلى. وقد كانت هذه هي بالضبط الحالة في الفترة التي سبقت طفرة الأسعار الأخيرة. وفي ظل هذه الخلفية، لم يترك تزايد طلب العالم على السلع الزراعية، الذي يحركه ارتفاع الدخل العالمي وارتفاع عدد السكان ثم التوسع في إنتاج الوقود الحيوي، إلا فرصة ضئيلة للمصدرين الرئيسيين لتجديد المخزونات.

الأسعار السنوية للأغذية، بالقيمتين الإسمية والحقيقية بالدولار الأمريكي، ٢٠٠٨-١٩٥٧

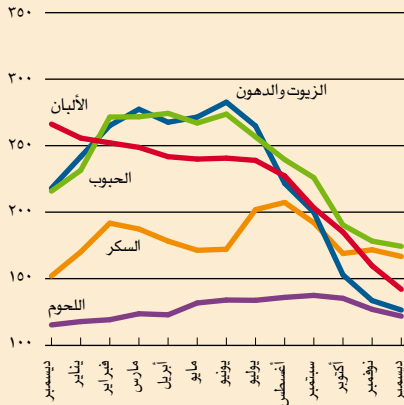


ملاحظة: تشير الأسعار الحقيقية إلى الأسعار الإسمية معدلةً لمراعاة التغيرات في مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة (٢٠٠٠=١٠٠).

المصادر: الكاكاو (منظمة الكاكاو الدولية): البن (منظمة البن الدولية): القطن (مؤشر COTLOOK A-٣٢/٢٠١٠): الذرة (الأمريكية رقم ٢، الصفراء، خليج الولايات المتحدة): الأرز (الأرز الأبيض، التايلندي من الرتبة الثانية باء ١٠٠ في المائة، تسليم ظهر السفينة، بانكوك): فول الصويا (الأمريكي رقم ١، الأصفر، خليج الولايات المتحدة): السكر (الاتفاقية الدولية للسكر): النشاي (النشاي الكلي، أسعار مزاد ممباسا): القمح (الأمريكي رقم ٢، القمح الشتوي الأحمر الناعم، خليج الولايات المتحدة): اللحم البقري (الأرجنتين، قطع اللحم البقري المجمدة، قيمة وحدة التصدير): الزبد (أوسيانيا، أسعار التصدير الإشارية، تسليم ظهر السفينة): لحم الخنزير (الولايات المتحدة الأمريكية، لحم الخنزير، منتج مجمد، قيمة وحدة التصدير): لحم الدواجن (الولايات المتحدة الأمريكية، قطع الشواء، قيمة وحدة التصدير): زيت بذر اللفت (الهولندي، تسليم ظهر السفينة، خارج الطاحونة): زيت الصويا (تسليم ظهر السفينة، خارج الطاحونة).

مؤشرات أسعار السلع الغذائية، ٢٠٠٧-٢٠٠٨

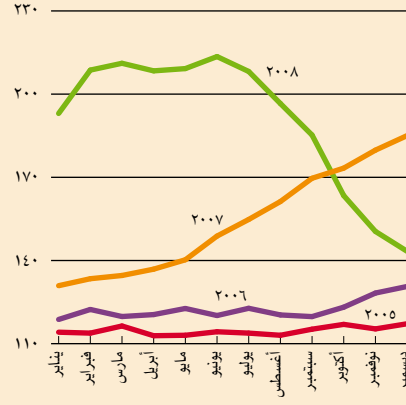
المؤشر (٢٠٠٢-٢٠٠٤ = ١٠٠)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

مؤشرات المنظمة لأسعار الأغذية

المؤشر (٢٠٠٢-٢٠٠٤ = ١٠٠)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الضروري استكشاف طبيعة الأسباب البادية. وقد ذُكرت كثيراً عوامل مختلفة باعتبارها العوامل المسؤولة، وهي حالات نقص الإنتاج، وانخفاض مستويات المخزونات، وأسعار النفط، والطلب على الوقود الحيوي، وتزايد الدخل في الاقتصادات الصاعدة، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، والمضاربة. ومع أنه من الصعب تحديد مساهمات هذه العوامل كلاً على حدة تحديداً كميًا، قد يكون لبعضها تأثير مستمر على متوسط مستوى الأسعار. وثمة بعض سمات الحالة الراهنة، أبرزها المستويات المنخفضة تاريخياً لمخزونات الحبوب والطلب القوي على الوقود الحيوي، تشير إلى أن الأسعار المرتفعة مؤخراً قد لا تكون، على الرغم من التكيّفات الهبوطية من الذروة التي كانت قد بلغت في أوائل عام ٢٠٠٨، قصيرة الأمد ولكنها قد تستمر بضع سنوات.

بعد الارتفاع والانخفاض - أسعار الأغذية الآن

لقد انخفضت أسعار معظم السلع الزراعية انخفاضاً كبيراً من الذروة التي كانت قد بلغت في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. فقد انخفضت الأسعار العالمية للبذور الغذائية بنسبة قدرها ٥٠ في المائة وتلتها أسعار أغذية أساسية أخرى. ولكن الأسعار ظلت مرتفعة بالمقاييس التاريخية وما زالت أعلى من مستوياتها في عام ٢٠٠٧. وعلى الصعيد القطري، ففي كثير من البلدان، لا سيما في أفريقيا، ما زالت الأسعار أعلى كثيراً من مستوياتها في عام ٢٠٠٧. وفي بعض الحالات، ما زالت الذروة التي كانت قد بلغت الأسعار الدولية في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ تؤثر في الأسواق القطرية.

وكان التقلب الشديد في أسعار العديد من السلع عاملاً آخر أثار المخاوف من أزمة على نطاق واسع. وفي فترة تصاعد تقلب الأسعار وطول أمده، يكون من الصعب إلى حد كبير التمييز بين انعدام استقرار الأسواق ومستويات الأسعار الأعلى بصفة جوهرية. ومرة أخرى، فإن عدم اليقين بشأن ما كان يحدث في الأسواق الدولية للأغذية عزز المخاوف من أزمة وشيكة.

هل تعكس حالة ارتفاع الأسعار مؤخراً انحساراً في اتجاه هبوط الأسعار الحقيقية أم أن العالم كان يشهد ارتفاعاً آخر فحسب، وإن كان ارتفاعاً أكبر نوعاً ما؟ إن فترات اضطراب الأسواق المفرط لا تؤدي بالضرورة إلى تحوّل دائم وجوهري في مسار الأسعار. وعندما تؤدي إلى ذلك، يصف خبراء الاقتصاد هذا الحدث بأنه "انقطاع هيكلية". ومن الممكن استخدام تقنيات القياس الاقتصادي لاكتشاف هذه الانقطاعات الهيكلية في أسعار السلع الزراعية. وباستخدام هذه التقنيات، لم تظهر حتى ذروة أسعار الكثير من المواد الغذائية في أزمة سبعينيات القرن العشرين على شكل انقطاعات هيكلية. وبعد انقضاء أسوأ ما في الأزمة، استأنفت الأسعار ببساطة اتجاهها السابق.

ومن الصعب استخلاص أي استنتاجات راسخة بشأن ارتفاع الأسعار مؤخراً من الأدلة المتوافرة حتى الآن، وفشلت حتى الآن اختبارات القياس الاقتصادي في اكتشاف حدوث انقطاع هيكلية. ولذا، للإجابة على السؤال المتعلق بما إذا كانت حالة ارتفاع الأسعار مؤخراً متسقة مع سلوك أسعار السلع في الماضي، المتمثل في بلوغ ذروة حادة ولكنها تدوم فترة قصيرة وحدثت انخفاضات طويلة الأجل، أم أنها تمثل انقطاعاً عن نمط السلوك في الماضي، من



لماذا زادت أسعار الأغذية إلى هذا الحد؟

لقد أكد المحللون والمعلقون على تفسيرات مختلفة للقفزة التي حدثت في أسعار الأغذية. وأكثر تلك التفسيرات شيوعاً هي زيادة الطلب على منتجات زراعية معينة كمواول لإنتاج الوقود الحيوي، لا سيما الذرة لإنتاج الإيثانول. فقد عززت أسعار النفط القياسية والشواغل البيئية الاهتمام بمصادر الطاقة البديلة والتدابير على صعيد السياسات

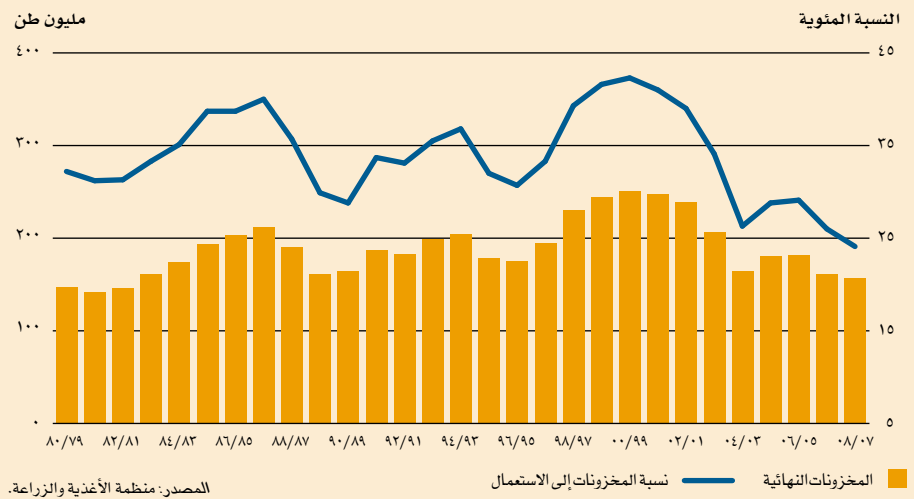
في الولايات المتحدة الأمريكية، وشجع الاتحاد الأوروبي التوسع في إنتاج الوقود الحيوي. وكان أيضاً لارتفاع أسعار النفط أثر مباشر على تكاليف الإنتاج الزراعي والأسعار الزراعية. والتفسير الشائع الثالث هو سرعة النمو الاقتصادي في اقتصادات صاعدة معينة، لا سيما الصين والهند، وتزايد الطلب على الغذاء، لا سيما على المنتجات الحيوانية، مما

أوجد طلباً متزايداً على الحبوب والبذور الزيتية كعلف. وهذه التفسيرات تركز على القوى المحركة "الجديدة" في الأسواق الدولية للسلع الزراعية، وتشير إلى إمكانية حدوث تغير جوهري في سلوك أسعار السلع الزراعية واستمرار ارتفاع الأسعار. والتفسيرات "التقليدية" لارتفاع الأسعار مهمة أيضاً (انظر الإطار على الصفحة التالية)، وهي تتمثل في حدوث انخفاضات في العرض نتيجة للجفاف في البلدان المصدرة الرئيسية، وبلوغ مستويات مخزونات الحبوب أدنى درجة لها منذ أكثر من ٣٠ عاماً. ودُكرت أيضاً عدة عوامل معقدة أخرى كتفسيرات جزئية على الأقل لارتفاع أسعار الأغذية. ومن بين هذه العوامل تدفق أموال المضاربة إلى أسواق العقود الآجلة للسلع الزراعية نتيجة لتسبب الاتجاه الهبوطي المالي العالمي في ضعف أسواق السندات والأسهم العادية بدرجة أكبر. وعندما بدأت الأسعار العالمية في الارتفاع ارتفاعاً كبيراً، عززت استجابات الأسواق والاستجابات على صعيد السياسات التي حفز عليها ذلك الضغوط التضخمية، ومنها على سبيل المثال التحوط ضد توقعات حدوث مزيد من ارتفاعات الأسعار، وتقييدات الصادرات. وفي الممارسة العملية، ساهمت هذه العوامل جميعها في دفع أسعار الأغذية إلى أعلى. وكان مزيج هذه العوامل أمراً حاسماً الأهمية. فقد كانت هذه هي المسببات الفورية لزيادة أسعار الأغذية، ولكنها جاءت على خلفية المشاكل الأطول أجلاً التي تواجه الزراعة في البلدان النامية - وهي تباطؤ النمو في الغلات، والافتقار إلى الاستثمار، وتدني حصة الزراعة في المعونة الإنمائية، وتدني الأموال المخصصة للبحوث والتطوير - وهو ما أدى ليس فقط إلى تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي بل أدى أيضاً إلى زيادة الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية في التعامل معها.

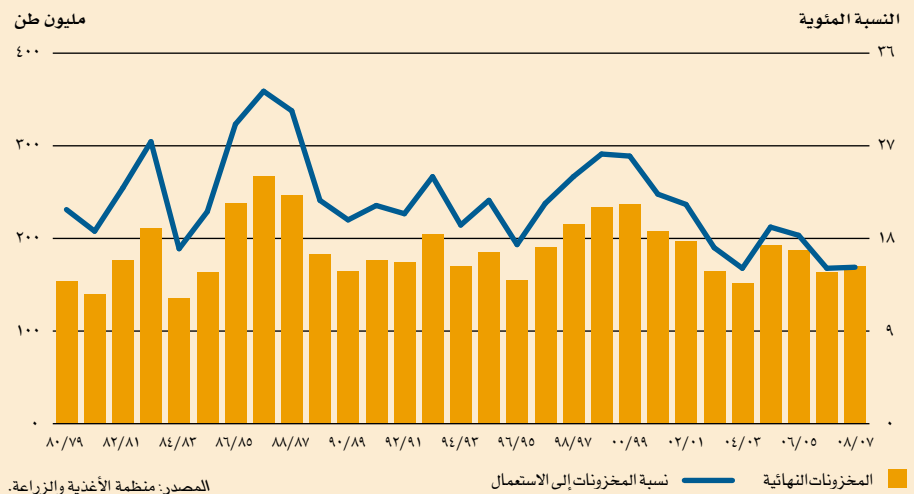
حالات نقص الإنتاج وانخفاض المخزونات

تؤكد التفسيرات التقليدية لتغير أسعار الأغذية أهمية الهزات الخارجية المنشأ للإمدادات الزراعية، لا سيما نتيجة للطقس. وقد كان الانخفاض في إنتاج الحبوب في البلدان المصدرة الرئيسية بدءاً من عام ٢٠٠٥ واستمراره في عام ٢٠٠٦ عاملاً

تطور المخزونات النهائية للقمح ونسب المخزونات إلى الاستعمال



تطور المخزونات النهائية للحبوب الخشنة ونسب المخزونات إلى الاستعمال



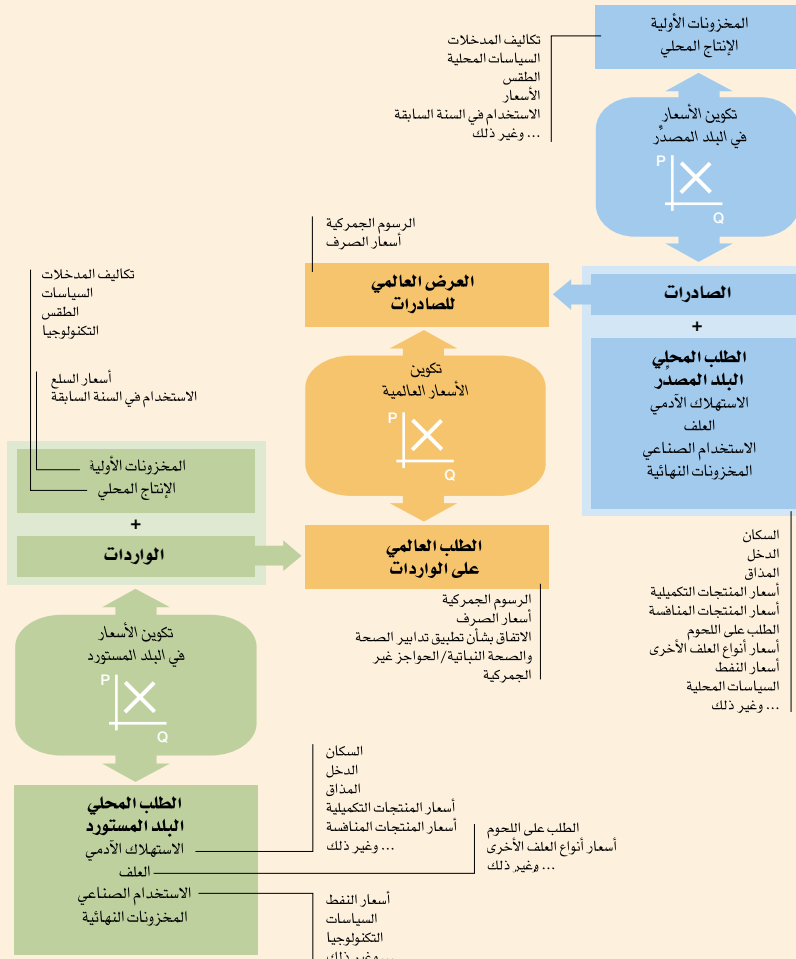
كيف تُحدّد أسعار السلع الزراعية؟

تُحدّد أسعار السلع الزراعية بواسطة مزيج ما يُسمى العنصرين الأساسيين في الأسواق وهما الطلب والعرض، والهزات الخارجية المنشأ المتصلة بعوامل مثل الطقس. وعلى الرغم من البحوث المكثفة، ما زالت توجد خلافات في الرأي بشأن طبيعة اتجاهات الأسعار وتغيرها، والتمييز بين التقلّب المعتاد والتغير في الاتجاه ليس أمراً مباشراً، إلا في سياق الإدراك المتأخر بعد وقوع الحدث.

ومن المهم تحديد العوامل التي تحرك الطلب والعرض وتؤدي إلى الاتجاهات الكامنة في الأسعار والعوامل التي تسبب التقلّب حول تلك الاتجاهات. والتغيرات الطويلة الأجل في الطلب على الأغذية، هي بالدرجة الأولى نتاج نمو السكان ونمو الدخل، ولكنها تتأثر أيضاً بتغيرات الأسعار النسبية وبتطور الأنماط الغذائية. والطلب على المواد الخام الزراعية، كالمطاط مثلاً، يرتبط بالنمو الاقتصادي بوجه أعم. والتوسع الطويل الأجل في العرض يقف وراءه بالدرجة الأولى التقدم التكنولوجي الذي يقلل من التكاليف. وفي الماضي، أدى التقدم التكنولوجي إلى خفض التكاليف وحث على التوسع في العرض بمعدل أسرع من معدل زيادة الطلب الناجمة عن النمو السكاني ونمو الدخل، مما أدى إلى انخفاض نسبي في أسعار السلع الزراعية دام طويلاً. والظروف الأخيرة ربما كانت مختلفة من حيث أن نمو الطلب، نتيجة لنمو الدخل في الاقتصادات الصاعدة والطلب على الوقود الحيوي، قد يسبق زيادة العرض، مما يؤدي إلى زيادات الأسعار. وزيادة العرض قد تعوقها في الأجل القصير تكلفة المدخلات الرئيسية وتوافرها والمشاكل الأخرى على جانب العرض، وتعوقها في الأجل الطويل مشاكل توافر الأرض وموارد المياه، واليد العاملة، وتغير المناخ. والتقلبات في الأسعار تنبع من هزات العرض والطلب. وفي الأجل القصير، يتسم العرض والطلب على المنتجات الزراعية بأنهما غير مرنين ولا يستجيبان كثيراً لتغيرات الأسعار، ومن ثم يمكن أن تؤدي هزات العرض والطلب إلى تأرجحات واسعة في الأسعار. وربما كانت هزات العرض هي الأهم بسبب اعتماد الإنتاج الزراعي على الطقس، وإن كانت هزات الطلب يمكن أن تكون مهمة أيضاً. لا سيما في حالة مواد خام معينة. ومن الممكن توقّي أثر الهزات في

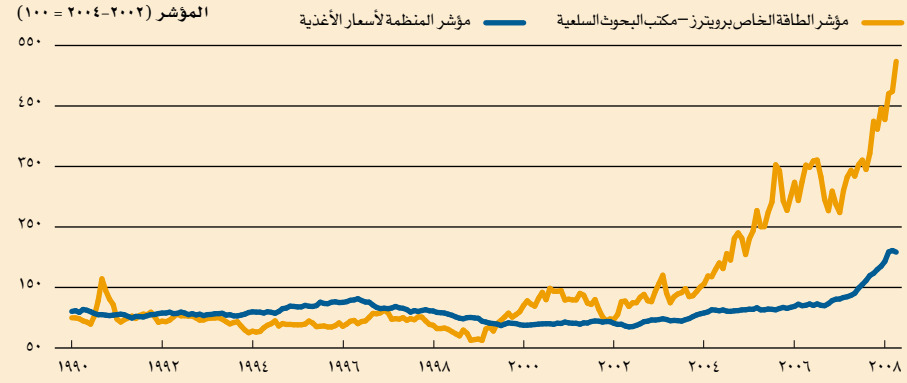
الطلب والعرض على الأسعار بواسطة إمكانية السحب من المخزونات أو الإضافة إليها. ولذا، فإن مستوى المخزونات بالنسبة إلى الطلب هو عامل مهم في أسعار السلع. فإذا كانت نسبة "المخزون إلى الاستخدام" منخفضة لأن المخزونات منخفضة أو لأن الطلب مرتفع أو بسبب كلا الأمرين، سيكون هناك ضغط تصاعدي على الأسعار. وأسواق وأسعار السلع الزراعية لا تتكيف على الفور مع هزات العرض أو الطلب. وتكون تأثيرات الهزات أقل استمراراً عادة عندما تكون هزات العرض ناجمة عن سوء الطقس مثلاً، وتكون أكثر استمراراً في حالة هزات الطلب.

العوامل التي تؤثر في أسعار السلع الزراعية



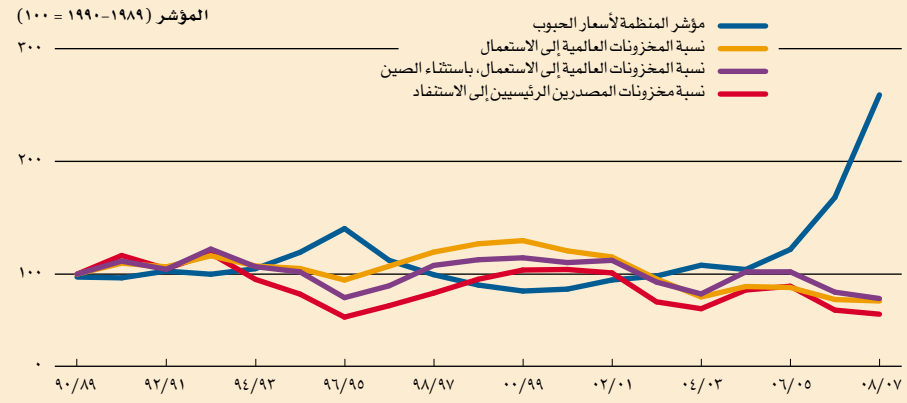
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

مؤشرات الطاقة وأسعار الأغذية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة ورويتزر - مكتب البحوث السلعية.

العلاقة بين نسب مخزونات الحبوب وأسعارها

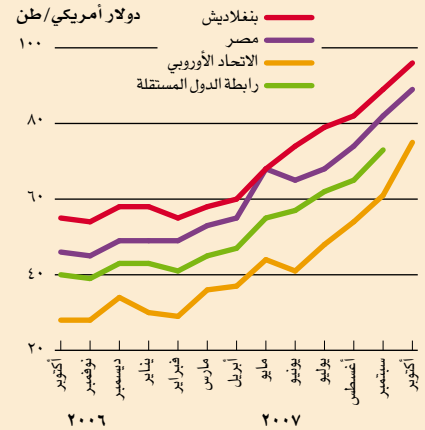


ملاحظات:

معامل الارتباط: السعر مع نسبة المخزونات العالمية إلى الاستعمال: النسبة = -٠,٦٥
السعر مع نسبة المخزونات العالمية إلى الاستعمال، باستثناء الصين: النسبة = -٠,٤٩
السعر مع نسبة مخزونات المصدرين الرئيسيين إلى الاستنفاد: النسبة = -٠,٤٧
تشير البيانات المتعلقة بالصين إلى البر الرئيسي للصين.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

معدلات شحن البذور الغذائية عبر المحيطات من موانئ خليج الولايات المتحدة إلى بلدان مختارة



المصدر: المجلس الدولي للحبوب.

لفترة من الوقت. ففي ختام المواسم المنتهية في عام ٢٠٠٨، لم تزد المخزونات العالمية من الحبوب إلا بنسبة قدرها ١,٥ في المائة عن مستواها المنخفض أصلاً في بداية الموسم، وبلغت أدنى مستوياتها في ٢٥ عاماً. وفي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، بلغت نسبة المخزون إلى الاستعمال ١٩,٦ في المائة، أي ما يقل كثيراً عن المتوسط على مدى خمس سنوات البالغ ٢٤ في المائة، وأقل حتى من النسبة المنخفضة السابقة في ٢٠٠٦/٢٠٠٧ البالغة ٢٠ في المائة. وبدأت حالة مخزونات الزيت/الدهون والجريش/الكسب في التدهور في منتصف عام ٢٠٠٧ بعد امتداد تأثيرات التطورات في أسواق الحبوب، لا سيما القمح والحبوب الخشنة، حيث انخفضت نسبة المخزون إلى الاستعمال من ١٣ إلى ١١ في المائة في حالة الزيت/الدهون ومن ١٧ إلى ١١ في المائة في حالة الجريش/الكسب بحلول نهاية موسم ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

أولياً بألغ الأهمية من عوامل الارتفاعات الحادة في الأسعار التي حدثت مؤخراً. فقد انخفض إنتاج الحبوب بنسبة بلغت ٤ و٧ في المائة، على التوالي، في هاتين السنتين. غير أنه حدثت زيادة كبيرة في إنتاج الحبوب في عام ٢٠٠٧، لا سيما في إنتاج الذرة في الولايات المتحدة الأمريكية، استجابة لارتفاع الأسعار. وجاءت استجابة العرض السريعة في ما يتعلق بالحبوب في عام ٢٠٠٧ على حساب خفض موارد الإنتاج المخصصة للبذور الزيتية، لا سيما فول الصويا، مما أسفر عن حدوث انخفاض في إنتاج البذور الزيتية.

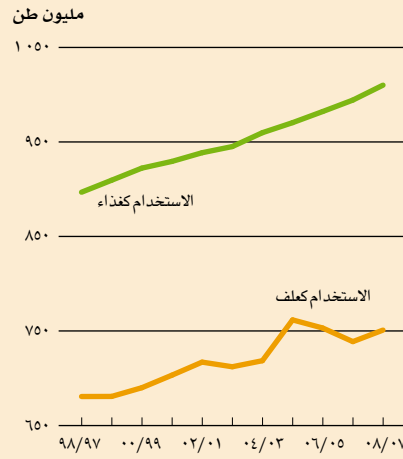
وتلعب المخزونات دوراً رئيسياً في تحقيق توازن الأسواق والتخفيف من تباينات الأسعار. فإذا كانت المخزونات منخفضة بالنسبة إلى الاستخدام، تكون الأسواق أقل قدرة على التأقلم مع هزات العرض والطلب، وستؤدي حالات نقص العرض أو زيادات الطلب إلى زيادات أكبر في الأسعار. وقد انخفضت هذه النسبة انخفاضاً حاداً من عام ٢٠٠٦ فصاعداً، حيث بلغت في عام ٢٠٠٨ معدلاً يُعتبر تاريخياً من حيث شدة انخفاضه.

وقد أخذ مستوى المخزونات، وبصفة رئيسية الحبوب، في الانخفاض منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. وفي حقيقة الأمر، منذ حالة ارتفاع الأسعار السابقة في عام ١٩٩٥، انخفضت مستويات المخزونات العالمية بنسبة بلغت في المتوسط ٣,٤ في المائة كل سنة. ومنذ اتفاقات جولة أوروغواي، حدث عدد من التغيرات في بيئة السياسات التي كانت فعالة في خفض مستويات المخزونات في البلدان المصدرة الرئيسية، وهي حجم الاحتياطات الموجودة في حوزة المؤسسات العامة؛ وارتفاع تكلفة تخزين المنتجات القابلة للتلف؛ واستنباط أدوات أخرى أقل تكلفة لإدارة المخاطر؛ وحدثت زيادات في عدد البلدان القادرة على التصدير؛

وإدخال تحسينات في تكنولوجيات المعلومات والنقل. وعند حدوث حالات نقص في الإنتاج في سنوات متتالية في البلدان المصدرة الرئيسية في ظل هذه الظروف، تصبح الأسواق الدولية عادة أكثر شحاً ويزداد تقلب الأسعار وحجم تغيراتها عند وقوع أحداث غير متوقعة. وتوجد في حقيقة الأمر علاقة سلبية كبيرة إحصائياً بين تسويق المخزونات في بداية المواسم (معبراً عنه كنسبة مئوية من الاستخدام المتوقع في الموسم التالي) وأسعار الحبوب التي تتشكل أثناء الموسم نفسه. وهذا معناه أن قلة العرض في الأسواق على الصعيد العالمي في بداية موسم التسويق تفرض عادة ضغطاً تصاعدياً على الأسعار. وقد كان هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت الأسعار الدولية للحبوب ترتفع ارتفاعاً حاداً للغاية في عام ٢٠٠٦. واستمرار مستويات المخزونات المنخفضة هو أحد الأسباب التي قد تؤدي إلى توقع استمرار الأسعار المرتفعة نسبياً

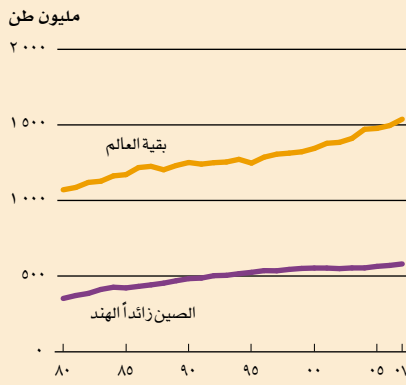


الاستخدام العالمي للحبوب كغذاء وكعلف



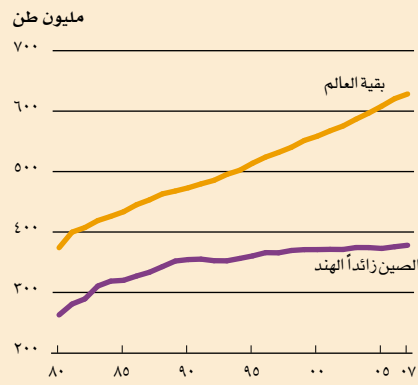
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

استخدام الحبوب في الصين زائدا الهند وبقية العالم



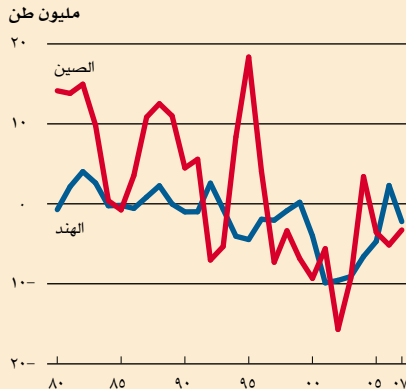
ملاحظات: تشير البيانات المتعلقة بالصين إلى البر الرئيسي للصين. والاستخدام هو حاصل جمع الاستخدام كغذاء، وكعلف للحيوان، والاستخدام كيدور، والاستخدام الصناعي، والهدر. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

استخدام الحبوب كغذاء في الصين زائدا الهند وبقية العالم



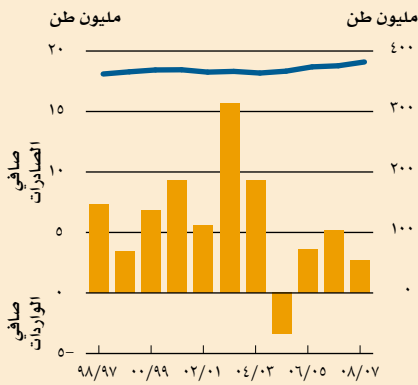
ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة بالصين إلى البر الرئيسي للصين. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

صافي واردات الصين والهند من الحبوب



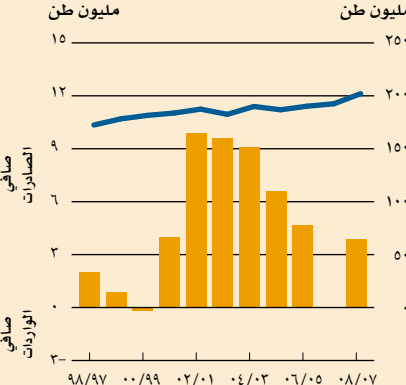
ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة بالصين إلى البر الرئيسي للصين. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

استخدام الحبوب وصافي تجارتها في الصين



ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة بالصين إلى البر الرئيسي للصين. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

استخدام الحبوب وصافي تجارتها في الهند



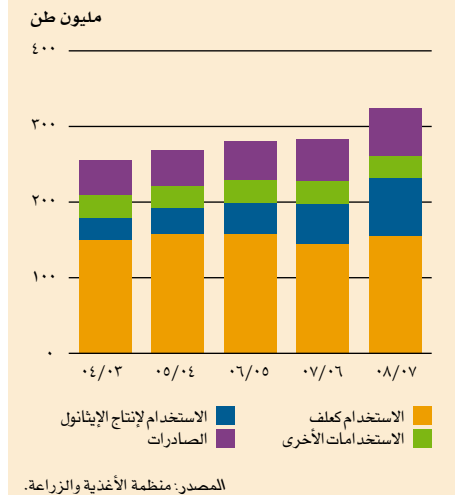
ملاحظة: تشير البيانات المتعلقة بالصين إلى البر الرئيسي للصين. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

توجهات حالتي الغذاء والعلف - الصين والهند

تتطلب الزيادة في عدد سكان العالم إنتاجاً أعلى للأغذية إذا كان المراد تلبية احتياجات الاستهلاك. وزيادة الدخل تؤدي أيضاً عموماً إلى تغيرات في النظم الغذائية، تنعكس في كثير من الأحيان في طلب أقوى على الأغذية ذات القيمة الأعلى (مثل المنتجات الحيوانية) مقارنةً بالأغذية النشوية (مثل القمح). وبالنظر إلى أن هذه التغيرات تدريجية، ليس من الصواب اعتبارها سبباً أساسياً لأي زيادة مفاجئة في الأسعار كتلك التي حدثت مؤخراً. ولذا، فإن الفكرة المقبولة على نطاق واسع والتي مفادها أن تزايد الطلب في بلدان كالصين والهند، اللذين يوجد فيهما أكبر عدد من السكان ويتسمان بسرعة النمو السكاني ونمو الدخل فيهما، هو سبب الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، هي فكرة تستحق إعادة النظر فيها.

وأهمية نمو الطلب في الصين والهند، باعتباره عاملاً من العوامل التي تؤثر في الأسواق والأسعار العالمية للأغذية، قد برزت في دراسة أجراها مؤخراً المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI، 2008). فتلك الدراسة تبين أن النمو الاقتصادي السريع في اقتصادات نامية معينة قد أدى إلى زيادة القوة الشرائية للمستهلكين الذين

استخدام الذرة وصادراتها في الولايات المتحدة الأمريكية



ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وأن هذا أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية كاللحم واللبن، وأدى من ثم إلى زيادة الطلب على الحبوب العلفية. ومن المؤكد أن الاقتصادات الصاعدة، لا سيما الصين والهند، تلعب دوراً مهماً في العرض والطلب على السلع الزراعية على الصعيد العالمي. بيد أن أسعار السلع المرتفعة في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لا يبدو أنها نشأت أصلاً في هذين السوقين الصاعدين، بل إن استخدام الحبوب في الصين والهند كان ينمو في حقيقة الأمر بسرعة أبداً من نموه في بقية العالم.

وقد كانت واردات الحبوب في الصين والهند تأخذ اتجاهها هبوطياً منذ عام ١٩٨٠، بنسبة بلغت نحو ٤ في المائة كل سنة، حيث انخفض المتوسط السنوي لتلك الواردات من ١٤ مليون طن تقريباً في أوائل الثمانينيات إلى ٦ ملايين طن تقريباً في السنوات الثلاث الماضية.

وهذا معناه أن النمو في الطلب على الحبوب العلفية في هذين البلدين، على الأقل حتى عهد قريب، كانت تتم تلبيته بصفة رئيسية من المصادر المحلية. وعلاوة على ذلك، بينما أصبحت الصين مستوردة رئيسية للبذور الزيتية والزيوت النباتية والمنتجات الحيوانية، فإن ميزان تجارتها الزراعية بوجه عام ظل إيجابياً إلى حد كبير في معظم السنوات منذ منتصف التسعينيات. كما أن التطور الطويل الأجل في الوضع التجاري في الهند يتناقض مع الاعتقاد بأنها إحدى القوى المحركة لزيادة أسعار الأغذية في أسواق العالم. فقد كانت الهند مصدرة رئيسية للأغذية، ففي خلال معظم السنوات التي تخللت الفترة ما بين عام ١٩٩٥ و٢٠٠٧، كانت صادراتها من القمح والأرز واللحوم أكثر من وارداتها. وحتى واردات الهند الكبيرة نسبياً من الزيوت النباتية يلزم النظر فيها في سياق صادراتها الكبيرة بنفس القدر من الكسب الزيتي. وفي حقيقة الأمر، في حالة الصين والهند على السواء، لا يوجد دليل على حدوث زيادة مفاجئة في واردات البذور الزيتية والجريش والزيوت تشير إلى أنهما ساهمتا في الارتفاع الشديد في أسعارها، الذي بدأ في منتصف عام ٢٠٠٧ بعد الارتفاع الحاد في أسعار البذور الغذائية (الذرة على وجه الخصوص) الذي حدث قبل عام. ولم تكن الصين والهند هما سبب الارتفاع

المفاجئ في أسعار مجموعة الزيوت، ولكن هذا لا يقلل من دورهما ولا يقلل من دور تغيير أنماط الاستهلاك بوجه عام بالنسبة للتطورات في أسواق الأغذية في الماضي وفي المستقبل على حد سواء.

ماذا عن الوقود الحيوي؟

قد يعني الطلب على سلع زراعية معينة، مثل المواد الأولية لإنتاج الوقود الحيوي، استخدام كمية أقل من الموارد في إنتاج المحاصيل الغذائية. فإنتاج الوقود الحيوي قد يقلل من توافر السلع الغذائية في السوق لأن الطلب "الفعلي" على البذور الغذائية والسكر أو الزيوت والمواد الغذائية الأساسية الأخرى مثل المواد الأولية التي تُستخدم في إنتاج الوقود، يمكن أن يفوق الطلب على الأغذية حيثما كانت أسعار النفط والمواد الأولية في صالح إنتاج الوقود الحيوي. وقد كان مصدر الطلب الجديد هذا يلعب دوراً هاماً في التأثير على الأسعار. ومن بين جميع السلع الغذائية والعلفية الرئيسية، كان للطلب الإضافي على الذرة (وهو مادة أولية تُستخدم في إنتاج الإيثانول) وبذور اللفت (وهو مادة أولية تُستخدم في إنتاج زيت الديزل الحيوي) أقوى تأثير على الأسعار. فعلى سبيل المثال، من الزيادة البالغة ٤٠ مليون طن تقريباً في مجموع استخدام العالم للذرة في عام ٢٠٠٧، استوعبت مصانع إنتاج الإيثانول وحدها ما يقرب من ٣٠ مليون طن. وقد حدث معظم هذا التوسع في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر مُنتج ومصدر للذرة في العالم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، مثلت الذرة المستخدمة في إنتاج الإيثانول نحو ٣٠ في المائة من مجموع الاستخدام المحلي للذرة. وقد ساهم هذا في الارتفاع الحاد في الأسعار الدولية للذرة الذي سجل منذ بداية عام ٢٠٠٧. وكانت شدة رد فعل الأسعار ترتبط أيضاً بسرعة وتيرة تحقق هذا الطلب الجديد (في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات في الأغلب) وبتركيزه في الولايات المتحدة الأمريكية (أكثر من ٩٠ في المائة)، وهي مصدر رئيسي للذرة. وعالمياً، استُخدمت نسبة تبلغ نحو ١٢ في المائة من مجموع الاستخدام العالمي للذرة في إنتاج الإيثانول في عام ٢٠٠٧، مقارنةً بنسبة قدرها ٦٠ في المائة في حالة العلف الحيواني.

وفي الاتحاد الأوروبي، يُقدَّر أن قطاع زيت الديزل الحيوي قد استوعب نحو ٦٠ في المائة من إنتاج الدول الأعضاء في الاتحاد من زيوت بذر اللفت في عام ٢٠٠٧، حيث ارتفع إلى نسبة بلغت نحو ٢٥ في المائة من الإنتاج العالمي ونحو ٧٠ في المائة من التجارة العالمية في تلك السلعة في ذلك العام. ولا تقتصر المسألة على الكمية التي قد تُستخدم من كل محصول في إنتاج الوقود الحيوي بدلاً من استخدامها كغذاء وعلف، بل تشمل حجم المساحة المزروعة التي يمكن تحويلها عن إنتاج محاصيل أخرى إلى إنتاج الوقود الحيوي. فأسعار الذرة المرتفعة منذ منتصف عام ٢٠٠٦ شجعت بالفعل المزارعين في الولايات المتحدة الأمريكية على زراعة مزيد من الذرة في عام ٢٠٠٧. وزادت زراعات الذرة بنسبة بلغت نحو ١٨ في المائة. وهذه الزيادة لم تتسن إلا بسبب الانخفاض في المساحات المزروعة بفول الصويا والقمح. وقد أسفر التوسع في زراعات الذرة المقرون بالطقس المواتي عن حصاد محصول ذرة وافر جداً في عام ٢٠٠٧، مما مكّن الولايات المتحدة الأمريكية من تلبية الطلب المحلي، بما في ذلك الطلب من قطاع الإيثانول المتنامي لديها، ومن التصدير أيضاً. بيد أن هذا النجاح الظاهر في ما يتعلق بالذرة كان يخفي تطوراً هاماً آخر، هو انخفاض زراعات القمح وفول الصويا، وانخفاض إنتاجهما بالتالي. وقد كان هذا هو أحد أسباب الزيادات الحادة في أسعارهما. ومع ذلك، لولم يكن الإنتاج في استراليا قد عانى من سنة أخرى من الجفاف ولولم يكن الإنتاج في الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا قد أعاقه الطقس غير المواتي، من الممكن افتراض أن أسعار البذور الغذائية لم تكن ستزيد بقدر ما زادت.

وسلسلة ردود الفعل هذه تكررت نوعاً ما في عام ٢٠٠٨، ولكن بترتيب معكوس هذه المرة. فالمزارعون في الولايات المتحدة الأمريكية خفّضوا زراعاتهم من الذرة لصالح فول الصويا بسبب أسعاره الأعلى نسبياً. فقد أدت قوة أسعار فول الصويا إلى زيادة كبيرة في المساحة المزروعة بهذا المحصول في الولايات المتحدة الأمريكية من أجل موسم التسويق ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وهذا الاتجاه تؤكدته نسبة سعر فول الصويا مقارنة بالذرة في أسواق العقود الآجلة. ومن منظور تاريخي، كلما اقتربت النسبة من اثنين، يُحبذ فول الصويا على الذرة كقاعدة عامة، مما يُسفر عن حدوث تحوّل في المساحة المزروعة عن الذرة إلى فول الصويا. وعندما انخفضت هذه النسبة في ٢٠٠٦/٢٠٠٧، عمد المزارعون إلى زيادة زراعات الذرة زيادة كبيرة. ولكن، عندما كانت هذه النسبة أعلى بكثير من اثنين في موسم ٢٠٠٧/٢٠٠٨، عمد المزارعون إلى التوسع في زراعات فول

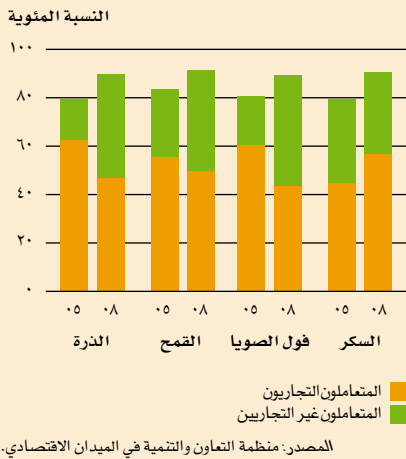
الصويا بدلاً من ذلك. وقد كانت الزيادات في زراعة فول الصويا تطوراً إيجابياً بالنسبة لسوق فول الصويا، ولكنها تركت سوق الذرة مزعزع التوازن. وبالنظر إلى قانون الطاقة الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية، من المتوقع أن يستمر ارتفاع الطلب على الذرة من جانب قطاع الإيثانول. وإذا انخفض إنتاج الذرة في عام ٢٠٠٩، سيكون من الصعب تصوّر الكيفية التي يمكن بها للولايات المتحدة الأمريكية أن تلبّي الطلب كله (الغذاء، والعلف، والوقود، والصادرات) بدون أن تسحب كمية كبيرة من مخزوناتنا من الذرة أثناء موسم ٢٠٠٩/٢٠١٠. وسوف تجري عن كثب مراقبة السوق للوقوف على دلائل حدوث ذلك. وفي فترات شحة الأسواق هذه، قد تقوى أسعار الذرة، مع وجود احتمال قوي في أن يمتد هذا إلى المحاصيل الغذائية والعلفية الرئيسية الأخرى.

وباستثناء إنتاج الإيثانول من قصب السكر في البرازيل، لا يُعتبر إنتاج الوقود الحيوي حالياً قادراً على الصمود اقتصادياً بدون إعانات أو أشكال أخرى من الدعم على صعيد السياسات. وتكاليف إنتاج كل لتر من الوقود الحيوي هي الأدنى بمراحل في حالة الإيثانول البرازيلي الذي يُنتج من قصب السكر، والذي يُعتبر الوقود الحيوي الوحيد الذي يجري باستمرار تسعييره على مستوى أقل من مكافئه من الوقود الأحفوري. وزيت الديزل البرازيلي المُنتج من فول الصويا وإيثانول الولايات المتحدة المُنتج من الذرة هما الأدنى كتكلفة صافية بعد ذلك من حيث إنتاجهما، ولكن في كلتا الحالتين تتجاوز التكاليف سعر الوقود الأحفوري في السوق. وتكاليف إنتاج زيت الديزل الحيوي الأوروبي أعلى من ضعف تكاليف إنتاج الإيثانول البرازيلي، مما يعكس التكاليف الأعلى للمواد الأولية وللتجهيز. ووفقاً لمبادرة الإعانات العالمية، أنفقت الولايات المتحدة الأمريكية ٥,٨ مليار دولار أمريكي على إعانات الوقود الحيوي في عام ٢٠٠٦، بينما أنفق الاتحاد الأوروبي ٤,٧ مليار دولار أمريكي. وقد شجعت هذه التدخلات على صعيد السياسات التدافع على إنتاج الوقود الحيوي السائل، ومن ثم أدت إلى زيادة الطلب على منتجات زراعية معينة كموايد أولية لإنتاجه. ويجري الآن التشكيك في أحد دوافع هذا الدعم، وهو المنافع البيئية المزعومة للوقود الحيوي مقارنة بالوقود الأحفوري، مع نشوء أدلة تشير إلى أن الانخفاضات في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري أقل مما كان يُفترض أصلاً في ما يتعلق بأنواع معينة من الوقود الحيوي. ومع ذلك، بينما ما زال تأييد الوقود الحيوي قائماً، سيستمر الطلب الإضافي على المنتجات الزراعية التي ينطوي عليها إنتاجه في دعم أسعارها، مع امتداد تأثيرات ذلك على الأسعار في الأسواق الزراعية الأخرى.



كبيراً مثل حجم الاستثمارات في ما يتعلق بسلع أخرى مثل المعادن.

حصة المتعاملين التجاريين وغير التجاريين في أسواق العقود الآجلة



الصناديق الأحدث عهداً المرتبطة بالسلع التي يُتجر بها في البورصات. وقد زاد نشاط التداول العالمي في العقود الآجلة والخيارات بأكثر من الضعف في السنوات الخمس الماضية. ففي الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٧، زاد هذا النشاط بنسبة بلغت ٣٠ في المائة عما كان عليه في السنة السابقة. ومن الملاحظ أن حصة المتعاملين غير التجاريين الذين يتخذون مواقف طويلة الأجل في أسواق السلع كانت آخذة في الارتفاع، مما يشير إلى زيادة الاهتمام من جانبهم بشراء العقود الآجلة. ففي خلال الفترة ما بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠٠٨ زاد المتعاملون غير التجاريين من حصتهم في المصالح المفتوحة في أسواق العقود الآجلة للذرة والقمح وفول الصويا بما يقرب من الضعف، مع أن حصتهم في أسواق العقود الآجلة للسكر ظلت دون تغيير إلى حد كبير. والاستثمارات من جانب المؤسسات المستثمرة قد تكون كبيرة، ولكن حجم هذه الاستثمارات في السلع الزراعية لم يكن

وتتوقف مسائل كثيرة على أسعار النفط. فكلما ارتفعت أسعار النفط، كلما أصبح إنتاج الوقود الحيوي أقدر على الصمود اقتصادياً، وكلما زادت الحاجة إلى المنتجات الزراعية كمواد أولية. وعندما تبلغ أسعار النفط مستوى يصبح عندها الوقود الحيوي قادراً على المنافسة، يزيد الطلب من جانب سوق الطاقة على المنتجات الزراعية كمواد أولية لإنتاج الطاقة، ويدفع هذا الطلب الجديد الأسعار الزراعية إلى أعلى. ومن ثم، تُصبح الأسواق الزراعية وأسواق الطاقة مترابطة بطريقة جديدة. وبالنظر إلى أن أسواق الطاقة ضخمة بالنسبة إلى الأسواق الزراعية، فإن الطلب من قطاع الوقود الحيوي يمكن، من حيث المبدأ، أن يستوعب أي إنتاج إضافي للمحاصيل التي يمكن استخدامها كمواد أولية، ومن ثم ستحدد سوق الطاقة فعلياً سعراً يمثل حداً أدنى للمنتجات الزراعية وستحدد أيضاً سعراً يمثل حداً أقصى لأسعار المنتجات الزراعية عند النقطة التي تكون فيها قد ارتفعت كثيراً بحيث لم يعد الوقود الحيوي قادراً على المنافسة. وستكون طلبات الطاقة، لا طلبات الغذاء، هي التي ستحدد أسعار المنتجات الزراعية، وستكون أسعار المنتجات الزراعية مرتبطة بأسعار الطاقة. ومن الواضح أن هذا سيكون ابتعاداً رئيسياً عن الكيفية التي كانت تُحدد بها أسعار المنتجات الزراعية في الماضي.

ما هو دور المضاربة؟

لقد تَضَمَّنَت المناقشات التي جرت مؤخراً بشأن ارتفاع أسعار الأغذية اهتماماً متنامياً بالتأثيرات المحتملة للمضاربين والمؤسسات المستثمرة - "المتعاملين غير التجاريين" - الذين يشترون سلعاً زراعية في أسواق العقود الآجلة بعد أن أصبحت العائدات التي تحقق لهم من الأصول الأخرى أقل جاذبية. وقد كان هناك قدر من القلق من أن المضاربة قد ساهمت في زيادة أسعار الأغذية. وأسفر الاتجاه الهبوطي في الأسواق العالمية للعقارات والأوراق المالية عن تدفق الأموال إلى أسواق العقود الآجلة للسلع الزراعية بحثاً عن تحقيق أرباح من جانب كل من المؤسسات التقليدية مثل الصناديق التحويلية وصناديق المعاشات التقاعدية، ومن جانب

المضاربة في أسواق السلع الزراعية

توفر عادة أسواق بورصات السلع أدوات لإدارة المخاطر، مثل العقود الآجلة والخيارات، لتمكين المشاركين في الأسواق كالمزارعين والمجهزين والمنتجين أو المتعاملين - "المتعاملين التجاريين" - من توقي خطر تقلبات الأسعار في المستقبل. وتساعد هذه الأسواق أيضاً في اكتشاف الأسعار ومن ثم فإنها توفر قدراً من إمكانية التنبؤ في ما يتعلق بالتأكد من الأسعار في المستقبل. والنشاط الآخر المتعلق بالأسواق هو المضاربة التي يقوم بها بصفة رئيسية مضاربون أو مستثمرون أي "متعاملون غير تجاريين". وهذا ينطوي على تحقيق أرباح بالمضاربة على التحركات المستقبلية في سعر أصل من الأصول أو سلعة من السلع. والمضاربة مهمة لعمل الأسواق بكفاءة لأنها تجلب سيولة إلى السوق وتساعد المزارعين والمشاركين الآخرين على تعويض تعرضهم لتقلبات الأسعار في المستقبل في الأسواق الفعلية للسلع. إلا أن المضاربة يمكن أن تلعب دوراً مناوئاً في الأسواق. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤدي مستويات المضاربة المفرطة إلى تقلبات مفاجئة أو غير معقولة أو إلى تغيرات لا مبرر

لها (في اتجاه بعينه) في أسعار السلع. وقد يحدث هذا عندما تكون حصة متزايدة من المصالح المفتوحة (عدد العقود الآجلة المعلقة) بحوزة مستثمرين مهتمين بتحقيق ربح من تحركات السعر في المستقبل ولا يولون اعتباراً كبيراً لأساسيات طلب وعرض السلع. ومن ثم، فإن تأثير المضاربة المفرطة تكون نتيجته عكسية بالنسبة لأسواق العقود الآجلة لأن خطر تغير الأسعار هو شرط أساسي تحاول هذه الأسواق معالجته. وعلاوة على ذلك، قد تنقل المضاربة المفرطة في أسواق السلع الزراعية إشارات غير ملائمة من الأسواق إلى المنتجين الزراعيين، مما يؤدي إلى عدم تخصيص الموارد بكفاءة. ويمكن السيطرة على مستوى نشاط المضاربة بتنظيم أسواق السلع. وتكون إحدى طرق ذلك من خلال الحد من عدد العقود الآجلة التي يمكن لمشارك واحد، غير المشارك المؤهل للحصول على إعفاء تحوطي، أن يحصل عليها، مما يجد من قدرة مشارك واحد على التأثير على السوق. ولكن هذا أمر محفوف بالمخاطر لأن التنظيم المفرط قد يدفع بالمضاربين إلى خارج السوق، مما يحرم السوق من السيولة.

ولقد تزامنت الزيادة في حصص المتعاملين غير التجاريين في أسواق الذرة والقمح وفول الصويا مع الزيادة في أسعار هذه السلع في الأسواق الفعلية. وهذا المستوى المرتفع من نشاط المضاربة في أسواق السلع الزراعية في السنوات القليلة الماضية قد دفع بعض المحللين إلى ربط الزيادات في أسعار الأغذية بزيادة المضاربة. ولكن ليس واضحاً ما إذا كانت المضاربة على السلع الزراعية تدفع الأسعار إلى أعلى أم أن الأسعار التي كانت تزيد على أي حال هي التي تجتذبها. وقد خلصت دراسة أجراها مؤخراً صندوق النقد الدولي إلى أن الأسعار المرتفعة كانت تشجع بوجه عام تدفقات الأموال الاستثمارية إلى أسواق العقود الآجلة الخاصة بالسلع الزراعية. ومسألة السببية هذه تتطلب إجراء مزيد من البحوث. ويمكن أن توفر التدفقات الكبيرة من الأموال تفسيراً إضافياً على الأقل لاستمرار الأسعار المرتفعة للأغذية وزيادة تغيرها في ما يبدو. ومرة أخرى، يلزم إجراء المزيد من البحوث. وفي غضون ذلك، يشكل دور المستثمرين الماليين، إن وُجد، في التأثير على أسعار الأغذية مدعاة للقلق لدرجة أن بعض البلدان نظرت حتى في إجراء تنظيم إضافي لتلك الأسعار.

لا يوجد تفسير منفرد للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية

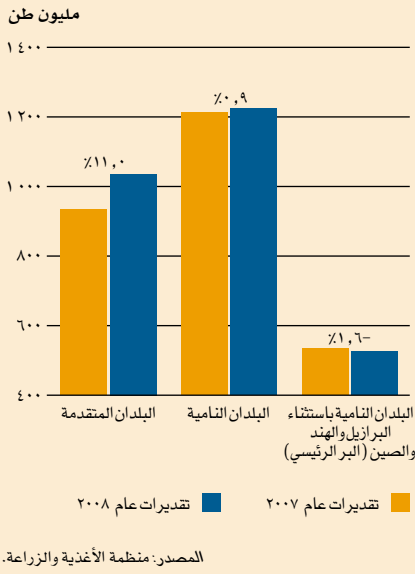
إن القفزة الحادة في أسعار الأغذية بالدولار الأمريكي، التي بلغت ذروتها في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، يمكن أن توصف بأنها أهم ارتفاع حاد في الأسعار منذ سبعينيات القرن العشرين. وقد كان سبب هذا التطور هو اختلالات التوازن بين العرض والطلب في كثير من أسواق السلع الرئيسية، لا سيما الحبوب والذرة الزيتية. ويمكن إيجاد تفسيرات معقولة للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية على جانب الطلب بالدرجة الأولى. فالقوى المحركة الرئيسية لزيادة الأسعار على جانب العرض تكون عادة قصيرة الأمد وتتعلق بأوجه النقص في الإنتاج وبتدابير السياسات مثل سياسات تقييد الصادرات التي يتبناها المتعاملون الرئيسيون. أما على جانب الطلب، فإن العوامل التي ساهمت في الارتفاع الأخير في الأسعار العالمية للأغذية هي عوامل قليلة. وعلى الاختلاف من العرض، فإن التغيرات التي تحدث على جانب الطلب لا تكون سريعة ولا غير متوقعة بوجه عام. وهذا يرجع إلى أن القوتين الرئيسيتين المحركتين للطلب في أسواق الأغذية، إلى جانب عامل الوقود الحيوي الناشئ، هما النمو السكاني ونمو الدخل. وفي معظم الحالات يُظهر هذان المتغيران الجوهران تقدماً سعودياً في الطلب

يتسم بأنه تدريجي (ومتوقع) ويتيحان، بذلك، للعرض أن يتكيف. ولا تختلف الحالة أثناء فترة الأسعار المرتفعة الأخيرة عن هذا الاتجاه من حيث أن الطلب على الغذاء وعلى العلف لم يظهر أي زيادة مفاجئة أو غير متوقعة كانت تستحق نوع زيادات الأسعار التي شهدتها الأسواق. وحدوث المضاربة وتدفقات الأموال الاستثمارية في أعقاب تزايد الأسعار هو أمر احتماله أكبر من أن تكون تلك المضاربة والتدفقات هي التي تسببت في ذلك التزايد. والتوسع السريع في الطلب على المواد الأولية للوقود الحيوي هو وحده الذي يمثل ابتعاداً رئيسياً عن التجربة السابقة. ولكن الطلب على الوقود الحيوي وحده لا يمكن أن يفسر مدى زيادات الأسعار في عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨. فقد أدت أسعار النفط القياسية إلى زيادة الاهتمام باستنباط الوقود الحيوي، ولكن كان لها أيضاً أثر كبير بسبب رفعها تكاليف الإنتاج والنقل. وقد تعزز أيضاً الضغط السعودي على الأسعار من جانب الطلب بفعل المخاوف من احتمال أن يزداد ارتفاع الأسعار وبفعل تزايد الطلب على المخزونات. ولا يمكن أن تعزى الزيادة الحادة في أسعار الأغذية في الأسواق العالمية إلى أي عامل منفرد. فكل سبب من الأسباب التي تذكر عادة لا يمكن أن يفسر بمفرده نمط ومدى تحركات الأسعار مؤخراً. إذ أن تزامنها وتآلفها معاً هما مسؤولان عن التغيرات الهائلة التي حدثت. ومع أن فصل تأثير كل منها على حدة يمثل إشكالية، لا تشير الأدلة إلى الطلب على الوقود الحيوي وأسعار النفط باعتبارهما القوى المحركة الرئيسية.

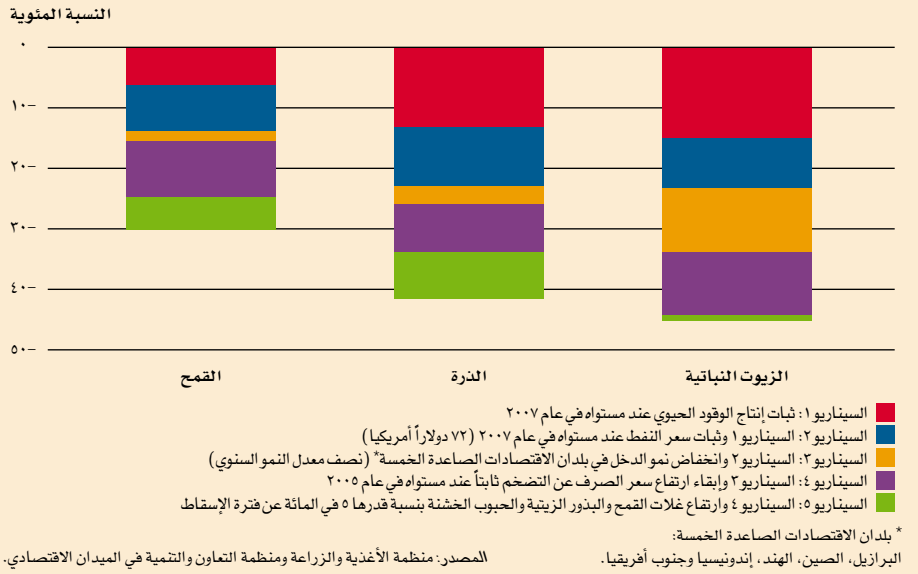
ومن الممكن استخلاص مؤشر عام للتأثيرات النسبية للعوامل المختلفة على أسعار الأغذية من خلال إجراء عمليات محاكاة باستخدام نموذج Aglink-Cosimo للأسواق الزراعية العالمية، المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة. ويستخدم هذا النموذج لاستنباط إسقاطات للأسواق على الأجل المتوسط على أساس افتراضات بشأن القيم المستقبلية للمتغيرات الرئيسية التي تؤثر في الأسواق والأسعار^(٢). وتغيير هذه الافتراضات ومقارنة الإسقاطات الناتجة يعطيان مؤشراً لقوة كل تأثير. والافتراضات الرئيسية الخمسة

(٢) Aglink-Cosimo هو نموذج توازن جزئي، وهو مشروع مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويرد وصف أكثر تفصيلاً لهذه السيناريوهات في تقرير التوقعات الزراعية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧ الذي أصدرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (OECD-FAO، 2008). ويوفر نموذج Aglink-Cosimo تصوراً اقتصادياً دينامياً خاصاً بكل سياسة على حدة لنحو ٥٨ من بلدان وأقاليم العالم الرئيسية من حيث الإنتاج والتجارة في ما يتعلق بالسلع الرئيسية الخاصة بالمناطق المعتدلة المناخ وكذلك الأرز والسكر وزيت النخيل. ويُدجج ضمن النموذج الآن الإيثانول وزيت الديزل الحيوي. وهذا النموذج، مثله مثل معظم النماذج من هذا الطراز، تحركه أوجه المرونة، والبارامترات التقنية، والمتغيرات على صعيد السياسات.

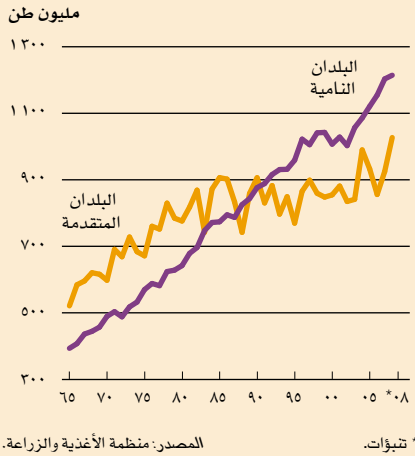
إنتاج الحبوب في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨



حساسية الأسعار العالمية المتوقعة للتغيرات في الفرضيات الرئيسية الخمس، النسبة المئوية للاختلاف عن القيم الأساسية، ٢٠١٧



إنتاج الحبوب في البلدان النامية والمتقدمة



فقد شجعت الأسعار المرتفعة حدوث توسع في الإنتاج العالمي للحبوب. بيد أن هذه الاستجابة على جانب العرض تركزت في معظمها في البلدان المتقدمة، وتركزت، في ما يتعلق بالبلدان النامية، في البرازيل والصين والهند. وباستثناء هذه البلدان الثلاثة، انخفض إنتاج الحبوب في حقيقة الأمر بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ في البلدان النامية. ولذا، من الواضح أن ارتفاع أسعار الأغذية لم يكن فرصة اغتنمها معظم المزارعين الفقراء في البلدان النامية، فقد كانت استجابتهم على صعيد العرض محدودة في عام ٢٠٠٧ وكانت معدومة تقريباً في عام ٢٠٠٨. وانخفاض أسعار الأغذية ليس له علاقة كبيرة بتزايد الإمدادات العالمية. فتفسيره يكمن بدرجة أكبر في تباطؤ الطلب نتيجة لما أدت إليه الأزمة المالية والركود العالمي الذي

(من ١ إلى ٢ في المائة) من خط الأساس. وفي ما يتعلق بالزيوت النباتية، التي يُفترض أنها تعكس مرونة أكبر للطلب بالنسبة للدخل وتأثيراً أكبر للبلدان الخمسة في التجارة العالمية، يتجاوز فارق السعر المحاكى ١٠ في المائة. والسيناريو الرابع الذي يحاكي دولاراً أمريكياً أقوى يرفع الأسعار بالعملة المحلية في البلدان المصدرة، مما يوفر حوافز أكبر لزيادة الإمدادات. وفي الوقت نفسه، يؤدي الدولار الأمريكي الأقوى إلى خفض الطلب على الواردات في البلدان المستوردة. وتآلف زيادة المعروض من الصادرات وضعف الطلب على الواردات يفرض ضغطاً هبوطياً إضافياً على الأسعار العالمية. وبحلول عام ٢٠١٧، ستكون أسعار القمح والحبوب والخشنة والزيوت النباتية جميعها أقل بنحو ٥ في المائة من الإسقاط الأساسي المقابل. ويؤدي السيناريو الذي يُفترض فيه أن غلات الحبوب والذرة الزيتية ستكون أعلى بنسبة قدرها ٥ في المائة إلى أسعار مسقطه للقمح والذرة في عام ٢٠١٧ أقل بنسبة قدرها ٦ و ٨ في المائة، على التوالي، من القيمة الأساسية المقابلة، ولكنه لا يحدث سوى فارق ضئيل في ما يتعلق بالأسعار المسقطه للزيوت النباتية.

لماذا انخفضت الأسعار؟

لقد أدى الانخفاض الحاد في الأسعار الدولية للأغذية منذ يوليو/تموز ٢٠٠٨ إلى عكس مسار ارتفاعها الحاد بنفس القدر حتى بلوغها تلك النقطة ودفعها إلى العودة نحو مستوياتها في عام ٢٠٠٧. والأسباب الأساسية لعكس المسار هذا هي خليط من عوامل تتعلق بالعرض والطلب.

التي استعرضت هي (١) استخدام البذور الغذائية والزيوتية في إنتاج الوقود الحيوي؛ (٢) أسعار البترول؛ (٣) نمو الدخل في الاقتصادات النامية الرئيسية، وهي البرازيل والصين والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا؛ (٤) سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة إلى عملات جميع البلدان الأخرى؛ (٥) غلات المحاصيل. وفي ما يتعلق بالحبوب والخشنة والزيوت النباتية، من شأن آفاق الأسعار أن تتأثر كثيراً إذا ظل إنتاج الوقود الحيوي ثابتاً عند مستويات عام ٢٠٠٧. والتغيرات التي تحدث في الطلب على هذه السلع كمواصلة أولية لإنتاج الوقود الحيوي هي مصدر لعدم اليقين بصرف النظر عما إذا كان السبب هو تغير سعر النفط، أو تغير سياسات دعم الوقود الحيوي، أو تطور تكنولوجي جديد يدفع العاملين بعمليات التجهيز إلى شراء مواد أولية مختلفة. وإبقاء إنتاج الوقود الحيوي ثابتاً عند المستوى الذي كان عليه في عام ٢٠٠٧ يسفر عن حدوث انخفاض بنسبة قدرها ١٢ في المائة في الأسعار المسقطه لعام ٢٠١٧ في ما يتعلق بالحبوب والخشنة، وبنسبة تبلغ نحو ١٥ في المائة في السعر المسقط للزيوت النباتية. ويتضح من السيناريو الثاني أن إسقاطات أسعار القمح والحبوب والخشنة والزيوت النباتية جميعها عالية الحساسية إزاء الافتراضات المتعلقة بأسعار البترول، وستكون أقل بنسبة إضافية تتراوح من ٨ إلى ١٠ في المائة إذا انخفضت أسعار النفط إلى المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٧. أما سيناريو النمو المخفّض في الناتج المحلي الإجمالي فهو يسفر عن أسعار أقل بدرجة متواضعة فقط بالنسبة للقمح والحبوب والخشنة

الأزمة المالية والركود وأسعار السلع الزراعية

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة لا تتجاوز ٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ مقارنةً بنسبة بلغت ٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. وقد تراكمت أدلة على حدوث ركود عالمي حيث انخفض النمو المسقط في الاقتصادات المتقدمة الرئيسية إلى الصفر أو حتى إلى مستوى سالب. ومن الواضح أن الأزمة المالية والركود العالمي، وهو الأهم، قد ساهما في الانخفاض الهائل في أسعار السلع الزراعية. ولكن من الصعب عزل تأثيرات الأزمة والركود عما هو متوقع من تكيّفات من جانب الأسواق مع ارتفاع الأسعار الظاهر في عام ٢٠٠٧ والنصف الأول من عام ٢٠٠٨. وستتأثر الأسواق والأسعار الزراعية على جانبي الطلب والعرض على حد سواء، ليس فقط بسبب الانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي والطلب بل أيضاً بسبب التغيرات في أسعار الصرف، والتغيرات في تكلفة الائتمانات وتوافرها، والتغيرات في توافر تمويل خارجي آخر، بما في ذلك المعونة. بيد أن الانخفاض في النمو الاقتصادي العالمي سيكون هو التأثير الرئيسي على أسواق السلع الزراعية وعلى الآفاق الزراعية للبلدان النامية في المستقبل القريب.

وستكون التأثيرات على الطلب على السلع سلبية. فتجربة حالات الركود السابقة تشير إلى أن الطلب على المواد الخام، من قبيل المطاط الطبيعي والألياف، وأسعار تلك المواد سيتعرضان لأكبر وأسرع ضربة، تليها المنتجات الحيوانية التي تُعتبر أوجه مرونتها بالنسبة للدخل أعلى نسبياً. وقد يكون التأثير على أغذية أساسية مثل الحبوب أقل، مع الدفاع عن مستويات الاستهلاك والحفاظ على الطلب. وستواجه البلدان النامية المعتمدة على صادرات المواد الخام والمنتجات الاستوائية مشاكل من حيث ميزان مدفوعاتها في حالة عدم حدوث نقص مماثل أو أقوى في تكلفة الواردات الغذائية التي تعتمد عليها أيضاً بلدان كثيرة. ومن المرجح أن تؤدي حالة عدم اليقين السائدة وما ينجم

عنها من توقعات سلبية في الأسواق إلى زيادة خفض الطلب بوجه عام. والأمال التي كانت معقودة على إمكانية استدامة الطلب على السلع واستدامة أسعارها بواسطة معدلات النمو المرتفعة المتواصلة في الصين والهند وغيرها من الاقتصادات التي تنمو بسرعة في العالم النامي، تبدو الآن أقل قابلية للتحقيق وذلك لأن النمو في تلك البلدان أصبح الآن متوقفاً بمعدلات أدنى. وتقيّد مشكلة توافر الائتمانات والسيولة التجارية الزراعية، مما يشكل ضغطاً إضافياً يؤدي إلى هبوط الأسعار الدولية والحد من أحجام التجارة. وستؤدي أسعار النفط الأخذة في الانخفاض إلى تفاقم الضغط الهبوطي على أسعار سلع يمكن استخدامها كمواد أولية في إنتاج الوقود الحيوي. ومع ذلك، فإن التأثير الصافي سيتوقف على تحركات أسعارها بالنسبة إلى النفط وعلى مدى دعم سياسات الوقود الحيوي.

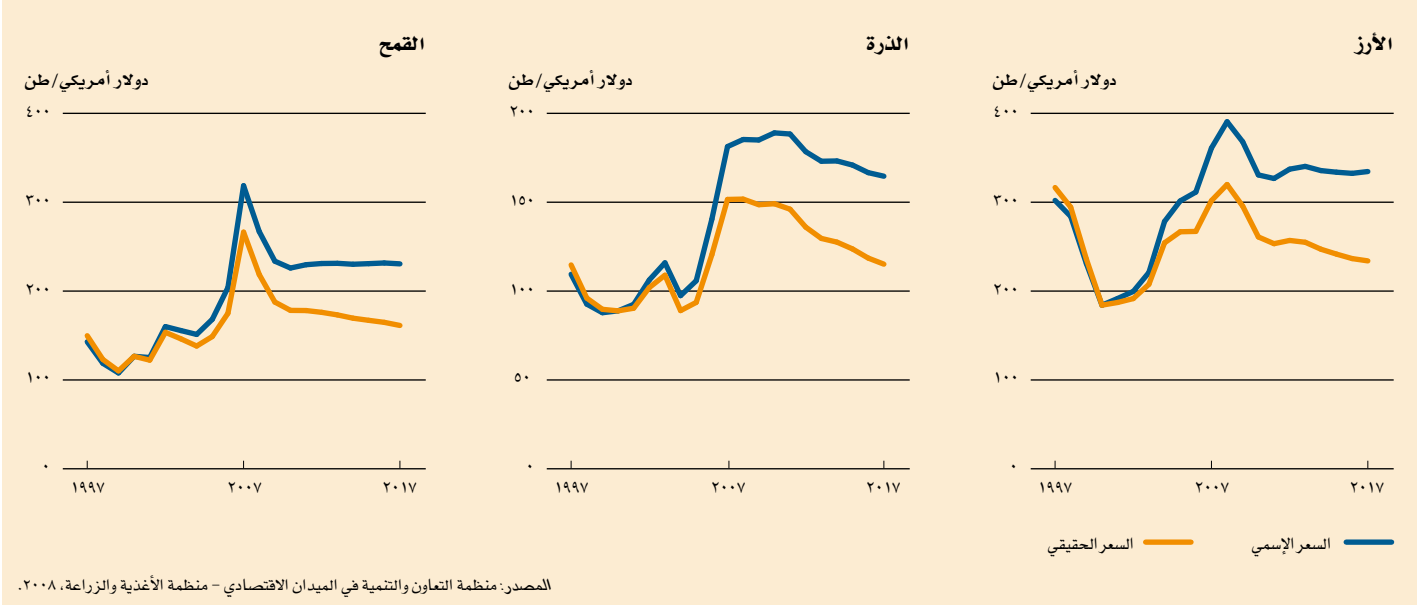
وانخفاض الأسعار بوجه عام هو نبأ سار بالنسبة للمستهلكين، ولكنه سيؤثر على الحوافز التي تدفع المنتجين إلى توظيف الاستثمارات اللازمة لتحقيق مزيد من الأمن الغذائي في الأجلين المتوسط والطويل. ومع انخفاض الحوافز بالنسبة للمنتجين، يمكن توقع قدر من التخفيض في الإنتاج، مما يقلل أيضاً من نطاق إعادة بناء مخزونات البذور الغذائية. ومساءً ما إذا كان انخفاض الأسعار هو نبأ سار حقاً بالنسبة للمستهلكين تتوقف على ما يحدث للدخل الذي سينخفض وستنخفض معه العمالة في حالة حدوث ركود على نطاق العالم. وتعتمد أيضاً بلدان نامية كثيرة اعتماداً بالغاً على التحويلات المالية، ومن ثم فإن الاتجاهات الهبوطية في الاقتصادات المتقدمة يمكن أن يكون لها تأثير غير مباشر على الطلب المحلي في البلدان النامية مع انخفاض معدلات عمالة العمال المهاجرين وانخفاض دخلهم. وتوفر التحويلات المالية أيضاً الأموال اللازمة للاستثمار، بما في ذلك الاستثمار في الزراعة.

نشأ عنها من انخفاض في النشاط الاقتصادي، ويمكن أيضاً في هبوط أسعار النفط. وقد كان أكبر تأثير لانخفاض الطلب، على الأقل في البداية، هو التأثير على أسواق وأسعار المواد الخام الزراعية مثل المطاط، وكذلك على أسعار الأغذية.

ومع أن انخفاض أسعار الأغذية هو نبأ سار بالنسبة للمستهلكين، فإنه ينبغي ألا يُنظر إليه على أنه يعني حل مشاكل نظام الأغذية العالمي. فأغلبية العوامل البالغة الأهمية التي تكمن وراء ارتفاع الأسعار وما نجم عنه من تهديد للأمن الغذائي ما زالت باقية. فإنتاج الأغذية في

البلدان النامية لم يشهد أي زيادة كبيرة، ولن تشجّع الحوافز السعرية الأضعف على مزيد من التوسع في الإنتاج في أماكن أخرى. وما زالت المخزونات العالمية من الحبوب منخفضة بحيث تقل نسب مخزونات الحبوب إلى استخدامها في ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عن متوسطها على مدى خمس سنوات. ومع أن أسعار النفط انخفضت انخفاضاً هائلاً، ما زال الطلب على الوقود الحيوي قوياً نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية واستخدام طاقة إنتاج الإيثانول الجديدة. وتأثير انخفاض أسعار النفط على الأسعار الزراعية معقّد.

الإسقاطات المتوسطة الأجل لأسعار سلع مختارة



الأسعار - وهي حالات الجفاف في المناطق الرئيسية المنتجة للبدور الغذائية، وتزايد الطلب على المواد الأولية لإنتاج الوقود الحيوي، وارتفاع أسعار النفط، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، وتغير هيكلية الطلب على السلع، كل ذلك في سياق انخفاض المخزونات - ينطوي البعض منها على عناصر دائمة من المتوقع أن تؤدي إلى استمرار الأسعار الأعلى على مدى السنوات العشر المقبلة. وعلى وجه الخصوص، أشار التقرير إلى الطلب على الوقود الحيوي، وإلى أسعار النفط. ومع أن الغذاء والعلف ما زال عالمياً، ومن حيث القيمة المطلقة، أكبر مصدرين لنمو الطلب في الزراعة، يوجد الآن طلب سريع النمو على المواد الأولية من جانب قطاع الطاقة الحيوية. فالطلب على الوقود الحيوي هو أكبر مصدر للطلب الجديد منذ عقود، ويُعتبر عاملاً قوياً يدعم التحول الصعدي في أسعار السلع الزراعية. وقد أوجد الوقود الحيوي صلة جديدة بين أسعار المنتجات الزراعية وأسعار النفط، تنطوي أيضاً على إمكانية الخروج عن نمط حدوث انخفاض يودم طويلاً في الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية، على الأقل في الأجل المتوسط.

ستستمر، على العكس من نمط سلوك أسعار السلع في الماضي، حيث كانت الارتفاعات الحادة في الأسعار تدوم فترة قصيرة ثم يعقبها انخفاض يودم طويلاً. وبوجه أعم، وكما ذكر أعلاه، وباستثناء أسعار النفط الذي يمثل استثناء كبيراً، ما زالت العوامل التي ساهمت في ارتفاع أسعار الأغذية دون تغيير. ولم تزد الإمدادات زيادة كبيرة وما زالت المخزونات منخفضة.

وقد أشار تقرير التوقعات الزراعية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٧ الذي أصدرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة (OECD-FAO, 2008) إلى أن الأسعار الإسمية والحقيقية للسلع الزراعية ستخف، على حد سواء، من المستويات القياسية التي كانت قد بلغت في أوائل عام ٢٠٠٨، ولكنها ستظل أعلى خلال العقد المقبل مقارنةً بالعقد السابق. وهذا الانخفاض قد بدأ بالفعل، ولكنه أسرع مما كان متوقعاً نتيجة للأزمة المالية وللاتجاه الهبوطي في الاقتصاد العالمي. ومدى استمرار ذلك الانخفاض سيتوقف على سرعة الانتعاش من حالة الركود. بيد أن تقرير المنظمتين يشير إلى أن من بين العوامل الأولى في آخر ارتفاع حاد في

فانخفاض أسعار النفط يقلل من تكاليف الطاقة والأسمدة ولكنه سيؤدي إلى تفاقم الضغط الهبوطي على أسعار السلع التي تُستخدم كموا الأولية عندما يصبح الوقود الحيوي أقل قدرة على المنافسة. وسيتوقف التأثير الصافي على تحركات الأسعار النسبية بين النفط والمواد الأولية، لا سيما الذرة.

ماذا عن الأجل المتوسط؟

لقد كان الانخفاض في أسعار الأغذية في الأسواق الدولية حاداً ولكن الأسعار ما زالت أعلى كثيراً من المتوسط الذي كانت عليه في السنوات الخمس السابقة. والسؤال الأكبر هو ما إذا كانت الأسعار سيزداد انخفاضاً أم أنها ستظل على مستوياتها العالية تاريخياً هذه. فالأسعار انخفضت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ انخفاضاً كبيراً مضاهياً لزيادتها في النصف الأول من العام. وفي أي حالة، من المرجح أن يحدث نوع من تجاوز الحدود، مما يعكس زيادة التقلب زيادة كبيرة، ومن ثم فمن الصعب تمييز تكيف مع اتجاه جديد. ومع ذلك، فإن بعض العوامل التي ذكرت كتفسيرات للأسعار المرتفعة تشير إلى أنها

تأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية

تأثيرات تصاعد أسعار الأغذية على المستهلكين^(٤)

الجانبين، ومن ثم فإن التأثيرات السلبية لارتفاع أسعار الأغذية يكون لها أيضاً بُعد جنساني من اللازم معالجته في الاستجابات على صعيد السياسات.

وقد تعيّن على الأسر الفقيرة، في مواجهة التصاعد الحاد في أسعار الأغذية، أن تعدّل أنماط استهلاكها للأغذية. ويُقال إن الأسر قللت من استهلاكها من الأغذية أو حاولت أن تبقى عليه بالحد من إنفاقها على أغذية أعلى ثمناً وعلى بنود استهلاكية أخرى غير غذائية. وفي أوساط أشد فئات السكان فقراً، قد يرتفع حتى نصيب الفرد من استهلاك الحبوب على الرغم من تزايد الأسعار، وذلك مع تحوّل المستهلكين إلى الخضر التي تمثّل الحبوب أساسها. وعلى الرغم من التصاعد الحاد في الأسعار في الأسواق العالمية للسلع (لا سيما المواد الأساسية التي يمكن الاتجار بها مثل القمح والأرز والذرة)، تُظهر أحدث البيانات بشأن الاستخدام الغذائي لهذه السلع الرئيسية صمود نصيب الفرد من الاستهلاك. ويوجد نفس هذا الاتجاه في معظم بلدان الدخل المنخفض، ومن بينها تلك التي توجد فيها مستويات مرتفعة من نقص التغذية. ولكن هناك أيضاً حالات عاد فيها المستهلكون إلى الأغذية التقليدية بدرجة أكبر عندما زادت تكاليف الحبوب المفضّلة وإن كانت مستوردة.

ارتفاع أسعار الأغذية يساهم في التضخم

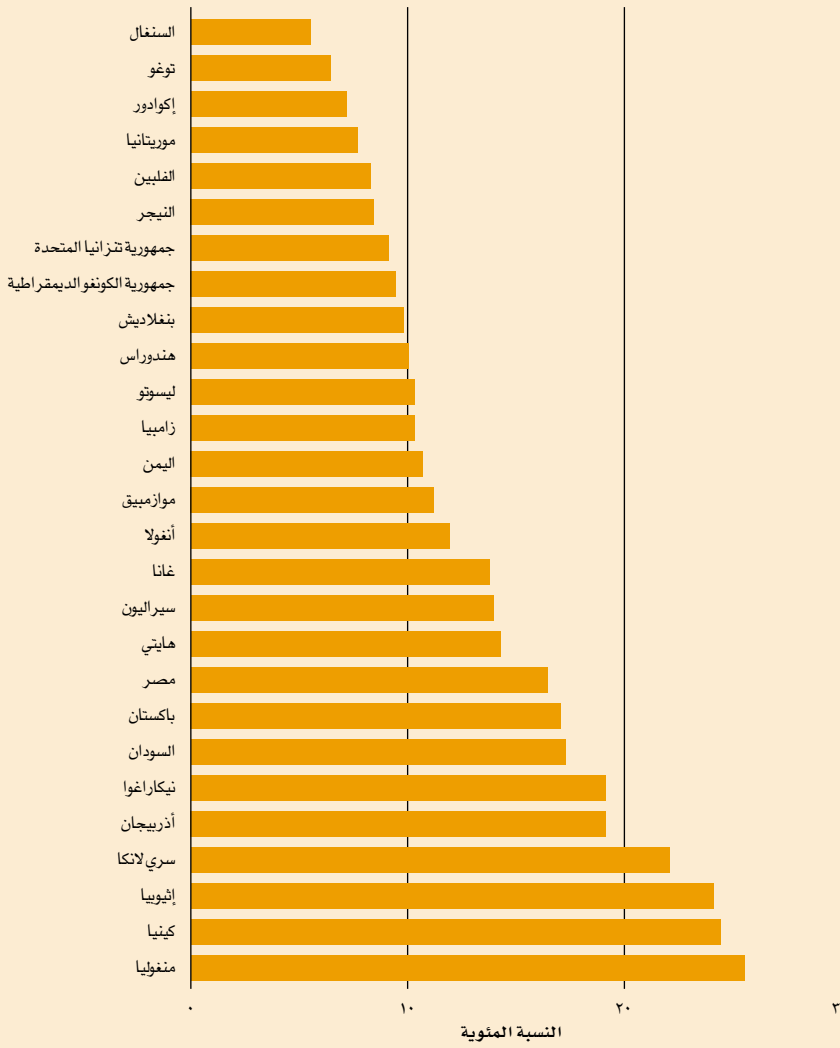
يساهم ارتفاع أسعار الأغذية في معدل التضخم العام في معظم البلدان، بما في ذلك البلدان المتقدمة. وتمثّل التغيرات في أسعار الأغذية عنصراً مهماً من عناصر معدل التضخم العام، مقيساً بمؤشر أسعار المستهلكين. وهذا متوسط مرجّح للتغيرات في أسعار سلّة ثابتة وتمثيلية للسلع، من بينها الأغذية، مع تجسيد الأوزان المرجحة لأهمية كل سلعة في الميزانية النمطية للأسر. فكلما زادت حصة الغذاء في ميزانية الأسرة، كلما ساهم ارتفاع أسعار الأغذية في التضخم العام. وفي حالة معظم البلدان المتقدمة، تتراوح حصص الإنفاق على الأغذية من ١٠ إلى ٢٠ في المائة. أما في البلدان

من الواضح أن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية يبلغ أشد درجاته بالنسبة للفقراء الذين يعتمدون على الأغذية المشتراة. فبالنسبة للفقراء في البلدان النامية، قد تمثل الأغذية نسبة تبلغ ٥٠ في المائة على الأقل وما يصل إلى نسبة تتراوح من ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من ميزانيتهم. ومن ثم، فإن ارتفاع الأسعار لا يؤثر فقط على استهلاكهم الغذائي من حيث الكمية والنوعية، بل يؤثر أيضاً على إنفاقهم بوجه عام. وقد كان أوضح مؤشر لهذا التأثير السلبي هو حالة الاضطراب الاجتماعي وأعمال الشغب التي اندلعت في مختلف أنحاء العالم نتيجة للارتفاع الحاد في أسعار الأغذية. وقد تركّزت هذه الاضطرابات في الأغلب في المناطق الحضرية. فهذه هي المناطق التي من المحتمل أن يكون الاعتماد فيها على الأغذية المستوردة ويكون التعرّض للأسعار الدولية للأغذية هما الأعلى، والتي يشعر فيها المستهلكون بعبء تأثير التصاعد الحاد في أسعار الأغذية. بيد أن فقراء الريف يتأثرون أيضاً حتى وإن كان من المحتمل أن تكون صلاتهم بالأسواق الدولية للأغذية أضعف. ويتوقف

تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء، بدرجة حاسمة، على ما إذا كانوا بائعي أغذية صافين، وفي هذه الحالة يمكن أن يكون التأثير إيجابياً من حيث المبدأ، أم مشتريين صافين للأغذية، وفي تلك الحالة فإن التأثير سيكون سلبياً بالقطع. وتشير الأدلة إلى أن أغلبية الأسر في العالم النامي، لا سيما الأسر الفقيرة، هي مشتريّة صافية للأغذية، وهذا يصدق حتى على الأسر الريفية التي تعمل في الأغلب في مجال الزراعة. وسواء كانوا حضريين أو ريفيين، فإن أشد الفقراء فقراً الذين ينفقون أكبر حصة من دخلهم على الأغذية والذين لا تتاح لهم إمكانية الحصول على أصول إنتاجية كالأرض مثلاً، هم الذين يعانون أشد المعاناة. والأسر التي تعيلها إناث تُبرز بدرجة غير متناسبة في ما يتعلق بهذين

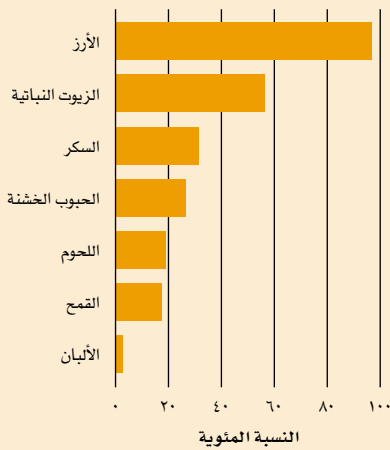
(٤) للإطلاع على مناقشة تفصيلية لهذه التأثيرات انظر حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم ٢٠٠٨ (FAO, 2008a).

مؤشرات مختارة لأسعار المستهلكين السنوية في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٨



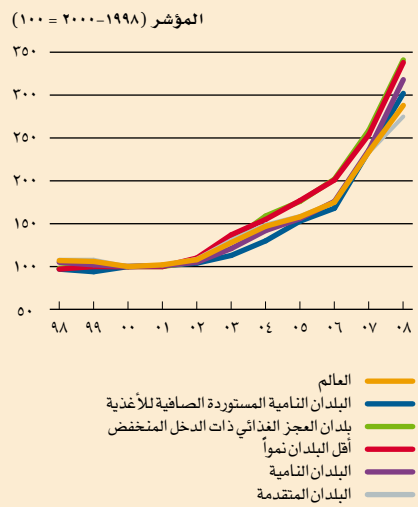
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

التغيرات في التنبؤات المتعلقة بؤاثير الواردات الغذائية العالمية بحسب النوع، عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

فواتير الواردات الغذائية للبلدان المتقدمة والنامية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

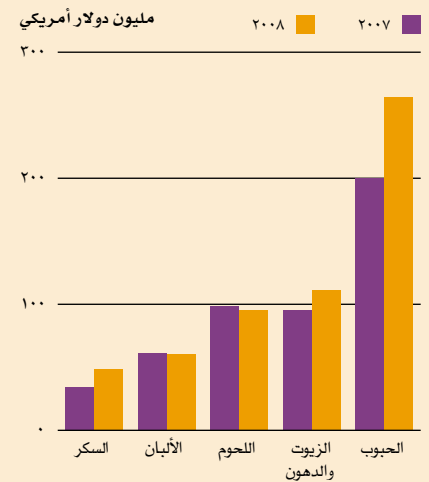
النامية، فإن حصة الإنفاق على الأغذية في ميزانيات الأسر أعلى كثيراً، حيث تستوعب أكثر من نصف دخل الأسرة في بلدان مثل بنغلاديش وهايتي وكينيا وملاوي.

وعلاوة على فرض عبء ثقيل على تكاليف المعيشة، يمكن أن تكون لارتفاع أسعار الأغذية تأثيرات أخرى غير مباشرة على التضخم إذا أدت إلى زيادات في الأجور - كانت المطالبات بأجور أعلى هي لب احتجاجات عديدة. وقد يتعين على أي بنك مركزي يستهدف التضخم أن يكبح الضغط التضخمي الناجم عن ارتفاع أسعار الأغذية عندما يكون التأثير على أسعار سلع غير غذائية كبيراً، وهذا معناه رفع أسعار الفائدة. وقد أصبح ذلك اتجاهاً متزايداً في البلدان النامية، ولكن رفع أسعار الفائدة من شأنه أن يقوّض الاستثمار، الذي تشتد الحاجة إليه، في قطاعات توفر مخرجاً من الفقر بالنسبة للبلدان الضعيفة، لا سيما قطاع الزراعة.

ارتفاع أسعار الأغذية معناه ارتفاع فواتير الواردات الغذائية

على الرغم من الانخفاضات التي حدثت مؤخراً في الأسعار الدولية للأغذية، من المتوقع أن تبلغ التكلفة العالمية للمواد الغذائية الأساسية المستوردة في عام ٢٠٠٨ أكثر من تريليون دولار أمريكي، وهي قيمة أعلى بنحو ٢٥ في المائة مما كانت عليه تلك التكلفة في عام ٢٠٠٧، وذلك نتيجة لحدوث زيادات كبيرة في أسعار الأرز والقمح والحبوب الخشنة والزيوت النباتية، وتفاقم ذلك نتيجة لزيادة تكاليف الشحن التي تضاعفت تقريباً في ما يتعلق بكثير من الطرق.

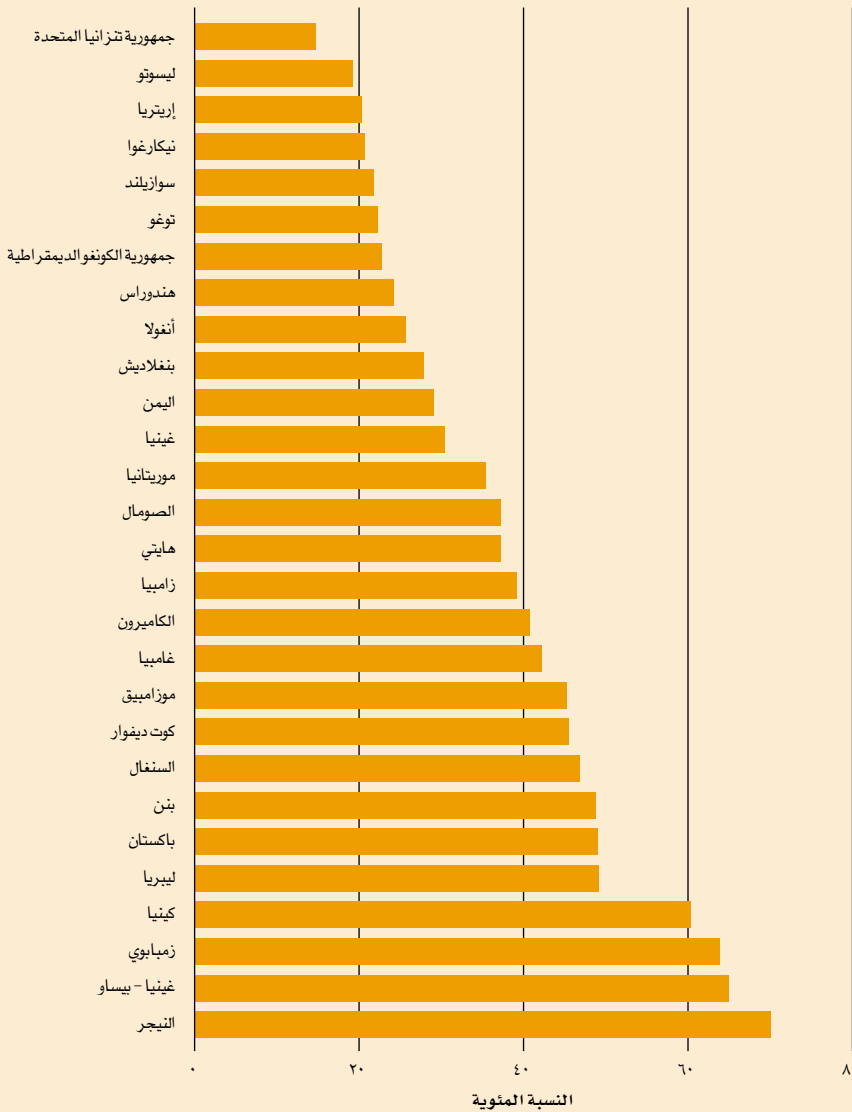
فواتير الواردات الغذائية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وكثر من أشد البلدان فقراً هي مستوردة للأغذية، حيث تعتمد اعتماداً شديداً على الواردات من الحبوب. وارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية معناه ارتفاع فواتير الواردات الغذائية وحدثت مشكلة في ميزان المدفوعات. وقد كان مجموع تكلفة الواردات الغذائية بالنسبة للبلدان النامية أعلى بالفعل بنسبة قدرها ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ مما كان عليه في عام ٢٠٠٦، وأصبحت الآن الفواتير السنوية للواردات الغذائية الخاصة ببلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض أكثر من ضعف المستوى الذي كانت عليه في عام ٢٠٠٠. وعلى الصعيد القطري، يتوقف تأثير ارتفاع أسعار السلع، ضمن جملة أمور أخرى، على ما

التغيرات في التنبؤات المتعلقة بفواتير الواردات الغذائية لبلدان مختارة من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، عام ٢٠٠٨ مقارنة بعام ٢٠٠٧



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.



إذا كان البلد مستورداً أم مصدرًا، وما يستورده أو يصدره، وسياسته التجارية، وسياسته بشأن سعر الصرف. والبلدان الأكثر تعرّضاً للخطر هي بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض التي تعتمد على واردات من الحبوب لتتزايد تكلفتها (تمثل في بعض الحالات ما يصل إلى ٨٠ في المائة من إمدادات الطاقة الغذائية) وعلى صادرات منتجات استوائية أو مواد خام زراعية كانت الزيادة في أسعارها أقل، وبعملات مرتبطة بالدولار الأمريكي أو تقل قيمتها مقابله. ومن الواضح أن حالة البلدان التي تعاني بالإضافة إلى ذلك انعدام الأمن الغذائي (بمعنى أن أكثر من ٣٠ في المائة من سكانها يعانون نقص التغذية) والمستوردة الصافية للوقود، هي حالة محفوفة بخطر بالغ. وهناك أكثر من ٢٠ بلداً نامياً يتسم بهذه الخصائص، و١٦ على الأقل منها موجودة في أفريقيا.

ومن الواضح أن أشد البلدان ضعفاً هي التي تحمّلت أعلى عبء لزيادة تكلفة الأغذية المستوردة، حيث كان مجموع نفقات بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض أعلى بنسبة بلغت نحو ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٨ مما كان عليه في عام ٢٠٠٧، وهو ما يمثل أكبر

زيادة سنوية مسجلة. ومقارنة بالبلدان النامية الأخرى، تميل بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض إلى أن يكون لديها بالفعل عجز أكبر في الحساب الجاري كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي، وتنفق حصة أكبر كثيراً من قيمة صادراتها السلعية لاستيراد الأغذية، ويكون الدخل الفردي فيها أقل^(٥). وقد شهدت غالبية تلك البلدان انخفاضاً في قيمة عملاتها مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى مزيد من الزيادة في تكلفتها وإيراداتها الغذائية. وتجد هذه البلدان نفسها تحت ضغط اقتصادي من جميع الجوانب.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون للأزمة المالية انعكاسات خطيرة بالنسبة للأمن الغذائي في كثير من البلدان النامية. فالوضع الائتماني المتأزم قد يقيد حصول البلدان الفقيرة على التمويل، مما يحد من قدرتها على استيراد الأغذية. وقد تواجه بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض صعوبة على وجه

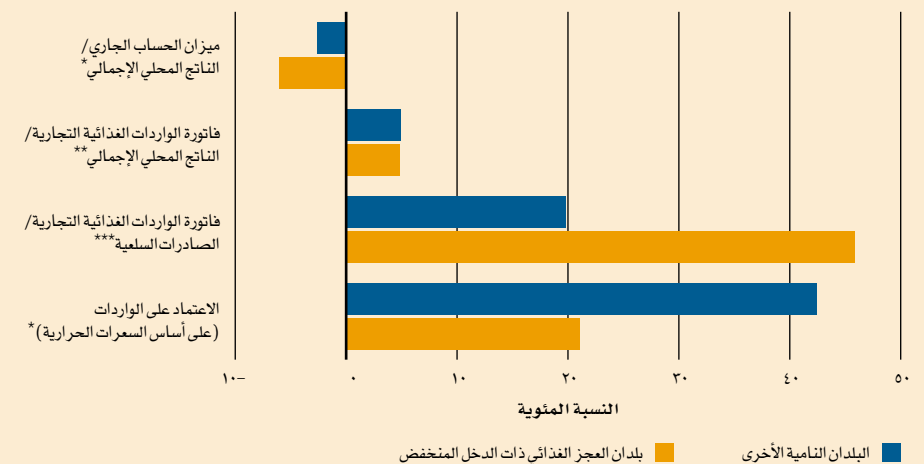
(٥) في المتوسط، كان نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض أقل كثيراً (٢٢١٣ دولاراً أمريكياً) مقارنة بالبلدان النامية الأخرى (٧٤٥٣ دولاراً أمريكياً) في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤.

الخصوص في تمويل احتياجاتها من واردات الحبوب من خلال الدين، وقد تواجه ضغطاً مالياً أكبر.

المستهلكون يخسرون فهل يكسب المنتجون؟

من الواضح أن تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على المستهلكين هو تأثير سلبي بالقطع. ولكن، من حيث المبدأ، ينبغي أن يكون ارتفاع الأسعار بمثابة نداء سار بالنسبة للمزارعين في مختلف أنحاء العالم. فارتفاع أسعار الأغذية ينطوي على تحسين الحوافز بالنسبة لأولئك الذين ينتجون المنتجات المعينة ذات الأسعار المرتفعة. ومن حيث المبدأ أيضاً، تؤدي أسعار الأغذية الأعلى إلى زيادة الأموال المتاحة للمنتجين من أجل الاستثمار، مما يفرض على زيادة النمو الزراعي وإلى الحد من الفقر. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار أسعار الأغذية الأعلى بمثابة فرصة لتحقيق مكاسب استثنائية على الأقل بالنسبة للبعض. ويمثل الحصول على وسائل الإنتاج والأصول من قبيل الأراضي عاملاً بالغ الأهمية في تحديد من الذي يجني منافع أسعار الأغذية الأعلى. وسيستفيد كبار حائزي الأراضي أكبر استفادة. ومن المرجح أيضاً أن تستفيد الأسر المتخصصة بشدة في الزراعة، وإن كانت هذه الأسر تشكل نسبة ضئيلة نوعاً ما من السكان، مقارنةً ببقية الأسر. ولكن، هل يستجيب المنتجون لزيادة العرض؟ يبدو أن ارتفاع أسعار الأغذية لم يشكل فرصة بالنسبة لمعظم مزارعي البلدان النامية، ولم تتحقق استجابة على جانب العرض. فكما ورد سابقاً، على الرغم من الزيادات الضخمة في الأسعار، لم يزد إنتاج البلدان النامية من الحبوب إلا بأقل من واحد في المائة في عام ٢٠٠٨، بل انخفض فعلاً في الأغلبية الساحقة منها. ولم تتحقق ببساطة الاستجابة المأمولة على جانب العرض. وفهم أسباب ذلك، ومن ثم ما يلزم عمله لتحفيز الاستجابة على جانب العرض، هما قضيتان حاسمتان على صعيد الاستراتيجيات والسياسات. ويتناول الجزء الثاني من هذا التقرير هاتين القضيتين بالتفصيل.

تعرض بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض للمخاطر بحسب عوامل الخطر



ملاحظة: الفروق في الفئات تعني ما يلي: * كبيرة عند مستوى ٥ في المائة؛ ** ليست كبيرة إحصائياً؛ *** كبيرة عند مستوى ١٠ في المائة. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الجزء الثاني

لماذا لم يشكل ارتفاع أسعار الأغذية فرصة للمزارعين الفقراء؟

لقد واجه المنتجون في البلدان النامية انخفاضاً حقيقياً في الأسعار في معظم السنوات الخمسين الماضية. وقد نتج عن ذلك نقص الاستثمار في الزراعة وركود الإنتاج. وكانت هذه هي الخلفية التي حدثت في ظلها المشاكل الأخيرة في نظام الأغذية الدولي والتي زادت أيضاً من صعوبة تعامل البلدان النامية مع هذه المشاكل. ومن ثم، بدأ ارتفاع أسعار الأغذية واحتمال استمراره (حتى ولو لم يكن عند مستويات الذروة التي بلغها في أوائل عام ٢٠٠٨) وكأنه فرصة بالنسبة لصغار المنتجين الفقراء. ولكن هل كان كذلك؟ هل سيستثمر المنتجون ويزيدون من إنتاجيتهم وإنتاجهم استجابة لذلك ويحققون نمواً زراعياً؟ إن معظم منتجي البلدان النامية بعيدون تماماً عما يحدث في الأسواق الدولية، ومن ثم فإن زيادة أسعار الأغذية في تلك الأسواق لا تعني بالضرورة حصول المنتجين الفقراء على أسعار أعلى. فلكي يتحقق لهم ذلك، ينبغي أن تنتقل تلك الأسعار الدولية الأعلى عبر الحدود القطرية ومن خلال سلاسل التسويق. بيد أن أسعار الإنتاج الأعلى تظل بمفردها غير كافية. والحوافز التي تشجع على الاستثمار والإنتاج تتوقف أيضاً على مدى ارتفاع تكاليف مدخلات مثل البذور والأسمدة. فالمنتجون يحتاجون إلى الحصول على المدخلات بأسعار معقولة. ويحتاجون أيضاً إلى الحصول على ائتمانات تكون بمتناولهم. وحتى حيثما وُجدت حوافز كافية، فإن الاستجابة الإيجابية على جانب العرض من قبل المنتجين يمكن أن تعوقها طائفة متنوعة من المعوقات، لا سيما الافتقار إلى البنية الأساسية للنقل والأسواق، كي تنعكس أي زيادة في الإنتاج على الأسواق. وفي كثير من البلدان النامية، لا يُستوفى أي من هذه الشروط بدرجة كافية. ونتيجة لذلك، لم يؤد ارتفاع الأسعار في الأسواق الدولية إلى استجابة إيجابية على صعيد العرض من جانب المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة في البلدان النامية.



هل تصل الزيادات في الأسعار العالمية إلى منتجي البلدان النامية؟

لقد زادت أسعار الأغذية زيادة حادة في كثير من البلدان تماشياً مع انتعاش الأسعار الدولية. وفي بلدان أخرى، لم تساير الأسعار المحلية للأغذية الزيادة في الأسعار العالمية، أو كانت بطيئة في التكيف معها. وما لم تصل فعلاً الأسعار الأعلى إلى المنتجين الزراعيين في البلدان النامية، فإن أولئك المنتجين لن يستفيدوا من تزايد الأسعار في الأسواق العالمية ولن يكون لديهم حافز يدفعهم إلى زيادة الإنتاجية والإنتاج. وهاتان مسألتان يجب النظر فيهما: فأولاً، هل تؤدي التغيرات في الأسعار الدولية إلى تغييرات في الأسعار على الصعيد القطري؛ ثانياً، إذا تغيرت الأسعار القطرية، هل يصل هذا التغيير إلى المنتجين؟

نظرياً، ستتحرك الأسعار في أي بلد يكون مرتبطاً بالسوق العالمية في بيئة تجارة حرة بالتوازي مع الأسعار الدولية معبراً عنها بنفس العملة المشتركة. فإذا كان السعر القطري أعلى من السعر الدولي، ستستمر الواردات إلى أن يصبح السعر القطري مساوياً للسعر الدولي بعد أخذ تكاليف النقل في الاعتبار. وتؤدي زيادة الصادرات نفس الدور المتمثل في تحقيق التوازن إذا كان السعر القطري أقل من السعر الدولي. وفي ظل هذه الظروف، يكون "انتقال السعر" كاملاً، بمعنى أن سعر السلعة التي تُباع في الأسواق العالمية والقطرية التنافسية لا يمكن أن يختلف إلا بحسب تكلفة نقلها. ويعتبر محطو السلع انتقال السعر السريع والكامل بمثابة مؤشر على كفاءة عمل أي سوق. ولكن، عملياً، يمكن أن يحد عدد من العوامل من مدى "انتقال" التغيرات في الأسعار العالمية إلى المستوى القطري^(٦).

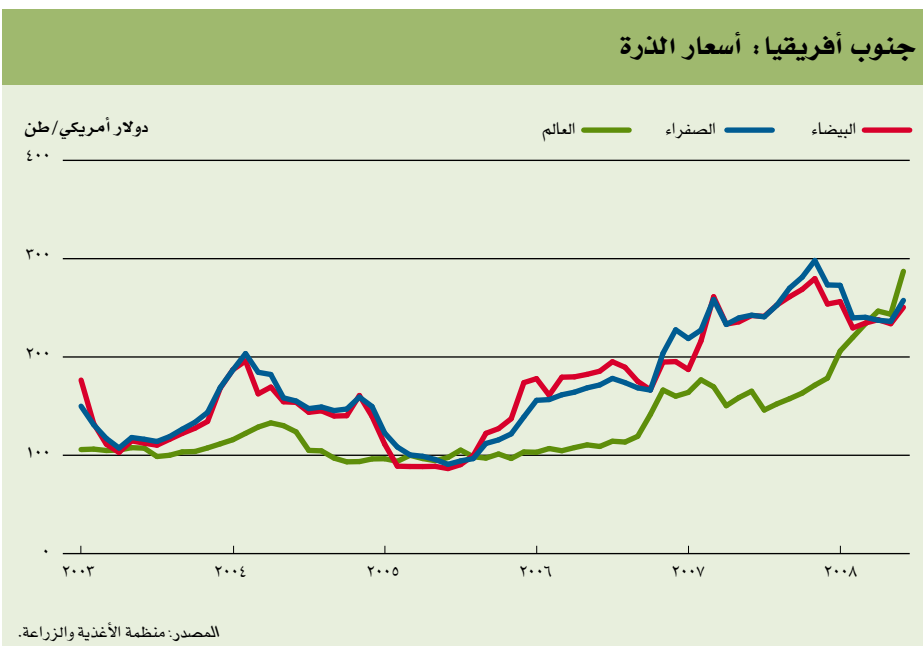
والسياسات المتبعة على الحدود تؤثر على مدى انتقال التغيرات في الأسعار العالمية إلى الأسواق القطرية. فعلى سبيل المثال، تعوق تقييدات الصادرات أو الضرائب انتقال الإشارات السعرية. فالتعريفات الجمركية على الواردات حسب قيمتها تتيح، إلا إذا كانت مرتفعة ارتفاعاً بالغاً، للتغيرات في الأسعار العالمية أن تنتقل بالكامل إلى الأسواق المحلية من حيث القيمة

(٦) للإطلاع على الاستعراض الشامل للقضايا المحيطة بانتقال الأسعار انظر Rapsomanikis, Hallam and Conforti (2006).

النسبية. ولذا، فإن حدوث زيادة في السعر الدولي سيسفر عن حدوث زيادة تناسبية في السعر المحلي عند جميع النقاط الزمنية بشرط أن تظل مستويات التعريفات الجمركية دون تغيير. ويمكن أيضاً عزل الأسواق المحلية باستخدام هوامش تسويقية كبيرة نتيجة تكاليف النقل الأعلى. وفي البلدان النامية على وجه الخصوص، يؤدي ضعف البنية الأساسية وخدمات النقل والاتصال إلى هوامش تسويقية كبيرة نتيجة التكاليف المرتفعة لنقل السلع المنتجة محلياً إلى الحدود من أجل تصديرها أو نقل السلع المستوردة إلى السوق المحلية. وتكاليف النقل وهوامش التسويق المرتفعة تعوق انتقال الإشارات السعرية لأنها قد تمنع موازنة سعر الصرف. وثمة عوامل أخرى، من قبيل تفضيل المستهلكين لخصائص محددة في أغذية مُنتجة محلياً أو وجود فروق نوعية بين السلع المتّجر بها محلياً ودولياً، تحدّد مدى إمكانية الاستعاضة عن الأغذية المنتجة محلياً بأغذية مستوردة في السوق العالمية، ومن ثم تؤثر في انتقال السعر. والتميز بين انتقال السعر القصير الأجل وانتقاله الطويل الأجل أمر مهم أيضاً. فالتغيرات التي تحدث في السعر في

أحد الأسواق قد تستغرق بعض الوقت كي تنتقل إلى أسواق أخرى وذلك لعدد من الأسباب، من قبيل التدخلات على صعيد السياسات، وتكاليف التكيّف، وتعقّد سلسلة التسويق، والترتيبات التعاقدية بين العملاء الاقتصاديين، والتخزين وعمليات الجرد، والتأخير في النقل أو التجهيز أو حتى القصور الذاتي البسيط. ونتيجة لذلك، نادراً ما يكون انتقال السعر كاملاً أو سريعاً. وفي حالة الذرة في أفريقيا، أعاقت عوامل تكاليف النقل، وضعف الدولار الأمريكي، وأفضليات المستهلكين انتقال الإشارات السعرية من السوق العالمية، وكانت استجابات الأسعار المحلية بطيئة. فالذرة البيضاء لا يمكن الاستعاضة عن استهلاكها بسهولة باستهلاك الذرة الصفراء المتّجر بها دولياً. ومع ذلك، تعني الزيادات في أحجام الذرة المتّجر بها، رسمياً وبطريقة غير رسمية على حد سواء، عبر إقليمي أفريقيا الشرقية وأفريقيا الجنوبية أن الأسواق القطرية متكاملة في ما بينها. ويشير تحليل إحصائي، باستخدام البيانات الخاصة بالأسعار الشهرية للذرة في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٨، إلى أن كلاً من سعر الذرة الصفراء وسعر الذرة البيضاء في جنوب أفريقيا، وهي البلد الرئيسي المصدر

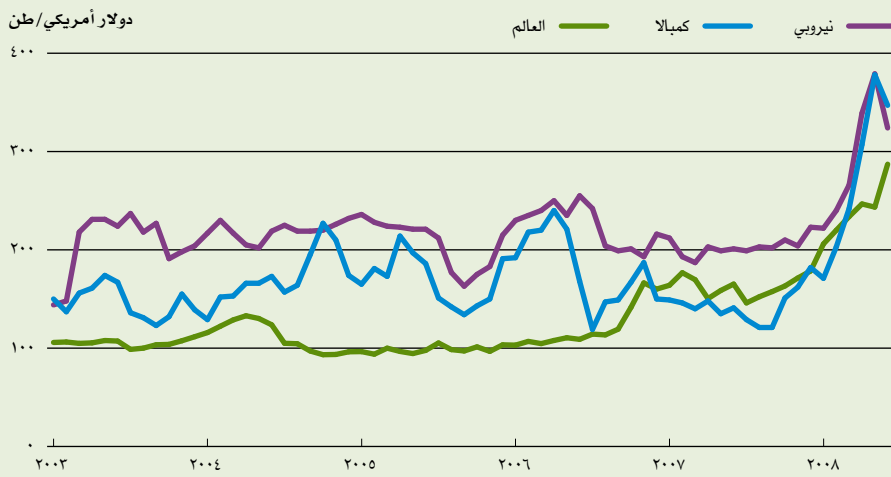
جنوب أفريقيا: أسعار الذرة



الشهري لمعدل الزيادة في سعر السوق العالمية للذرة الصفراء ٣,٩ في المائة، مقارنةً بمتوسط الزيادة في سعر الذرة البيضاء والصفراء البالغ قدره ١,٢ و ١,٦ كل شهر، على التوالي، في الأسواق المحلية.

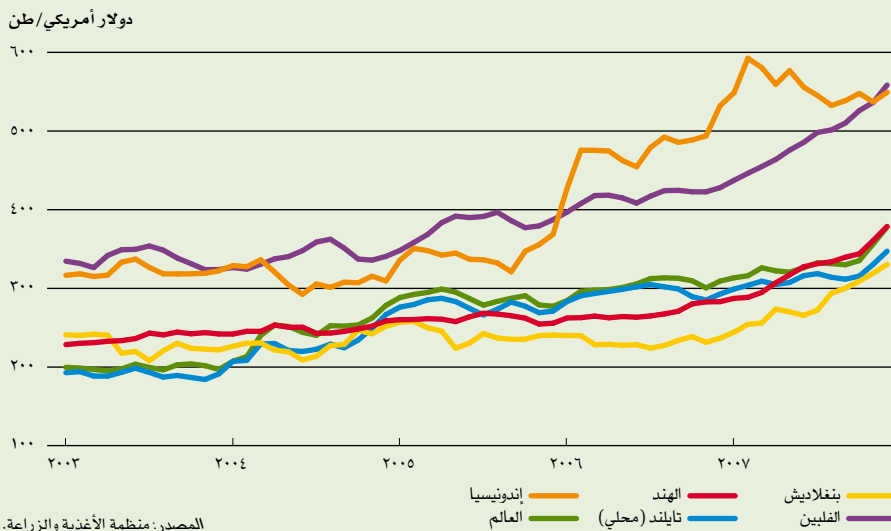
للذرة في الإقليم، يستجيب ببطء للتغيرات في السعر في السوق العالمية، ولكن إشارات سعر السوق العالمية تنتقل بالفعل عبر بلدان الإقليم. وخلال الفترة ما بين يونيو/حزيران ٢٠٠٦ و يونيو/حزيران ٢٠٠٨، بلغ المتوسط

أفريقيا الشرقية: أسعار الذرة



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أسعار الأرز في بلدان مختارة



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أدلة دراسات الحالة للمنظمة بشأن مستويات مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة في الأسواق

الأوسط تنتج الذرة، ولكن ٢٤ في المائة فقط منها تباع المنتج. وفي الإقليم الجنوبي، تنتج ٥٩ في المائة من الأسر الذرة، ولكن ٤ في المائة فقط منها تباع المنتج، ولا يتجاوز متوسط الكمية التي تُباع ١٥٠ كيلوغراماً لكل أسرة سنوياً. وتمثل خمسة في المائة من الأسر ٨٠ في المائة من المبيعات على الصعيد القطري.

وفي جنوب أفريقيا، يمثل ١٨ ٠٠٠ مزارع تجاري ٩٠ في المائة من إنتاج البذور الغذائية، بينما يمثل ٣ ملايين من أصحاب الحيازات الصغيرة النسبة المتبقية البالغة ١٠ في المائة.

ومن المرجح أن التباين عبر الأسر سيظهر بشكل أوضح مع استمرار هبوط متوسط أحجام حيازة الأراضي. ففي ملاوي، انخفضت الحيازات الصغيرة من متوسط قدره هكتار واحد إلى أقل من ٠,٧ هكتار في السنوات الثلاثين الماضية. وفي سنة "متوسطة"، يجري تسويق ٢٠ في المائة فقط من إنتاج الذرة.

هناك سمة مشتركة بين جميع البلدان التي شملتها الدراسات وهي وجود درجة كبيرة من التفاوت بين وضع الأسر في ما يتعلق بإنتاج الذرة وبيعها.

ففي كينيا، نجد أن نسبة الذرة التي يتم بيعها مرتفعة نسبياً، حيث تبلغ ٤٦ في المائة من الإنتاج الكلي. ولكن، في حين تبلغ نسبة الأسر التي تزرع الذرة ٩٨ في المائة، فإن ٣٦ في المائة فقط من تلك الأسر تباع المنتج، حيث تمثل ٢٠ في المائة من الأسر غالبية المبيعات.

وفي زامبيا، تبلغ نسبة الأسر الزراعية التي تزرع الذرة نحو ٨٠ في المائة، ولكن أقل من ٣٠ في المائة منها تباع المنتج. ومن المبيعات الكلية، تتأثر نسبة تتراوح من ٤٠ إلى ٤٥ في المائة من ٥ في المائة من الأسر الزراعية في قطاع ذوي الحيازات الصغيرة. وهذه الأسر يكون دخلها أعلى كثيراً عادة (٨ أو ٩ مرات) وتوجد في مناطق يسهل الوصول منها إلى الأسواق مقارنة بالأسر التي لا تباع المنتج.

وفي موزامبيق، يوجد تركيز بالغ للإنتاج والمبيعات. فتسعون في المائة من الأسر في الإقليم

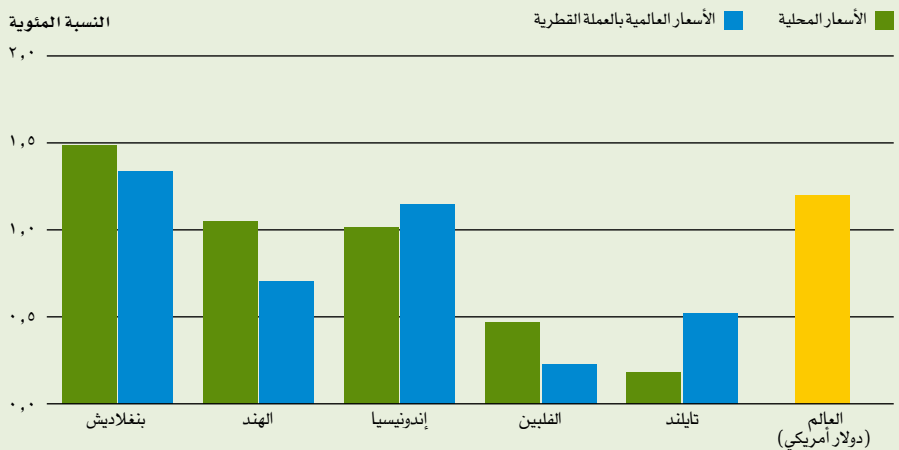
وتتحرك أيضاً أسعار الذرة في الأسواق المهمة في بلدان أفريقيا الشرقية مثل كينيا وأوغندا مع تحرك السعر العالمي. وفي المتوسط، انتقلت التغيرات في الأسعار العالمية في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٨ عبر هذه الأسواق ببطء نسبياً، مع تكيف أسعار الذرة في كينيا وأوغندا تكيفاً كاملاً مع التغيرات في الأسعار العالمية بعد سبعة أشهر تقريباً. ومع ذلك، فقد انعكست الزيادة الكبيرة في السعر العالمي للذرة في الفترة من يوليو/تموز ٢٠٠٧ فصاعداً في كلا البلدين، مما يشير إلى أن التأقلم مع التغيرات في سعر السوق العالمية يمكن أن يكون سريعاً، لا سيما عندما تحدث هذه التغيرات في آن واحد مع انخفاض المخزونات أو حدوث هزات على جانب العرض الإقليمي للأغذية أو الطلب عليها. وفي هذه الفترة، بلغ متوسط المعدل الشهري للنمو في أسعار الذرة في نيروبي وكمبالا ٣,٧ و ٧,١ في المائة على التوالي، مقارنةً بمعدل شهري للزيادة في السعر العالمي بلغ ٤,٣ في المائة.

وفي حالة الأرز في آسيا، اختلف تأثير التغيرات في سعر السوق العالمية من بلد إلى آخر، تبعاً مرة أخرى لأسعار الصرف مقابل الدولار الأمريكي، والسياسات التجارية والمتعلقة بالأسواق، وحالة الطلب والعرض المحلية.

وفي المتوسط، عوّض جزئياً ضعف قيمة الدولار الأمريكي في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عن الزيادات في الأسعار العالمية بالنسبة لعدد من البلدان الآسيوية. فعلى سبيل المثال، أدى ارتفاع قيمة العملات القطرية مقابل الدولار الأمريكي في الهند والفلبين وتايلند إلى تحييد أثر الزيادات في الأسعار العالمية عند الحدود، مما أسفر عن أنماط مختلفة من سلوك السعر المحلي، تجسداً لأساسيات الأسواق القطرية بصفة رئيسية، وفي بعض الحالات تجسيدا للاستجابة على صعيد السياسات لازدهار أسعار الأرز الدولية. وفي الهند، وهي من البلدان المصدرة الرئيسية للأرز، زادت الأسعار المحلية بمعدل معتدل نتيجة

لزيادة الإنتاج في موسم التسويق ٢٠٠٧-٢٠٠٨ اقتراناً مع اتخاذ تدابير على صعيد السياسات (نُفذت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧) حظرت فعلياً معظم صادرات الأرز. وفي البلدان المستوردة الصافية، حدث أكبر جانب من الزيادة

متوسط التغيرات الشهرية في أسعار الأرز المحلية والعالمية، ٢٠٠٦-٢٠٠٧



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

عام ٢٠٠٧ في حدوث زيادات كبيرة في السعر المحلي للأرز، بينما ارتفعت واردات الأرز في إندونيسيا والفلبين من أجل تلبية الطلب المتزايد على الغذاء.

في الأسعار المحلية في عام ٢٠٠٧، وتزامن في معظم الحالات مع زيادة واردات الأرز. وفي حالة بنغلاديش، ساهمت حالات نقص الأغذية نتيجة لإعصار مداري وللفيضانات في



وحتى إذا حدث انتقال لتغيرات الأسعار الدولية إلى المستوى القطري، فإن هذا لا يعني بالضرورة أن زيادات الأسعار سوف تصل إلى جميع المنتجين أو المستهلكين، وإن كان المستهلكون في المناطق الحضرية قد يتعرّضون بسرعة أكبر لزيادات الأسعار. وتتوقف مسألة مدى تأثر المنتجين على مدى مشاركتهم في الأسواق المحلية وعلى مدى ارتباط الأسواق المحلية بالأسواق القطرية أو الإقليمية أو الدولية الأوسع نطاقاً. ولا يمكن افتراض أن هناك انتقالاً مكانياً قوياً للأسعار ومشاركة كبيرة في السوق من جانب ذوي الحيازات الصغيرة في الأسواق المتكاملة بشكل جيد. ففي كثير من البلدان النامية لا تصح هذه الافتراضات ببساطة. وينخرط أصحاب الحيازات الصغيرة عموماً في سلسلة قيمة مختلفة عن المزارعين ذوي الطابع التجاري بدرجة أكبر. فالأخيريون قد يرتبطون بالشركات الكبيرة لتجارة البذور الغذائية وتجهيزها وبيعها بالتجزئة؛ وبورصات السلع؛ وشبكات الصوامع المتكاملة؛ وأصحاب المطاحن؛ والبائعين بالتجزئة في متاجر السوبر ماركت، أحياناً مع ملكية شركة عبر وطنية؛ وتوافر معلومات عن السوق؛ وأحجام معاملات كبيرة؛ ودرجات ومواصفات محددة جيداً؛ ونظم قانونية تستوعب ترتيبات تعاقدية أكثر تعقيداً. وهذا يتناقض مع السلاسل ذات الطابع غير الرسمي بدرجة أكبر التي ينخرط فيها عادة أصحاب الحيازات الصغيرة والتي تتسم بمعاملات السوق الفورية، وبيع نسب مئوية صغيرة من الإنتاج خارج المزرعة، وضعف البنية الأساسية للطرق والاتصالات، وضعف نظم المعلومات، ومحدودية التنسيق بين توريد المدخلات والائتمانات والمبيعات. وتوجد أدلة كثيرة على أن أصحاب الحيازات الصغيرة في أفريقيا الشرقية والجنوبية لا يدخلون الأسواق على المستوى المحلي إلا كبائعي البذور الغذائية بدرجة محدودة نوعاً ما. وفي الأقاليم كلها، نجد أن نسبة منتجي الذرة الذين يبيعونها فعلاً إلى الأسواق المحلية، منخفضة وكثيراً ما يكون هناك مستوى من مشاركة الأسر المنتجة كمشتريّة أكبر من مستوى مشاركتها كبائعة للذرة.

ويترتب على المشاركة المحدودة في السوق من جانب أصحاب الحيازات الصغيرة احتمال ألا يكون لزيادات الأسعار تأثير كبير على حوافز الإنتاج بالنسبة لكثير من الأسر الريفية التي لا تشارك في الأسواق كبائعة ولو بنسبة ضئيلة. ومما يفاقم ذلك أن منتجين كثيرين معزولون فعلياً عن الأسواق الإقليمية أو الدولية نتيجة لضعف اندماج الأسواق. وفي هذه الحالات، لن يكون لزيادات الأسعار على مستويات الأسواق تلك تأثير على حالة أصحاب الحيازات الصغيرة. ودراسات القياس الاقتصادي لاندماج الأسواق وانتقال الأسعار في أفريقيا تؤكد عادةً هذا الرأي.

الأسعار زادت وكذلك التكاليف

التغيرات في أسعار المخرجات والمدخلات لبعض المنتجات الغذائية والمستلزمات الزراعية (النسبة المئوية)

مؤشر أسعار الأغذية ^(١)	السكر	الزيوت	الحبوب	الألبان	اللحوم	(يناير/كانون الثاني - أبريل/نيسان)
٥٢	٢٣	٩٤	٨٠	٤٩	٩	٢٠٠٧-٢٠٠٨
١٢	٣٩-	٢٩	٢٢	٣٥	٥	٢٠٠٦-٢٠٠٧
مؤشر أسعار المدخلات	النفط الخام (IRAC) ^(٢)	الفوسفات ثنائي الأمونيوم	النترات واليوريا والبوتاسيوم	السيروم	النشادر	(يناير/كانون الثاني - أبريل/نيسان)
٩٩	٧٠	١٦٣	٢١٣	٨٥	٣١	٢٠٠٧-٢٠٠٨
١٩	٣-	٢٣	٤١	١٥	٢٩	٢٠٠٦-٢٠٠٧

(١) مؤشر أسعار الأغذية: الفاصوليا، الزبد، الكاكاو، زيت بذرة القطن، الذرة، لحم الخنزير، شحم الخنزير، لحم العجل، السكر، القمح. مؤشر أسعار المدخلات: النشادر، اليوريا، نترات أمونيوم السيريوم، النترات والفوسفات والبوتاسيوم، الفوسفات ثنائي الأمونيوم، النفط الخام (IRAC).
(٢) تكلفة شراء معامل التكرير للنفط الخام المستورد (IRAC) في الولايات المتحدة الأمريكية.
المصادر: بالنسبة للأصناف الغذائية: منظمة الأغذية والزراعة في ما يتعلق باللحوم والألبان والحبوب والزيوت ومركبات السكر؛ ومنظمة الأغذية والزراعة ومكتب البحوث السلعية في ما يتعلق بالمؤشر المركب لأسعار الأغذية. وبالنسبة لأصناف المدخلات: شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات في منظمة الأغذية والزراعة ومؤسسة Yara وإدارة معلومات الطاقة.

القطاعات الزراعية في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. فقد تدهورت النسبة تدهوراً حاداً مع الزيادة الكبيرة المفاجئة في أسعار الأسمدة في عام ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، يوجد بعض الأدلة التي تشير إلى أنه بينما لا تنتقل الزيادات في أسعار المخرجات انتقالاً كاملاً وسريعاً إلى المنتجين، فإن الزيادات في أسعار المدخلات، لا سيما حيثما كانت هذه المدخلات مستوردة، تنتقل بصورة كاملة وبسرعة.

الزيادة هذا في سعر الأسمدة أكبر من معدل الزيادة في أسعار المنتجات الزراعية. وتشير نسبة أسعار المخرجات إلى أسعار المدخلات إشارة عامة إلى الكيفية التي تتغير بها ربحية المزارع. والزيادة المطردة في أسعار المدخلات في العقد الماضي أدت إلى اتجاه هبوطي في هذه النسبة. ومن الممكن أن تعوّض زيادة الإنتاجية عن العواقب السلبية لهبوط النسبة على الدخل، ولكن هذا لم يحدث في معظم

أيما كان التحسّن في دخل المنتجين، الذي حققه ارتفاع أسعار المنتجات، فإن الزيادات في تكاليف المدخلات كان مفعولها مضاداً له أو حتى أبطله. فقد أخذت تكاليف المدخلات تتزايد باطراد لبعض السنوات، واعتبر مزارعون كثيرون ارتفاع أسعار المخرجات بمثابة راحة مؤقتة من تساؤل الهوامش بالنسبة للتكاليف إلى أن ارتفعت أسعار المدخلات ارتفاعاً هائلاً في عام ٢٠٠٧، حيث فاقت سرعة ارتفاع أسعار المخرجات. وقد كان للزيادة الهائلة في أسعار النفط، التي بدأت في عام ٢٠٠٣، تأثير بالغ على جميع القطاعات الاقتصادية، ومن بينها الزراعة. فقد أدت الزيادات في أسعار الوقود إلى رفع تكاليف إنتاج السلع الزراعية بطريقة مباشرة وذلك برفع تكلفة الكهرباء والنقل في المزرعة، وأيضاً بطريقة غير مباشرة لأن النفط بند مهم من بنود التكلفة في ما يتعلق بإنتاج الأسمدة. ولقد كانت الزيادة في أسعار الطاقة سريعة وحادة على السواء، حيث زاد مؤشر أسعار الطاقة الخاص برويترز - مكتب البحوث السلعية بأكثر من ثلاثة أمثال منذ عام ٢٠٠٣. وارتفعت أسعار بعض الأسمدة (منها مثلاً السوبر فوسفات الثلاثي وكلوريد البوتاس) بالدولار الأمريكي بنسبة تجاوزت ١٦٠ في المائة في الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠٠٨ مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠٠٧. وقد كان معدل

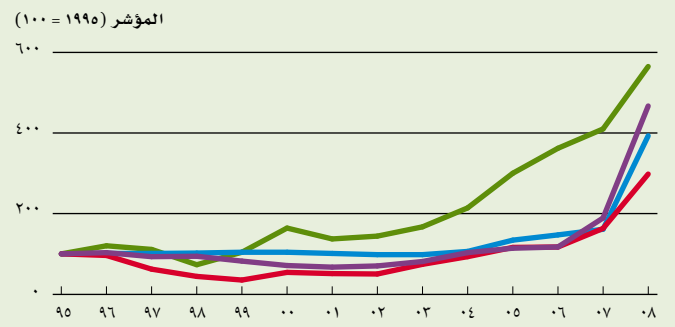
نسبة أسعار المخرجات إلى أسعار المدخلات: الغذاء مقابل المدخلات



ملاحظة: مؤشرات أسعار المخرجات والمدخلات هي المتوسطات الهندسية غير المرجحة للأسعار الإسمية النسبية لفرادى السلع، والسعر النسبي لكل سلعة هو السعر الإسمي على امتداد السعر في الفترة الأساسية (٢٠٠٣ = ١٠٠).

المصادر: في ما يتعلق بالأصناف الغذائية، منظمة الأغذية والزراعة ومكتب البحوث السلعية، وفي ما يتعلق بأصناف المدخلات، منظمة الأغذية والزراعة ومؤسسة Yara وإدارة معلومات الطاقة.

مؤشرات أسعار النفط الخام والأسمدة



ملاحظة: الأوبك = منظمة البلدان المصدرة للنفط
المصادر: الرابطة الدولية للأسمدة والأوبك.

المعوقات على جانب العرض

إذا تحققت حوافز الأسعار، فإن عدم اندماج كثيرين من صغار المنتجين في الأسواق يمنهم من الاستجابة. ففي بلدان نامية كثيرة، يكون لهيكل الزراعة التي يقوم بها ذوو الحيازات الصغيرة أثر كبير في ما يتعلق بإعاقه الاستجابة على جانب العرض، ويتغير هذا الهيكل - فنسب الأرض إلى اليد العاملة آخذة في الهبوط مع تزايد السكان - على نحو يمكن أن يزيد من انخفاض قدرة المنتجين ذوي الحيازات الصغيرة على الاستجابة لارتفاع الأسعار. ويتضح من أدلة من أفريقيا الشرقية والجنوبية وجود درجة تركيز عالية للذرة التي يجري تسويقها في ما بين عدد صغير من الأسر (في بعض البلدان توفر ٢ في المائة من الأسر ٥٠ في المائة من الحجم الكلي للذرة المسوّقة)، ولا يوظف أصحاب الحيازات الصغيرة الآخرون الاستثمارات اللازمة لإيجاد فوائض للبيع أو حتى حيازات ذات حجم معتدل (٣ أو ٤ هكتارات). وفي أوغندا، يسيطر الإنتاج الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة، حيث يمثل المزارعون الذين يقل متوسط حيازتهم للأراضي عن هكتارين أكثر من ٩٠ في المائة من الإنتاج الغذائي الكلي. ويمثل المزارعون من ذوي الحيازات الصغيرة حوالي ٨٠ في المائة من الإنتاج الزراعي في غانا.

وفي أفريقيا كلها، كثيراً ما تتسم الزراعة التي يقوم بها ذوو الحيازات الصغيرة بالإنتاجية المنخفضة، والتكنولوجيا البدائية، والاستخدام الضئيل للمدخلات (من بينها الأسمدة)، ونظم التسويق الغير فعالة، وفوائد عالية في المحاصيل. وقد ظلت الغلات الزراعية دون تغيير نسبياً، حيث يجري القيام بقدر كبير من الزراعة بواسطة المسنين الذين لا يتوافر لديهم إلمام بالممارسات الزراعية الحديثة، أو يكون إلمامهم بتلك الممارسات ضئيلاً. وقد كان هناك افتقار إلى حوافز تدفع إلى الاستثمار من حيث مستويات الربحية الكافية والمستقرة، ولكن توجد أيضاً معوقات كبيرة تحول دون الأخذ بتكنولوجيات محسنة، ومن هذه المعوقات نقص البذور المحسنة محلياً، ونقص مواد الزراعة، وغير ذلك من المدخلات. ومع أن الحصول على المدخلات قد تحسّن في بعض البلدان في أعقاب الإصلاحات، حيث يتوافر مزيد من التجار

المرخص لهم وتتوافر كميات أقل للشراء، ما زال استخدام أصحاب الحيازات الصغيرة للمدخلات منخفضاً مما يعوق الإنتاجية.

والكميات الصغيرة من المنتجات التي تُتاح للبيع، والافتقار المتكرر إلى التنظيم في أوساط أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل تجميع هذه الكميات معاً في أحجام تكون اقتصادية بدرجة أكبر، إلى جانب التكلفة المرتفعة للتسويق نتيجة ضعف البنية الأساسية والاتصالات، هي أمور معناها أنه ليس مما يدعو إلى الدهشة أن تكون الاستجابة على جانب العرض للأسعار الأفضل استجابة ضعيفة. ومع ذلك وبدون تلك الاستجابة، لا تتولد أموال من أجل الاستثمار. وعلى امتداد سلسلة الإنتاج والتسويق كلها، يؤدي الافتقار إلى الحصول على ائتمانات تكون بمتناول اليد إلى زيادة الحد من إمكانية توظيف استثمارات لتحسين الإنتاجية. ويلزم التغلب على هذه المعوقات لإتاحة استجابة كبيرة على جانب العرض، كما تلزم تدخلات على صعيد السياسات للخروج من هذه الدائرة المغلقة التي تجعل صغار المنتجين محاصرين في براثن الفقر.

ويبدو أن تطوير البنية الأساسية المادية هو أمر مهم جداً في معظم البلدان النامية. فالبنية الأساسية جيدة التطور في مجالات النقل والاتصالات والتخزين والتسويق يمكن أن تيسر بيع المخرجات وشراء المدخلات. ويتضح من عدة دراسات الحالة التي أجرتها المنظمة في مختلف أنحاء العالم النامي أن أوجه القصور في البنية الأساسية للنقل هي عائق رئيسي يحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية.

والأسواق الائتمانية تيسر الإنتاج، وتساعد على زيادة الاستهلاك وإقامة مشروعات جديدة. وهي آلية مهمة لمساعدة الفقراء في التكيف مع بيئة اقتصادية جديدة. فقد أدت محدودية الحصول على الخدمات المالية (الائتمانات والمدخرات على حد سواء) إلى تفاقم التعرض للتأثر بالهزات. ومع ذلك، خفضت غالبية برامج التكيف الهيكلي من توافر الائتمانات للأسر الريفية ورفعت من تكلفتها.

وتفيد دراسات المنظمة بأن المزارعين يواجهون صعوبات واسعة الانتشار في

الحصول على الائتمانات. فصغار المزارعين في الكاميرون لا تتاح لهم سوى إمكانية ضئيلة للحصول على الائتمانات. وقد أقيمت مؤسسات للتمويل الصغير في عام ١٩٩٢، ولكنها ما زالت موزعة توزيعاً هزلياً في أنحاء البلد وتفتقر في بعض الأحيان إلى ممارسات إدارية جيدة. ويواجه المزارعون من ذوي الحيازات الصغيرة في ملاوي معوقات ائتمانية، حيث تركّز عادة مؤسسات التمويل الصغير على التمويل الذي يُقدّم من أجل أنشطة الأعمال الخارجة عن نطاق المزرعة، ويقتصر قدر كبير من الائتمانات الزراعية المتاحة على قطاع التبغ. ولا يستطيع العاملون بالتجارة على نطاق صغير ومتوسط في جمهورية تنزانيا المتحدة الحصول على الائتمانات التي من شأنها أن تمكنهم من شراء أرصدة من المنتجات وبيعها خارج موسمها بأسعار أعلى. وقد تحوّل بعض المزارعين عن إنتاج محاصيل نقدية من قبيل القطن لأن المحاصيل الغذائية يمكن أن تُباع نقدياً بسهولة أكبر. وفي أوغندا، يمثل المصدر الوحيد للائتمانات بالنسبة لسكان الريف في التمويل الصغير الذي يجبّد الأنشطة غير الزراعية. وتجري حالياً محاولات لاستحداث خدمات مالية تلبي احتياجات السكان الريفيين وتدمجهم في النظام المالي القطري. أما في غواتيمالا، فقد تبين أن توافر الائتمانات الزراعية منخفض وأخذ في الهبوط. ويوجّه معظم الائتمانات المتوافرة نحو منتجات التصدير (التقليدية وغير التقليدية) مع تقديم قدر ضئيل من الدعم لإنتاج البذور الغذائية الأساسية. وقد حاولت غيانا التغلب على المشاكل المتعلقة بالحصول على أشكال مقبولة من الأمن الائتماني والتي يواجهها كثيرون من صغار المزارعين. وأنشئ معهد تنمية المشروعات الخاصة في عام ١٩٨٦ كمنظمة غير حكومية محلية لتوفير القروض لصغار منظمي المشروعات. ويستخدم المعهد نظاماً للضمان المتبادل، حيث يكون كل عضو في مجموعة صغيرة مسؤولاً في إطاره عن ديون الأعضاء الآخرين. وقد كان المعهد فعالاً في تيسير زيادات الإنتاج بالنسبة لعدد من صغار المنتجين. ومن الناحية الأخرى، لم تكن

تجربة المخططات الحكومية لتوفير الائتمانات في بيرو إيجابية، حيث أفيد عن خسائر ضخمة في رأس المال. ويتأتى الآن معظم الائتمانات للقطاع الزراعي من البنوك التجارية، كما حدث انخفاض هائل في عدد صغار المزارعين الذين كان النظام المالي الرسمي يدعمهم أثناء التسعينيات.

هل باستطاعة مزارعي البلدان النامية الاستجابة لارتفاع أسعار الأغذية؟

من المتوقع أن يتيح ارتفاع أسعار الأغذية مؤخراً فرصة لقطاع الزراعة في البلدان النامية لزيادة الإنتاج ورفع الدخل، وإستعادة مكانته كقاطرة للنمو. وبينما يوجد بعض الأدلة على أن الإنتاج يستجيب بطريقة إيجابية لزيادات الأسعار الحقيقية ويستجيب بطريقة سلبية لانخفاضات تلك الأسعار، فإن هذا لا يصدق دوماً. إذ يتضح من مجموعة واسعة من أدلة دراسات الحالة للمنظمة أن زيادات الأسعار لا تكفي بمفردها لزيادة الإنتاجية والعرض. وفي استعراض لنحو ١٥٠ حالة حدثت فيها تغيرات في الأسعار والإنتاجية في الماضي القريب، وجدت المنظمة أن الاستجابة كانت في الاتجاه المتوقع في ٦٦ في المائة فقط من الحالات، بينما وجدت في ٣٤ في المائة منها أنه حدث إما زيادة في الإنتاج عندما كانت الأسعار أخذة في الهبوط أو انخفاض في الإنتاج عندما كانت الأسعار أخذة في التزايد. وبوجه عام، فإن الصورة متفاوتة في ما يتعلق بالكيفية التي من المرجح أن يستجيب بها مزارعو البلدان النامية لارتفاع أسعار المنتجات.

والأمر الواضح هو أن ارتفاع أسعار المنتجات لا يكفي وحده لتشجيع التوسع الكبير في الإمدادات الغذائية. فحدوث استجابة كبيرة على جانب العرض يتطلب استثماراً من أجل زيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة. ولن يكون التوسع في الإنتاج بزراعة أراضٍ جديدة كافياً لتلبية الاحتياجات الغذائية في المستقبل. فإننتاج الأغذية السنوي يجب أن يزيد بأكثر من درجة واحدة في المائة سنوياً، لكي يكون مضافاً للطلب العالمي على

أغذية أسعارها معقولة بحلول عام ٢٠٥٠، وسيتمتعون أن تتأتى من نمو الغلات نسبة تقدر بما يبلغ ٨٠ في المائة من تلك الزيادة. وعلاوة على ذلك، لن تؤدي الزيادات في الإنتاج الغذائي والزراعي بفعل الإنتاجية في المقام الأول إلى زيادة الدخل الزراعي فحسب، بل ستحفز أيضاً الصلات الخلفية والأمامية في الاقتصاد الريفي وستؤدي إلى انخفاض مستويات الفقر.

وتتطلب الاستجابة الكبيرة على جانب العرض المستندة إلى تحسين الإنتاجية وجود حوافز مواتية ومستقرة تمكن من انتقال الأسعار الأعلى للسلع إلى مستوى المزرعة، وتتيح للمنتجين الحصول على مدخلات بأسعار معقولة وتمكنهم من توريد إنتاجهم إلى الأسواق. وهذا يتطلب معالجة المعوقات الهيكلية المختلفة التي تحد من إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، وهي التكنولوجيا البدائية، والافتقار إلى الحصول على المدخلات الحديثة وعلى الائتمانات، وضعف البنية الأساسية للتسويق والنقل، وعدم فعالية الخدمات والمؤسسات الريفية. وللسياسات الحكومية الفعالة دور في ضمان استيفاء الشروط اللازمة. فعلى سبيل المثال، كانت النجاحات التي تحققت في إحداث تحوّل في الزراعة في الهند مستندة إلى دعم الدولة للبنية الأساسية الخاصة بالائتمانات والمدخلات والري، وهو ما فشلت الأسواق في توفيره. ولكن الخيارات الخاطئة بشأن السياسات يمكن أن تعوق انتقال ارتفاع الأسعار إلى المنتجين، وأن تعوق الحوافز وتثبط الاستجابة على جانب العرض.

الجزء الثالث ما هي الاستجابة المطلوبة على صعيد السياسات؟



ما هي المشاكل على صعيد السياسات؟

الحكومات لتلبية احتياجات الأمن الغذائي الفورية للمستهلكين الفقراء، أدت إلى انخفاض الأسعار بالنسبة للمنتجين، ومن ثم انخفاض الحوافز التي تدفعهم إلى الاستثمار في زيادة الإنتاجية والإنتاج. وثمة حاجة إلى أن تكون التدابير المتخذة على صعيد السياسات موجهة للاستثمار الزراعي وإيجابية ولا تسبب تشوهاً. ولا تقتصر المشاكل على صعيد السياسات على قطاعي الزراعة والأغذية. فارتفاع أسعار الأغذية له أيضاً آثار على الاقتصاد الكلي. وبالنسبة لمستوردي الأغذية، تشمل هذه الآثار مشاكل ميزان المدفوعات التي تنجم عن ارتفاع فواتير الواردات الغذائية وزيادة الضغط التضخمي، حيث أن الغذاء عنصر كبير جداً في سلة سلع المستهلكين. وقد يكون من اللازم أن ينظر مصدر الأغذية الذين يتمتعون بإيرادات أعلى نتيجة لارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية في أفضل سبيل لإدارة إيراداتهم التصديرية المتزايدة من أجل ضمان توجيهها نحو استثمارات منتجة تحفيزاً للنمو على الأجل الطويل.

في مواجهة تزايد أسعار الأغذية بسرعة، أدخلت بلدان كثيرة تغييرات على سياساتها أو تدابير جديدة على صعيد السياسات. فارتفاع أسعار الأغذية يمثل سلسلة من التحديات المترابطة على صعيد السياسات. والأكثر وضوحاً هو الطارئ القصير الأجل المتمثل في ضرورة ضمان توافر إمدادات غذائية للمستهلكين الفقراء بأسعار معقولة، وذلك تجنباً لزيادة حالات سوء التغذية. ومع أن هذا يمكن تحقيقه إلى حد ما على الأقل بالإمدادات الغذائية المتاحة، قد يكون هناك أيضاً مجال ما لاتخاذ تدابير من أجل زيادة الإنتاج الغذائي وجعل الأسعار معتدلة حتى في الأجل القصير. ولكن الإمكانية الرئيسية لحدوث استجابة كبيرة على جانب العرض ولتحقيق مزيد من الاستقرار للأسعار هي إمكانية موجودة في الأجل المتوسط إلى الطويل. فالمشاكل الحالية تعكس استمرار الهشاشة الأساسية لحالة الأمن الغذائي في بعض البلدان، وهذا أمر يلزم تصحيحه. وارتفاع الأسعار يوفر حافزاً وفرصة للمنتجين في البلدان النامية ولكن، كما هو مبين سابقاً، توجد معوقات كثيرة يجب التغلب عليها إذا كان المراد تحقيق استجابة كبيرة على جانب العرض في الأجل المتوسط إلى الطويل. وقد شددت التدخلات الفعلية على صعيد السياسات من جانب الحكومات في مختلف أنحاء العالم على مجموعة محدودة من التدابير السهلة وسريعة المفعول وزهيدة التكلفة (لا سيما التدابير على صعيد السياسات التجارية) لضمان توافر إمدادات غذائية للأسواق المحلية وللتخفيف من التكلفة على المستهلكين. وقصر الأجل هذا، مع أنه يمكن فهمه كلياً بالنظر إلى حالة الطوارئ، يعني تجاهل الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل إلى زيادة الإنتاجية في حالات كثيرة. وينبغي موازنة الجهود الرامية إلى حماية المستهلكين من ارتفاع أسعار الأغذية مع الحفاظ على توافر حوافز للمنتجين تدفعهم إلى تحقيق الزيادات في الإنتاجية وفي الإنتاج اللازمة لتحقيق استقرار الأسعار والإمدادات. فبعض التدابير القصيرة الأجل التي اتخذتها

كيف استجابت البلدان النامية؟

ما يتعلق بالأغذية ويمكن توجيهها نحو الفقراء والضعفاء، بينما تفيد الإعانات الشاملة غير الانتقائية وضوابط الأسعار الأثرياء والفقراء على حد سواء. وهذا ينطبق أيضاً على شيكات الأمان الأخرى مثل برامج الأغذية والتغذية.

تشجيع الواردات الغذائية وتثبيط الصادرات

لقد أدخلت بلدان كثيرة تدابير على صعيد سياساتها التجارية لتقليص زيادات الأسعار وضمان توافر إمدادات كافية في الأسواق المحلية. وتضمنت تلك التدابير تخفيضات جمركية لتيسير الواردات، وفرض حظر على الصادرات، وفرض ضرائب لتحويل الإمدادات إلى الأسواق المحلية. وخُفِّصَ أكثر من نصف البلدان السبعة والسبعين التي شملها المسح الذي أجرته المنظمة من تعريفاته الجمركية على واردات البذور الغذائية، وفرض رُبع هذه البلدان ضوابط من نوع ما على الصادرات، كانت إما ضرائب أو ضوابط مادية من قبيل فرض حظر وفرض نظام الحصص. وفي الأجل القصير تكون هذه التدابير التجارية ممكنة وسهلة التنفيذ وزهيدة التكلفة. ولكن قد تكون لها تأثيرات سلبية على الحوافز التي تدفع إلى زيادة الإمدادات الغذائية من خلال زيادة الإنتاج المحلي، وعلى الأسواق العالمية عن طريق زيادة تقييد الإمدادات وزيادة دفع الأسعار إلى أعلى. ومع أن فرض الضرائب على الصادرات يحقق بعض الإيرادات الحكومية الإضافية، فقد أفاد عدد من البلدان المصدرة بأن ضوابط التصدير، ومن ثم انخفاض أسعار المنتجات المقرون بارتفاع أسعار المدخلات، أدت بالفعل إلى انخفاض زرع الحبوب. ويؤدي أيضاً خفض التعريفات الجمركية على الواردات إلى خسارة إيرادات جمركية يمكن أن تمثل مساهمة مهمة في موارد الميزانية لأغراض التنمية.

تعزير الإنتاج الزراعي

كان خفض الضرائب على المنتجين، لا سيما على إنتاج البذور الغذائية، سياسة استُخدمت على نطاق واسع لتعزيز الإنتاج

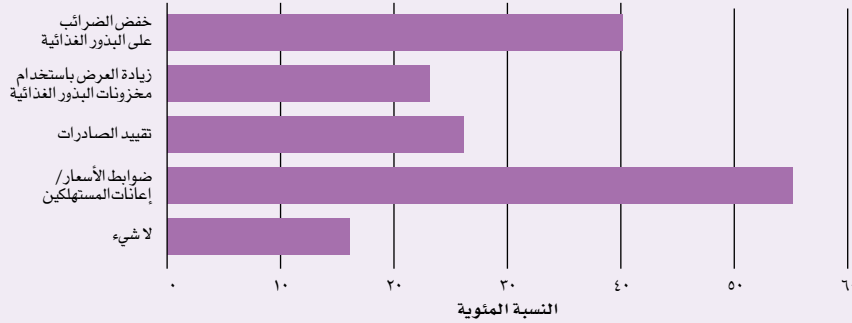
لقد تباينت الاستجابات القطرية على صعيد السياسات لارتفاع أسعار الأغذية من حيث طابعها وفعاليتها على حد سواء. ففي حالات كثيرة، استخدمت الحكومات التدابير الموجودة بالفعل على صعيد السياسات. ومن الممكن تجميع الاستجابات على صعيد السياسات في ثلاث فئات عريضة، وهي استهداف الاستهلاك والتجارة والإنتاج، على التوالي (انظر الجدول الملحق رقم ١). ويبدو أن الإجراءات المتخذة بشأن التدابير الأطول أجلاً كانت قليلة نسبياً.

حماية استهلاك الأغذية

لقد تدخلت بلدان كثيرة، لا سيما أقل البلدان نمواً، لحماية حصول المستهلكين الفقراء على الغذاء، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من التدابير الطارئة والمتعلقة "بشبكة الأمان". وتضمنت هذه التدابير توزيع المواد الغذائية الأساسية (البذور الغذائية والخبز واللبن)، وتقديم نقود لشراء الغذاء (أو الغذاء مقابل العمل) للفئات الأشد تعرضاً للخطر، وهي الأشد فقراً في المناطق الحضرية والريفية، أو أطفال المدارس، أو المرضى في المستشفيات. واستُخدمت على نطاق واسع إعانات أسعار المستهلكين، لا سيما في ما يتعلق بالمواد الغذائية الرئيسية. وفي الوقت نفسه، خُفِّصَت أيضاً بعض الحكومات من ضرائب الاستهلاك، وعلى سبيل المثال استخدمت أيضاً ضوابط الأسعار، من خلال مبيعات من المخزونات العامة بأسعار محددة سلفاً أو تجميد أسعار البيع بالتجزئة ببساطة بموجب مرسوم. ويتضح من مسح أجرته المنظمة وشمل ٧٧ بلداً أن ٥٥ في المائة منها استخدمت ضوابط الأسعار أو إعانات المستهلكين في محاولة للحد من انتقال زيادات الأسعار إلى المستهلكين (انظر الإطار). ومع أن بعض التدابير يمكن أن تكون فعالة في ضبط الأسعار في الأجل القصير، فإنها باهظة التكلفة من حيث الموارد الشحيحة في الميزانية ويمكن أن تشوّه أسواق الأغذية. وقد تفضي ضوابط الأسعار إلى فرض نظام الحصص وإلى قمع الحوافز بالنسبة للمنتجين. وتعتبر تحويلات الدخل أقل تشويهاً من الإعانات في

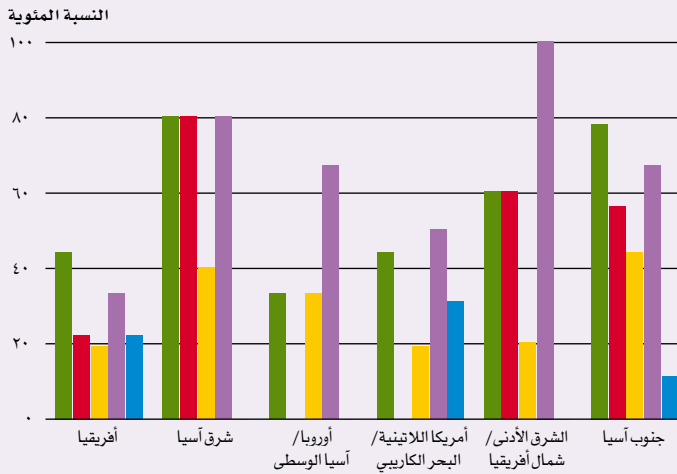


التدابير المتخذة على صعيد السياسات لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية
(عينة من ٧٧ بلداً بحسب نوع التدابير المتخذة)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

التدابير المتخذة على صعيد السياسات لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية
(عينة من ٧٧ بلداً بحسب الإقليم)



نوع التدبير	أفريقيا	شرق آسيا	أوروبا / آسيا الوسطى	أمريكا اللاتينية / البحر الكاريبي	الشرق الأدنى / شمال أفريقيا	جنوب آسيا
خفض الضرائب على البذور الغذائية	44	80	33	44	60	78
زيادة العرض باستخدام مخزونات البذور الغذائية	22	80	0	0	60	56
تقييد الصادرات	19	40	33	19	20	44
ضوابط الأسعار / إعانات المستهلكين	33	80	67	50	100	67
لا شيء	22	0	0	31	0	11

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أسعار المنتجين، حيث تُحدد السعر بما يقل عن السعر في السوق الحرة، أو تشتري البذور الغذائية من الموردين المحليين بأسعار منخفضة لتحتفظ بها كمخزونات. وعلاوة على ذلك، يفرض طرح مخزونات البذور الغذائية بأسعار منخفضة ضغطاً هبوطياً على الأسعار، ويثبّت الزيادات في الإنتاج المحلي.

قصيرا أو متوسط الأجل للإنتاج، فإن هذه النظم يمكن أن تكون باهظة التكلفة وقد تؤدي إلى استخدام لهذه المدخلات أقل من الحد الأمثل، لا سيما إذا استمر العمل بها على مدى فترة زمنية طويلة. وعلى الرغم من الحاجة الملموسة إلى ضمان إمدادات غذائية كافية، ما زالت بعض البلدان تتحكم في

في كل من البلدان ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط. واستخدمت إعانات الإنتاج، وخاصة إنتاج البذور الغذائية، لتعزيز الحوافز. وكانت إعانات مدخلات من قبيل الأسمدة والبذور شائعة أيضاً. ومع أن تقديم هذه الإعانات وتوزيع مدخلات الإنتاج (مثل البذور والأسمدة) يمكن أن يوفر محفزا

ما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها على صعيد السياسات؟

كما أظهر القسم السابق، استجابت البلدان في مختلف أنحاء العالم لارتفاع أسعار الأغذية باتخاذ مجموعة متنوعة من التدابير على صعيد السياسات. وهذه التدابير شددت، وهذا أمر يمكن فهمه، على مجموعة محدودة من التدابير السريعة المفعول لضمان توافر إمدادات غذائية للأسواق المحلية وللتخفيف من التكلفة على المستهلكين المحليين. ولكن ينبغي عدم إغفال الاحتياجات المتوسطة والطويلة الأجل لزيادة الإنتاج الغذائي، والانعكاسات الدولية للخيارات الإنفردانية القطرية على صعيد السياسات. ومسألة ما هو "أفضل" خيار على صعيد السياسات تتوقف على طائفة متنوعة من الاعتبارات من بينها سبب زيادات الأسعار، وشدة تأثيرها، وحجم الفئات السكانية المعرضة للخطر، وموقعها، والخيارات على صعيد السياسات، والحيز المتاح للحكومة في ما يتعلق بالسياسات، والحالة المالية وحالة الميزانية، والبنيتين الأساسيتين الإدارية والمؤسسية لتنفيذ السياسات. ويتناول هذا القسم بمزيد من التفصيل الخيارات على صعيد السياسات، ويستعرض مزايا ومساوئ مختلف الأدوات المتاحة على صعيد السياسات. وهذه تتناول تحديين أساسيين. فالأول هو توفير دعم مباشر للمستهلكين، خصوصاً الذين ينتمون إلى الفئات المعرضة للخطر، لمساعدتهم على الحفاظ على مستويات استهلاكهم للأغذية من خلال ما يسمى تدابير "شبكة الأمان". أما الثاني فهو زيادة إمدادات الأغذية في الأسواق المحلية من خلال التلاعب بمخزونات الأغذية أو تجارتها أو بتحفيز استجابة على جانب العرض من قطاع الزراعة المحلي تدوم مدة قصيرة. وفي نهاية المطاف، تمثل زيادة الإنتاجية والإنتاج الزراعيين أساس تحقيق إمدادات كافية وأسعار غذائية مستقرة في الأجلين المتوسط والطويل، ويجب الحرص على ضمان عدم تقويض هذا الهدف بواسطة التدابير التي تُتخذ في حالات الطوارئ القصيرة الأمد.

شبكات الأمان للمستهلكين الفقراء

"شبكة الأمان" هي مصطلح جامع يشمل برامج شتى ترمي إلى مساعدة الفئات السكانية المعرضة للخطر. ويشمل هذا المصطلح البرامج الموجهة

لتوزيع الأغذية، والمخططات الموجهة للتحويلات النقدية، وبرامج التغذية، ومخططات العمالة. ويوجد لدى بلدان كثيرة واحد أو أكثر من برامج شبكة الأمان بدرجات متفاوتة من التغطية السكانية ومن مدى المساعدة المقدمة. وقد يكون مخطط العمالة أيضاً برنامجاً مضموناً بتشريع. ويمكن سوق مبررات للتدخلات الموجهة استناداً إلى أسس التكلفة الخاصة بالميزانية أو لتجنب تسرب منافع تلك التدخلات إلى السكان الغير فقراء. ومع أن هذه التدخلات قد تكون مرهقة إدارياً، فإنها يمكن أن تكون موجهة توجيهاً دقيقاً إلى المستفيدين بدون التسبب في حدوث تشوهات في الأسواق. ويمكن أيضاً جعل برنامج "الغذاء مقابل العمل" موجهاً ذاتياً باختيار الغذاء الذي يجري توزيعه أو الغذاء الذي يستهلكه الفقراء، أو باستهداف منطقة يوجد فيها أكثر الفئات السكانية تعرضاً للخطر.

وفي سياق ارتفاع أسعار الأغذية، تتمثل إحدى المشاكل التي لوحظت في عدم وجود برامج شبكة أمان لدى جميع البلدان بسبب تكاليفها الخاصة بالميزانية وبسبب تعقدها الإداري. وحيثما كانت هذه هي الحالة، سيكون من الصعب جداً تنفيذ مخطط في فترة زمنية قصيرة، بالنظر إلى الدعم الإداري والمؤسسي وغیره من أشكال الدعم اللازم لذلك، والحالات التي يكون فيها مخطط من هذا القبيل موجوداً بالفعل هي الحالات الوحيدة التي يمكن فيها تصعيده في حالة نشوء طوارئ.

ويمكن أن تشمل التحويلات النقدية توزيع نقد أو قسائم نقدية، كما يمكن ربطها بالنقد المخصص لبرامج الأشغال العامة و/أو مبادرات التمويل الصغير. وهذه التحويلات تكون مناسبة حيثما كانت أسواق الأغذية تعمل وحيثما كان تحسين الحصول على الغذاء هدفاً للتدخل. وعلاوة على توفير القدرة على شراء غذاء بسعر أعلى، فإن التحويلات النقدية غير المقيدة تتيح للأسر اتخاذ قرارات بشأن كيفية إنفاق النقود أو استثمارها. فعلى سبيل المثال، ربما كانت بعض الأسر،

بتخصيصها اليد العاملة للأنشطة داخل المزرعة، قد أنتجت أغذية كافية ولكنها قد تكون لديها نقود محدودة للاحتياجات الاستهلاكية أو الاستثمارية الأخرى. ويمكن أيضاً أن تشجع هذه التدخلات تنمية الأسواق المحلية المتعلقة بالأغذية وغيرها



من السلع بتوفير مزيد من الحوافز للقطاع الخاص تدفعه إلى الانخراط في قنوات تسويقية أكبر حجماً وأكثر استقراراً.

ولكن، حيثما تعمل الأسواق بطريقة تفتقر إلى الكمال، مثلاً حيثما كان اندماجها مع الأسواق الأخرى ضئيلاً أو حيثما كانت توجد استجابة محدودة على جانب العرض لزيادة الأسعار، فإن هذه التدخلات يمكن أن تسفر عن تضخم الأسعار، حيث أن زيادة القدرة على الإنفاق تؤدي إلى رفع أسعار السلع الشحيحة. وينبغي أن يكون التصميم ملائماً، وفي بعض السياقات يمكن أن تساعد زيادة الأجور في القطاع العام، كوسيلة للتحويلات النقدية، المستهلكين الحضريين الأكثر فقراً، ولكن في سياقات أخرى ينخرط الفقراء بالدرجة الأولى في أنشطة القطاع غير الرسمي وقد لا يستفيدون منها. وحيثما كانت أسعار الأغذية تتزايد بسرعة، سيلزم تعديل قيمة التحويلات من أجل الحفاظ على القوة الشرائية، وهذا يمكن أن يكون صعباً من الناحية الإدارية.

أما المخططات الأخرى التي ترمي إلى ضمان حصول الفقراء على الغذاء، فهي تتيج مرونة أقل من المرونة التي تتيحها التحويلات النقدية المباشرة. وتشمل هذه التدخلات الطوابيع أو القسائم الغذائية، والتحويلات النقدية المشروطة (مثلاً في مقابل الانتظام في المدارس أو التردد على العيادات). وكما هو الحال في ما يتعلق بالتحويلات النقدية، تكون هذه التدخلات ملائمة حيثما كانت الأسواق الغذائية المحلية تعمل وحيثما كان تحسين الحصول على الغذاء هو الهدف. ويمكن أن تصبح القسائم عملة موازية في الأسواق بالنسبة للأغذية وغيرها من السلع. ويمكن بذلك أن يكون لها بعض التأثيرات الإيجابية التي تنجم عن التحويلات النقدية غير المقيّدة في تشجيع تنمية الأسواق المحلية، ولكنها لا تُستخدم عادة في أغراض الاستثمار. والمخططات تكون تكاليف معاملات أعلى عادة من تكاليف المعاملات الخاصة بالتدابير المستندة إلى النقد، ومع أن تقييد الاستهلاك غير المرغوب فيه قد يكون هدفاً، فإن هذا يمكن أن يكون أمراً صعباً. وتصميم هذه التدخلات يمكن أن يكون معقداً. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تغفل برامج التغذية المدرسية سكاناً مستهدفين، مثل

الأسر الفقيرة التي لا يوجد لديها أطفال ملتحقون بالمدارس. ومن المهم، كما هو الحال في ما يتعلق بالتحويلات النقدية، التحديد المسبق لأي اختلال محتمل في قنوات التسويق الخاصة. وينبغي عدم اتباع نهج من قبيل القسائم، والتحويلات النقدية، والبرامج التغذوية إلا اقتارنا بمبيعات غذائية موجهة من خلال المتاجر العامة للأغذية إذا كانت القنوات الخاصة مقيّدة من حيث قدرتها على زيادة حجم التوزيع، وإلا، فإن المنفعة الجانبية المتمثلة في تشجيع تنمية الأسواق المحلية ستقل كثيراً.

ويمكن أيضاً تعزيز الإمدادات الغذائية المحلية تعزيزاً مباشراً من خلال توزيع المعونة الغذائية، وهو الأنسب حيثما كان عدم كفاية الإمدادات الغذائية هو السبب الرئيسي لانخفاض الاستهلاك. وفي هذه الحالات، ستسفر التحويلات النقدية عن تضخم الأسعار، وخاصة حيثما كانت الأسواق لا تعمل بشكل جيد، أو حيثما كان يوجد نقص في المعروض من الأغذية نتيجة لضعف اندماج الأسواق، سواء كان العائق في هذا الصدد هو البنية الأساسية أو السياسات. والمعونة الغذائية من الصعب أيضاً تحويلها إلى استهلاك غير مرغوب فيه ومن ثم فهي الأنسب في هذه الحالات. وعلاوة على ذلك، فإنها تفرض ضغطاً أقل على الميزانية بالنسبة للموارد الحكومية.

إدارة الأسواق والمخزونات لزيادة الإمدادات الغذائية

تلجأ الحكومات أيضاً في بلدان كثيرة إلى طائفة متنوعة من التدابير الأخرى التي قد تُسمى "سياسات إدارة الأسواق". وقد تشمل هذه التدابير فرض ضوابط على الأسعار من خلال الأوامر الإدارية، وتقييدات على حيازة التجار في القطاع الخاص للمخزونات، وتقييدات على تنقل الأغذية بين المناطق، وتدابير مضادة للاكتناز، وتقييدات على تجارة العقود الآجلة الخاصة بالسلع الأساسية، وعمليات السوق المفتوحة التي تبيع المخزونات العامة من الأغذية بهدف تخفيض أسعار السوق. وقد كانت هذه التدابير واسعة الانتشار بدرجة كبيرة في كثير من البلدان النامية في السبعينيات والثمانينيات، ولكنها كانت

تتوقف في الأوقات العادية لأنها ليست "صديقة للسوق" أو للتنمية التي تكون في صالح القطاع الخاص. ومع ذلك، فإن لجوء الحكومات إلى تدابير من هذا القبيل أثناء الأزمات الغذائية يبيّن أن هذه السياسات يمكن أن تساعد في التخفيف من الحالة إلى حد ما.

وقد أظهرت التجربة أن الكثير من هذه التدابير قد ينجح لفترة زمنية قصيرة جداً. إلا أنها يمكن أن تكون أيضاً مزعزعة للاستقرار، لأن الوكلاء الاقتصاديين يستجيبون في كثير من الأحيان بالتكديس، مما يؤدي إلى زيادة ارتفاع الأسعار وإبطال الغرض الأساسي من هذه التدابير. أما الحل الأطول أجلاً لهذه المشكلة فهو اتخاذ تدابير لتعزيز مختلف العناصر التي ستكفل عمل أسواق الأغذية بطريقة جيدة وتكفل تنافسيتها. وتركيز قوة الأسواق، الذي يُلاحظ عادة في حالة المنتجات الزراعية شبه المجهزة أو الكاملة التجهيز، يعتبره المجتمع بوجه عام، وكذلك الحكومة، مصدراً رئيسياً للمشكلة. ويتمثل الحل في اتباع سياسات فعالة في صالح المنافسة، وهو ما تفتقر إليه بلدان نامية كثيرة.

وثمة سياسة مهمة من سياسات إدارة الأسواق تتمثل في عمليات السوق المفتوحة، أي بيع المخزونات التي تحتفظ بها الحكومات لخفض أو تثبيت أسعار السوق المحلية. وهذه العمليات كانت واسعة الانتشار إلى حد كبير، ولكن بلداناً كثيرة ألغت الآن هذه البرامج. وفي آسيا على وجه الخصوص، تُستخدم هذه التدابير استخداماً نشطاً. والأمثلة في هذه الصدد هي عمليات السوق المفتوحة من جانب المؤسسة الغذائية في الهند، ومؤسسة Badan Urusan Logistik في إندونيسيا، ومجلس تسويق الأرز في فييت نام. فالمؤسسات شبه الحكومية تحتفظ باحتياطات غذائية من خلال المشتريات المحلية أو الواردات، بما في ذلك المعونة الغذائية، وتطرح المخزونات في السوق عندما تبدأ أسعار الأغذية في الارتفاع، وهو أمر قد يرجع إلى أسباب موسمية أو إلى زيادة الأسعار في الأسواق العالمية.

ويعتبر تأثير هذه التدابير في كبح أسعار الأغذية في الأجل القصير. ولكن لا يمكن تعزيز توافر الأغذية وتقييد الأسعار بطرح مخزونات عامة إلا إذا كانت توجد مخزونات عامة كافية.

وهذا أمر قد يكون بمثابة إشكالية بالنظر إلى أن الاحتفاظ بالمخزونات هو عملية باهظة التكلفة. وعلاوة على ذلك، فإن طرح المخزونات العامة لإبقاء الأسعار منخفضة يمكن أن يكون له أثر سلبي على الحوافز بالنسبة للمنتجين والتجار، حيث يثبط زيادة الإنتاج ويثبط الاستثمار. وعلى الاختلاف من تدابير شبكة الأمان، لا يمكن أن تكون هذه العمليات موجهة، وهي تفيد أيضاً المستهلكين الأثرياء الذين ربما كانوا لا يحتاجون إلى الدعم.

وبالنظر إلى ارتفاع التكاليف المرتبطة بعمليات السوق المفتوحة واحتمال حدوث تأثيرات سلبية غير مقصودة، فضلت أغلبية الحكومات أن تعتمد على عمليات المخزونات بدرجة أقل وأن تعتمد على التدابير المتعلقة بالسياسة التجارية بدرجة أكبر لتشجيع الواردات أو تقييد الصادرات من أجل تثبيت الأسعار. ولكن، حيثما لا تعتبر الحكومات التجارة مصدراً للغذاء يمكن التعويل عليه بسرعة، ما زال يجري الاضطلاع بعمليات الاحتفاظ بالمخزونات وعمليات السوق المفتوحة. وترد أدناه مناقشة التدابير التجارية.

خفض التعريفات الجمركية لزيادة الواردات الغذائية

ترفع التعريفات الجمركية على الواردات سعر الأغذية المستوردة، وتحمي الإنتاج المحلي من المنافسة الدولية، وتوفر في هذه العملية إيرادات جمركية للحكومة. وخفض التعريفات الجمركية على الواردات يؤدي إلى زيادة حجم الأغذية المستوردة، مما يزيد من الإمدادات المحلية ويبطئ وتيرة الزيادة في الأسعار المحلية. كما أن خفض هذه التعريفات، باعتباره سياسة تؤثر على السوق ككل، له أثر على جميع الأسر - التي تعاني انعدام الأمن الغذائي وكذلك تلك التي تتمتع بالأمن الغذائي - وذلك على العكس من أنواع السياسات الموجهة الموصوفة من قبل. فعندما قفزت الأسعار خلال عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠٠٨، قامت بلدان كثيرة بتخفيض تعريفاتها الجمركية في البداية، ثم أزلتها بعد ذلك عندما واصلت الأسعار العالمية ارتفاعها الحاد. وبالنظر إلى الحاجة إلى وجود مجال لخفض التعريفات الجمركية خفضاً كبيراً للتمتع بالقدرة على التعويض عن هذه الزيادات الهائلة في الأسعار، فإن التعريفات الجمركية يجب أن تكون مرتفعة بدرجة كافية في البداية للسماح بذلك. ولكن، بينما قد تكون معدلات التعريفات الجمركية "الملزومة" في منظمة التجارة العالمية مرتفعة، فإن التعريفات الجمركية التي تُفرض فعلاً، أي التعريفات الجمركية "المطبقة"، تكون أقل كثيراً. ويتضح من البيانات المتاحة عن

التعريفات الجمركية أن غالبية البلدان النامية لم تكن لديها تعريفات جمركية مطبقة عالية بدرجة تكفي لجعلها قادرة على استخدامها لتثبيت الأسعار المحلية عندما ارتفعت الأسعار ارتفاعاً حاداً. وفي عينة تضم ٦٠ بلداً من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، كانت التعريفات الجمركية المطبقة على الحبوب والزيوت النباتية الرئيسية منخفضة أصلاً إلى حد كبير في عام ٢٠٠٦ - في حدود ٨ إلى ١٤ في المائة في المتوسط - بينما كانت التعريفات الجمركية أقل كثيراً من هذه المتوسطات في أغلبية هذه البلدان، وهذا معناه أن خفض هذه المعدلات المطبقة، حتى إلى الصفر، كان كافياً لتثبيت جزء صغير فقط من الارتفاع الإجمالي في الأسعار العالمية، التي كانت أعلى بنسبة قدرها ٥٠ في المائة على الأقل في عام ٢٠٠٨ مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٦. ولذا، لم يكن من الممكن الاعتماد على تخفيضات التعريفات الجمركية وحدها لتثبيت أثر الزيادة الهائلة في أسعار الأغذية. وخفض أو إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات يخفض أيضاً من الإيرادات الجمركية التي يمكن أن تكون مصدراً هاماً لأموال الميزانية بالنسبة لحكومات كثيرة. فقد كان من شأن خفض جميع التعريفات الجمركية على الواردات الغذائية إلى الصفر تكبير أقل البلدان نمواً نحو ٢,١ مليار دولار أمريكي كإيرادات مفقودة.

والى جانب خفض الأسعار المحلية، وبالتالي الحوافز بالنسبة للمزارعين ومصنعي الأغذية التي تدفعهم إلى زيادة الاستثمار والإنتاج، يُعرض خفض التعريفات الجمركية على الواردات قطاعي الزراعة والأغذية المحليين لمنافسة دولية أكبر. ويمكن أن تمثل زيادة المنافسة تحدياً بالنسبة للإنتاج الغذائي المحلي من حيث بذل جهود إضافية لزيادة القدرة على المنافسة لصالح المستهلكين. ولكن، في بلدان نامية كثيرة، يتسم قطاعا الزراعة وتصنيع الأغذية بالضعف، وقد لا يكونان قادرين على الصمود أمام المنافسة بسهولة، لا سيما حيثما كانت هذه المنافسة من واردات يحصل إنتاجها على دعم. ولذا، هناك خطر تقويض الجهود الرامية إلى تنمية قطاعي الزراعة والأغذية المحليين. وقد يكون أيضاً للتخفيضات في التعريفات الجمركية على الواردات أثر على سعر الصرف في البلد لأنها تؤدي إلى زيادة الحافز على الاستيراد وتقلل من احتياطات العملات الأجنبية. وقد يفضي هذا إلى انخفاض قيمة العملية المحلية، لا سيما في الاقتصادات المعتمدة على الزراعة والأغذية. وفي حالة استيراد مدخلات زراعية ودفع ثمنها بعملة أجنبية تتزايد قيمتها، فإن خطر ارتفاع أسعار الأغذية قد ينشأ مرة أخرى، حيث يلغي تأثيرات



خفض الأسعار التي تترتب على خفض التعريفات الجمركية على الواردات.

تقييد الصادرات لزيادة الإمدادات الغذائية المحلية

لجأ نحو ربع البلدان التي شملها المسح الذي أجرته المنظمة إلى شكل ما من أشكال تقييدات الصادرات في محاولات لضمان توافر الأغذية محلياً. وهذه التقييدات تتدرج من زيادة أو فرض ضرائب على الصادرات إلى فرض حظر مباشر على الصادرات. وربما كانت هذه التقييدات أكثر التدابير المختلفة المتخذة على صعيد السياسات استجابة لارتفاع أسعار الأغذية، إثارة للجدل. بيد أن القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية لا تقيد السياسات المتعلقة بالضرائب على الصادرات، لكن السياسات المتعلقة بتقييد الصادرات وفرض حظر عليها هي سياسات ضعيفة جداً أيضاً وغير ملزمة أساساً. وبتحويل وجهة حجم معين من الأغذية، كان سيصدر لولا ذلك إلى الأسواق المحلية، تنخفض الأسعار المحلية، مما يخفف من العبء على المستهلكين. وحيثما تُستخدم ضرائب الصادرات، تجمع الحكومة أيضاً إيرادات ضريبية يمكن استخدامها لتمويل تدابير أخرى من قبيل شبكات الأمان. ومن الناحية الأخرى، بتخفيض الأسعار المحلية، تؤدي تقييدات الصادرات إلى خفض الحوافز بالنسبة للمنتجين. وقد يبتعد المنتجون بمواردهم عن السلع التي تُفرض عليها ضرائب إلى أنشطة أخرى. ولذلك، قد تكون النتيجة في نهاية المطاف حدوث انخفاض في الإنتاجية وفي الإنتاج، مما قد يعكس مسار التدني في الأسعار الذي كان من المقصود أصلاً أن تحققه السياسة. بيد أن الانتقاد الرئيسي الذي يوجه إلى تقييدات الصادرات هو أنها تجعل السوق الدولية أصغر، ويمكن أن تؤدي إلى تفاقم اندمام استقرار الأسعار في الأسواق العالمية، مما يلحق الضرر بالمستهلكين في البلدان الأخرى. ويصدق هذا بالذات حيثما كان البلد الذي يفرض تقييدات على الصادرات مصدراً كبيراً للمنتج المعني أو حيثما كانت الأحجام المتجر بها دولياً صغيرة. ولتقييد الصادرات انعكاسات أطول أجلاً أيضاً، فقد تثبط المنتجين في البلدان المصدرة عن الاستثمار في الزراعة، وتتأثر تنافسية الأسعار الخاصة بمنتجات التصدير في الأسواق الدولية تأثيراً سلبياً. وبالنسبة للبلدان المستوردة الصافية، قد تتقوض صورة الأسواق العالمية كمصادر للإمدادات الغذائية يمكن التعويل عليها، مما يفرض على اتباع سياسة الاستعاضة عن الواردات. وكما هو الحال في ما يتعلق بخفض التعريفات الجمركية على الواردات، قد يكون أيضاً لتقييدات الصادرات

أثر على أسعار الصرف. فمع انخفاض إيرادات التصدير سيكون هناك ضغط على العملة المحلية لتخفيض قيمتها، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية للسلع المستوردة، ومن بينها المدخلات الزراعية (وهذا يضيف مثبطاً آخر للتوسع في إنتاج الأغذية).

التغلب على المعوقات على جانب العرض وعلى أوجه الضعف المؤسسية

في الأجل المتوسط إلى الطويل، تُعتبر زيادة الإنتاجية والإنتاج الحل الهيكلي لتوافر إمدادات وأسعار غذائية مستقرة. ومن حيث المبدأ، توفر الأسعار الزراعية المرتفعة حافزاً للمنتجين يدفعهم إلى زيادة الإنتاج. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار ارتفاع أسعار الأغذية بمثابة فرصة. ولكن، في حالات كثيرة، سيتطلب تحقيق هذه الاستجابة على جانب العرض التغلب على مجموعة متنوعة من المعوقات على جانب العرض. ولا تشمل هذه المعوقات ارتفاع تكاليف المدخلات ومجموعة متنوعة من العقبات الخاصة بالبنية الأساسية فحسب، بل تشمل أيضاً أوجه الضعف المؤسسية التي تؤدي إلى عدم كفاءة نظم التسويق وإلى مشاكل فيما يتعلق بالحصول على المدخلات والائتمانات والتكنولوجيا. وتمثل أوجه الضعف المؤسسية سبباً رئيسياً لضعف أداء الزراعة في البلدان النامية، لا سيما في ما يتعلق بإنتاج الأغذية في أفريقيا.

وبوجه عام، لا يمكن معالجة هذه المعوقات الموجودة على جانب العرض والتغلب عليها في الأجل القصير. ولكن، قد يكون هناك مجال ما لاتخاذ إجراءات فورية لتحسين الحصول على المدخلات الضرورية (مثل البذور والأسمدة) التي يمكن أن تعزز توافر الأغذية في الموسم الزراعي التالي. وهذه التدخلات الفورية، إذا نُفذت بفعالية، يمكنها أن تزيد من دخل صغار المنتجين وقد تخفف الزيادات في الأسعار في الأسواق المحلية، بحيث تساهم بذلك في تحسين الوضع التغذوي للأسر المشترية الصافية للأغذية. ولكن تكاليف برامج تحسين الحصول على المدخلات، في الميزانية، قد تكون عالية. وقد تتضمن هذه البرامج شبكات أمان منتجة (مثل توزيع البذور والأسمدة)، وإعانات للحد انتقائياً من تكلفة الأسمدة والبذور، ودعم مؤسسات التمويل للمساعدة على التخفيف من المعوقات الائتمانية. والجهود الرامية إلى تحسين الحصول على المدخلات في الأجل القصير يلزم تصميمها بعناية تجنباً لأي تأثيرات جانبية يمكن أن تكون سلبية، مع الأخذ في الاعتبار توافر المدخلات الإضافية والأثر المحتمل على شبكات التوزيع الخاصة بالقطاع الخاص. وحيثما كانت

أسواق المدخلات تعمل والمدخلات متاحة ولكن المنتجين لا تتوافر لديهم نقود لشرائها، تكون نظم القسائم ملائمة، وذلك لأن التوزيع المجاني يمكن أن يقوّض أسواق المدخلات. أما حيثما كانت هذه الأسواق لا تعمل، فمن الممكن توزيع مجموعات أولية. ولكن، إذا لم تكن أسواق المنتجات المحلية مدمجة جيداً، فمن الممكن أن تسفر هذه التدخلات، في تشجيع زيادة الإنتاج، عن انخفاض في الأسعار المحلية للأغذية بما يلحق الضرر بالمنتجين وبالعمال الأجورين.

ومن اللازم استكمال ودعم التدابير القصيرة الأجل التي ترمي إلى تحسين الحصول على المدخلات بتدابير أطول أجلاً ترمي إلى التصدي لأوجه الضعف المؤسسية، بما في ذلك تيسير تنمية القطاع الخاص. وتشمل هذه التدابير أيضاً إجراء البحوث ونشر التكنولوجيات المحسنة من خلال نظم إرشادية أكثر فعالية، وتنمية البنية الأساسية الائتمانية الخاصة بالأسواق، وبناء القدرات. ويلزم تركيز الدعم بوجه خاص على تمكين المنتجين الريفيين الفقراء - الأقل قدرة على الاستجابة لتغير إشارات الأسواق - من زيادة إنتاجهم وتسويق إمداداتهم. وكثيراً ما لا تكون لديهم حتى المعلومات الأساسية اللازمة لاختيار ما يُنتجوه وكيف ينتجوه اختياراً رشيداً وكفوفاً. وهم يحتاجون إلى معلومات عن فرص الأسواق، واتجاهات الأسعار، ومجموعات ملائمة من المدخلات، وبدائل للإنتاج والتسويق. وينبغي أن تركز البحوث الزراعية على احتياجات هؤلاء المنتجين الريفيين الفقراء، كما ينبغي تعزيز قدراتهم على الاستفادة من نتائج البحوث من خلال شبكات إرشادية أكثر فعالية. والمجال متاح لفرادى أصحاب الحيازات الصغيرة للمساهمة في زيادة الإمدادات الغذائية هو مجال محدود بفعل اقتصاديات تسويق المنتجات وشراء المدخلات، التي تتطلب نطاقاً معيناً من العمليات لكي تكون لديها مقومات البقاء. فعلى سبيل المثال، توجد وفورات حجم كبيرة في نقل الأسمدة، وقد لا يكون إمداد فرادى أصحاب الحيازات الصغيرة ذوي الاحتياجات الصغيرة مجدداً اقتصادياً. بيد أن فرادى أصحاب الحيازات الصغيرة يمكن أن يستفيدوا من وفورات الحجم هذه إذا نظمو أنفسهم للتعاون في الحصول على المدخلات (ومن بينها الائتمانات) وتسويق المنتجات. فتتنظيم أنفسهم في مجموعات لتسويق إنتاجهم جماعياً يمكن أن يجني وفورات الحجم في التخزين وفي نقل المنتجات إلى السوق. ومنظمات المزارعين والتعاونيات ورابطات المنتجين يمكنها جميعاً أن تساعد أصحاب الحيازات الصغيرة على الحصول على المدخلات وعلى تسويق المنتجات

بمزيد من الكفاءة وبشروط أفضل. بيد أن منظمات كثيرة من منظمات المنتجين ضعيفة. وهي تحتاج أيضاً إلى دعم لتعزيز قدراتها على القيام بهذه الأدوات.

إدارة تزايد أسعار الأغذية لأغراض الاستثمار

مع أن ارتفاع أسعار الأغذية يمكن أن يُعتبر فرصة لبدء نمو زراعي بسرعة، قد لا يستفيد قطاع الزراعة والأسر المنتجة للسلع في الأجل الطويل في حالة الاستهلاك المباشر للأرباح الاستثنائية الناجمة عن ارتفاع الأسعار بدلاً من استثمارها. وما لم تساعد البيئة المؤسسية في أي بلد في إيجاد فرص استثمارية، لن يكون لارتفاع الأسعار أثر دائم على القطاع. وتلعب الحكومات دوراً حاسماً حتى إذا لم يكن القطاع يحظى بحماية أو إذا كان يتسم بسياسات سرعية أو تجارية. ويتعين أن يدير المنتجون والمستهلكون والحكومات حالات انتعاش أسعار السلع إدارة ملائمة إذا كان المراد لها أن تسفر عن منافع مستديمة للبلدان المنتجة للسلع وعن خفض التكاليف على البلدان المستوردة إلى الحد الأدنى. ويلزم وجود سياسات توفر حوافز لوكلاء القطاع الخاص وتعمل على تهيئة ظروف اقتصادية مواتية لاستثمار يفضي إلى نمو مستدام وإلى الحد من الفقر على نحو طويل الأمد. وهذا يشمل اتخاذ تدابير على صعيد الاقتصاد الكلي لا على صعيد السياسات القطاعية فحسب.

هل يمكن إدارة مخاطر ارتفاع الأسعار؟

يتسبب التقلب في أسعار السلع الزراعية في مخاطر بالنسبة للمشاركين في الأسواق سواء كانوا منتجين (مخاطر الإيرادات وعائدات التصدير) أو مستهلكين (مخاطر فاتورة الواردات الغذائية). وتزايد الأسعار الغذائية الدولية يدفع إلى التساؤل المثير للاهتمام والمتعلق بمدى الاستفادة التي يمكن أن تجنيها في المستقبل البلدان النامية المعتمدة على السلع والمستوردة الصافية للأغذية من زيادة استخدام أدوات إدارة المخاطر المستندة إلى الأسواق لحماية نفسها من تقلبات الأسواق العالمية. ويمكن النظر في استخدام العقود الآجلة والخيارات وغيرها من أشكال عقود المشتقات كأدوات للتحصن من تأثير التغييرات التي لا يمكن التكهّن بها في كل من أسعار الواردات وأسعار الصادرات. ولكن هذه الأدوات لا يتمثل الهدف منها في تثبيت إيرادات

الصادرات أو فواتير الواردات فحسب، بل يتمثل في جعل تلك الإيرادات والفواتير أكثر قابلية للتكهن بها. وهذا قد يكون مفيداً بقدر سماحه بالتخطيط السليم للموارد المالية وغيرها. ونظرياً، قد ينخفض عدم إمكانية التكهن بفواتير الواردات وإيرادات الصادرات الخاصة بالبلدان النامية من خلال التحصن الملائم. ولكن، في معظم البلدان، يلزم التغلب على عدد من العقبات المؤسسية لكي يتسنى تحصين الوضع القطري من حيث الواردات أو الصادرات بهدف تعزيز الأمن الغذائي.

الخيارات على صعيد السياسات وأوجه التكامل بينها: الحاجة إلى إتباع نهج ذي مسارين

إن تحديد الحلول الملائمة على صعيد السياسات للمشاكل الناجمة عن الارتفاع المستمر الذي حدث مؤخراً في أسعار الأغذية ليس أمراً مباشراً بالنظر إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير فورية لحماية الأمن الغذائي للفئات المعرضة للخطر والحاجة أيضاً إلى إقامة أساس يضمن أسعاراً وإمدادات أكثر استقراراً في المستقبل. وثمة علاقة قوية يمكن أن تكون قوية بين تدابير حماية المستهلكين من ارتفاع أسعار الأغذية وزيادة الإنتاجية الزراعية. والتدابير التكاملية المصممة جيداً على صعيد السياسات يمكن أن تشجع منتجي المواد الغذائية الأساسية الذين يتجنبون المخاطرة على الإقدام على المخاطر اللازمة للاستثمار في التكنولوجيات المحسنة. وبإمكانها تحفيز تنمية الأسواق المحلية، وزيادة الأحجام، والحد من التقلب. ولكن يمكن لهذه التدابير، إذا كانت سيئة التصميم أو التنفيذ، أن تشوّه الحوافز، وتثبط الاستثمار، وتكون غير قابلة للاستدامة من حيث موارد الميزانية. ومن الواضح أن هذا النوع من التضارب بين السياسات يلزم تجنبه، والمطلوب هو اتخاذ تدابير كشبكة أمان غير مشوّهة للتصدي لمشاكل الأمن الغذائي الملحة الخاصة بالفقراء المعرضين للخطر، وذلك اقتراناً مع حوافز ودعم لما يلزم من استثمار ونمو في الإنتاجية لكفالة استمرار الأمن الغذائي في الأجل الطويل. وهذا النهج ذو المسارين يوفر استراتيجية متسقة على صعيد السياسات تتجنب تضاربات السياسات التي ورد تحذير منها أعلاه. ولكن التكاليف في الميزانية يمكن أن تكون هائلة بالنسبة لبعض الحكومات بحيث يتعذر عليها أن تتحملها، وقد يكون مجال تمويل هذه المخططات من خلال الاقتراض الداخلي أو الخارجي محدوداً. ولذا، ثمة حاجة إلى دعم دولي.



الحاجة إلى إجراءات دولية

يبدو أن هناك توافقاً في الآراء أخذاً في الاتساع مفاده أن الاستجابة الملائمة على صعيد السياسات لاستمرار ارتفاع أسعار الأغذية ينبغي أن تتمثل في مجموعة من تدابير شبكة أمان لتلبية احتياجات الأمن الغذائي الفورية واستهداف أولئك الأكثر تضرراً، على أن تكون مصحوبة بتدابير تشجع وتيسر الاستجابة على جانب العرض لتثبيت الإمدادات والأسعار في الأجلين المتوسط والطويل. ولكن، من المعترف به أيضاً أن البلدان النامية لن يتوافر لديها جميعاً ما يلزم من موارد أو مؤسسات أو معارف لتصميم وتنفيذ هذه السياسات. فشبكات الأمان لها تكلفة عالية في الميزانية وتمثل عبئاً شاقاً من الناحية الإدارية، كما أن السياسات الرامية إلى التوسع المستدام في الإمدادات الغذائية تحتاج إلى ميزانية كبيرة، وتتطلب انحسار الاتجاه الهبوطي في الاستثمار في مجال الزراعة. ونتيجة لذلك، فقد لجأت بلدان كثيرة إلى إتباع سياسات أقل تكلفة وأسهل تنفيذاً ترمي إلى تعزيز توافر الأغذية وتثبيت الأسعار في الأسواق المحلية، ولكنها قد تقوض الحوافز التي تدفع المنتجين إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية، وقد تكون لها تأثيرات سلبية على أنماط التجارة. ولذا، تحتاج بلدان كثيرة إلى دعم دولي على شكل موارد ومساعدة تقنية. ولمشكلة السياسات المحلية بُعد دولي أيضاً من حيث أن السياسات التي يتبناها بلد ما من أجل زيادة توافر الأغذية محلياً وتثبيت الأسعار، وخاصة في حالة تقييدات الصادرات، يمكن أن تقلل من توافر الأغذية وتؤدي إلى زيادة الأسعار بالنسبة لبلدان أخرى. ومن ثم، هناك حاجة أيضاً إلى مناقشة دولية على الأقل للخيارات على صعيد السياسات لتشجيع التنسيق وتجنب هذه التأثيرات الجانبية السلبية. والقضايا المتعلقة بارتفاع أسعار الأغذية وبآثار السياسات لا تقتصر على البلدان النامية فقط. فخيارات البلدان المتقدمة على صعيد السياسات، مثلاً في ما يتعلق بالوقود الحيوي، ذات صلة أيضاً بمناقشة ما ينبغي عمله. وبوجه أعم، تمثل جوانب كثيرة من التطورات والسياسات الدولية المتعلقة بأسواق الأغذية شاغلاً لمنظمة التجارة العالمية، وهي قيد التفاوض في جولة الدوحة. والتخصصات المتفق عليها في منظمة التجارة العالمية لها تأثير على اختيار الاستجابات على صعيد السياسات لارتفاع أسعار الأغذية.

وارتفاع أسعار الأغذية يمثل قضية ذات بُعد عالمي ومن ثم يمثل مسألة تخضع للنقاش الدولي ولا تخاذاً إجراءات دولية. وقد حشد المجتمع الدولي جهوده للتعامل مع ما أعتبر أنه أزمة غذائية دولية من خلال اتخاذ تدابير للتخفيف من الأثر السلبي لارتفاع أسعار الأغذية على الفقراء والذين يعانون انعدام الأمن الغذائي، ولمساعدة ملايين من المزارعين الفقراء في مختلف أنحاء العالم على اغتنام الفرصة التي تتيحها زيادة الطلب على منتجاتهم. وتجري تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية للفقراء من خلال تدابير قصيرة الأجل تشمل زيادة الموارد للمعونة الغذائية ولشبكات الأمان في البلدان النامية، وتوفير ميزان مدفوعات أفضل ودعم للميزانية للمساعدة على تسديد فواتير الأغذية والطاقة المتزايدة، وتمويل البرامج الطارئة التي ترمي إلى زيادة الإنتاج الزراعي في بلدان العجز الغذائي. وفي الأجل المتوسط تبذل جهود لإعادة الزراعة إلى مكانتها كمحور لجدول أعمال التنمية، والعمل على انحسار التدني الطويل الأجل في الاستثمار الزراعي لضمان إمكانية مساهمته في تلبية مطالب سكان العالم الذين تتزايد أعدادهم ويتزايد تحضرهم وفراؤهم. وعلاوة على ذلك، يجري تشجيع زيادة التنسيق بين السياسات لمساعدة البلدان في أن تكون اختياراتها على صعيد السياسات متسمة بالكفاءة، ولتعظيم أوجه التآزر في الاستجابة لارتفاع أسعار الأغذية، ولتجنب الحالات التي يلحق بها التدخل الذي يحدث في سوق بلد ما ضرراً بأسواق بلدان أخرى.

الدعم الدولي لتلبية الاحتياجات الغذائية الفورية

إن الأولوية الفورية العليا هي ضمان حصول أشد الناس تعرضاً للخطر على الأغذية. وتعتبر البرامج الموسعة لشبكات الأمان التي تكون على غرار الخطوط الموصوفة أعلاه إحدى سبل لتحقيق ذلك. ومن شأنها أن تشمل تقديم المساعدة على شكل أغذية أو قسائم أو تحويلات نقدية أو برامج عمالة (الغذاء أو النقد مقابل العمل) أو مخططات للتغذية المدرسية وللتأمين. ومن اللازم تصعيد حجم البرامج الموجهة التي تستهدف الفئات الأكثر تعرضاً للخطر. بيد أن برامج شبكات الأمان تنطوي

على تكاليف هائلة من الميزانية، إذ ستحتاج بلدان نامية كثيرة إلى دعم دولي لكي تسدها. وبالنسبة لبلدان العجز الغذائي، يدفع تزايد أسعار الأغذية فواتير وارداتها الغذائية إلى أعلى، وهو ما يؤدي مع ارتفاع تكاليف الطاقة إلى الحاجة إلى دعم ميزان المدفوعات. ولصندوق النقد الدولي والبنك الدولي دور هام يجب أن يقوموا به في تقديم المساعدة بخصوص ميزان المدفوعات والميزانية لتلك البلدان. فعدم القيام بذلك يهدد بتقويض البرامج والمشروعات الإنمائية المهمة نظراً لتحويل مسار الموارد القطرية الشحيحة لتلبية متطلبات الواردات الغذائية الفورية.

ولقد كانت المعونة الغذائية أخذة في الهبوط حتى عندما كانت الحاجة إليها أخذة في التزايد بسرعة. فقد وجدت وكالات تقديم المعونة أن تكلفة توريد الأغذية أصبحت أعلى مع زيادة الأسعار. وقد دفع هذا إلى مطالبة وكالات تقديم المعونة من قبيل برنامج الأغذية العالمي بالحصول على تمويل إضافي لمجرد الحفاظ على المستويات الراهنة للمساعدة التي تقدمها. وازداد تفاقم الصعوبات التي تواجهها هذه الوكالات بتزايد تكاليف النقل. وبالنظر إلى ارتفاع أسعار الأغذية، ينبغي أن ينحسر الاتجاه الهبوطي في المعونة الغذائية، مع تقديم مزيد من الدعم الدولي لوكالات الإغاثة، لا سيما برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وارتفاع أسعار الأغذية والوقود معناه وصول المعونة الغذائية إلى عدد أقل من الأشخاص بنفس الموارد. وقد انخفضت توريدات المعونة الغذائية من برنامج الأغذية العالمي باستمرار تقريباً من ١٥ مليون طن في عام ١٩٩٩ إلى ٧ ملايين طن في عام ٢٠٠٦. وزادت التكلفة على برنامج الأغذية العالمي في ما يتعلق بتوريد الأغذية للمستفيدين بأكثر من ٧٠ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. وكان حدوث مزيد من الزيادات في الفترة ما بين نهاية عام ٢٠٠٧ وأوائل عام ٢٠٠٨ يعني تكبّد تكاليف إضافية لمجرد الحفاظ على المستويات المنخفضة الحالية لتقديم المساعدة. ولبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف خبرة مستفيضة في إعداد برامج شبكات الأمان، وفي توجيهها نحو أشد الفئات تعرضاً للخطر لا سيما النساء والأطفال. ولكنها يحتاجان إلى موارد إضافية للاستجابة بفعالية للحالة الراهنة.

مبادرة المنظمة لمكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية

وفي جميع هذه المجالات، تقدّم المنظمة المساعدة والمشورة الفنية وعلى صعيد السياسات، وكذلك في مجال بناء القدرات، إلى جانب الدعم في التنفيذ حيثما كانت للمنظمة بالفعل برامج طارئة قوية يجري تنفيذها. وتستخدم الآن الوثيقة البرنامجية للمبادرة، التي تكملها خطط العمل ومقترحات مشروعات/برامج محددة توضع مع البلدان، لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ خطط العمل القطرية. ويبدأ تقديم الدعم الذي توفره المبادرة بناء على طلب البلدان، وما يلزم على وجه الدقة تحده بعثات تقييم الاحتياجات والمشاورات مع الحكومات. وهذه تركز على تحديد أشد الفئات تعرضاً للخطر، أي الفئات الأكثر تضرراً بزيادات أسعار الأغذية. وبعد ذلك تُحدّد خيارات الاستجابة وتدابير السياسات الممكنة. وتشمل فرادى مجالات العمل ما يلي:

- توفير برامج الأمن الغذائي، وشبكات الأمان، وشبكات الدعم الاجتماعي؛
- تحسين الحصول على المدخلات الأساسية من قبيل البذور والأسمدة؛
- المساعدة على تحسين إدارة المياه والتربة؛
- تقديم الدعم الفني في جميع المجالات المذكورة أعلاه؛
- المساعدة على صعيد السياسات، التي تشمل تقييم السياسات الزراعية والتجارية الحالية، والتعريفات الجمركية، والضرائب، وضوابط الأسعار، وسياسات المنافسة والأسواق، والسياسات المتعلقة بالأمن الغذائي.

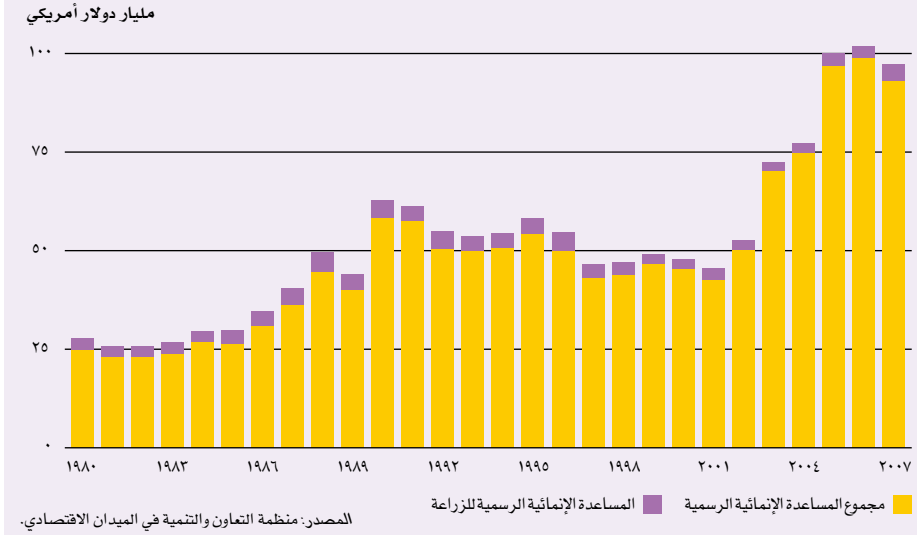
وتركّز خطط العمل القطرية الناجمة عن ذلك على الأمن الغذائي لأشدّ الفئات تعرّضاً للخطر وترمي إلى إتاحة فرص جديدة لصغار المزارعين للحصول على المدخلات والاستثمارات والتكنولوجيا للاستفادة من ارتفاع الأسعار في الأسواق. وقد ساهمت المنظمة مساهمة كبيرة في إعداد إطار العمل الشامل الذي وُضع عن طريق فريق العمل الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة والعالم، المتشرك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومؤسسات بريوتون وودز. والأنشطة المضطلع بها في إطار المبادرة تتسق تماماً كلها مع إطار العمل الشامل وترمي إلى تحقيق نواتج الإطار القصيرة الأجل.

تستهدف مبادرة المنظمة لمكافحة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، التي أُطلقت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٧، المشاكل الحالية وذلك من أجل تجنب مزيد من التدهور. وقد نفّذت المبادرة تدابير طارئة قيمتها ٤٠ مليون دولار أمريكي في ٥٧ بلداً. وينطوي قدر كبير من العمل الذي تضطلع به المنظمة على تصعيد حجم البرامج الموجودة لدعم الزراعة وإعادة بناء سُبل معيشة فقراء الريف الذين يعتمد ٨٠ في المائة منهم على الزراعة كسبيل للرزق. وتعمل المنظمة عن كثب مع الشركاء في الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وكذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمات الإقليمية، وبنوك التنمية. وتوفر تدابير المبادرة الأموال الأساسية لبدء المشاريع؛ فهي لا تغطي سوى الاحتياجات الأكثر اتساماً بطابع فوري لصغار المزارعين في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وترمي إلى تمكينهم من زيادة الإنتاج الزراعي للمواسم الزراعية المقبلة. وتُحدد وثيقة برنامجية للمبادرة نوع الإجراءات التي يلزم أن تتخذها البلدان في الأجل القصير (من الآن وحتى نهاية ٢٠٠٩) لمواجهة أزمة الأمن الغذائي الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية، على النحو التالي:

- ١- توفير البذور والأسمدة والأدوات مع خدمات الإرشاد الجيدة لضمان أفضل استخدام ممكن للمدخلات المقدمة، مما يُرسى أسس التكتيف المستدام للإنتاج في المستقبل؛
- ٢- العمل على تحسين البنية الأساسية، مثل نُظم الري والبنية الأساسية للأسواق، وتحسين الطرق الريفية؛
- ٣- تعزيز المعرفة التقنية لكيفية إضافة قيمة للمنتجات النهائية القابلة للتسويق التي ينتجها المزارعون من ذوي الحيازات الصغيرة بزراعة أنواع محاصيل أعلى جودة وأعلى غلة أو باستخدام أساليب التجهيز لتنوع المنتجات، وتيسير إبرام عقود إمداد مع الشركات الزراعية تكون مأمونة ومفيدة للمزارعين؛
- ٤- الحد من الفواقد (التي تصل في بعض الأحيان إلى خمس محصول الحصاد) من خلال تحسين المناولة والطنن والتخزين، وحماية المحاصيل والثروة الحيوانية من الآفات والاعتلال والمرض (مثلاً عن طريق نُظم الإدارة المتكاملة للآفات)، واتخاذ تدابير للحد من أثر الكوارث الطبيعية.



المساعدة الإنمائية الرسمية



ويوجد مجال ما لزيادة الإمدادات الغذائية من الإنتاج المحلي في الأجل القصير. وينبغي أن يركز الدعم بوجه خاص على تمكين المنتجين الريفيين الفقراء - الأقل قدرة على الاستجابة لتغير إشارات السوق - من زيادة إنتاجهم واغتنام الفرصة التي يتيحها ارتفاع أسعار السلع. ولكن، في حقيقة الأمر، انخفض إنتاج الحبوب في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (باستثناء الصين والهند) بنسبة قدرها ٢,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧. بينما كانت الأسعار الدولية آخذة في الارتفاع. وما زالت الغلات في كثير من تلك البلدان أقل كثيراً من بقية العالم، بالنظر إلى تخلفها في ما يتعلق باستخدام الأسمدة، والأنواع العالية الغلة، والري، والإدارة المتكاملة للمغذيات والآفات، والحرث الذي يحافظ على التربة. والمساعدة الدولية يمكن أن تساعد على توفير البذور والأسمدة الضرورية.

دعم الاستثمار في الزراعة

إن حادثة ارتفاع أسعار الأغذية هي بمثابة تذكرة بهشاشة التوازن بين الإمدادات الغذائية العالمية واحتياجات سكان العالم المتزايدة، وتذكرة أيضاً بأن الزراعة كانت موضع تجاهل في الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الفقر. ومن ثم، بينما تتمثل الحاجة الفورية في الحيلولة دون معاناة الإنسان من الجوع وسوء التغذية وكذلك استحداث استجابة سريعة على جانب العرض من أجل إعادة توازن أفضل بين عرض الأغذية والطلب عليها، فإن هذا يجب أن يكون مصحوباً بتدابير في الأجل المتوسط تسفر عن نمو زراعي مستدام. ويوجد مجال وافر لتحقيق زيادات كبيرة في الإنتاج والإنتاجية الزراعيين في البلدان النامية. فالإنتاج والإنتاجية لم يشهدا أي نمو بسبب انخفاض الموارد التي توجه إلى الزراعة. وثمة حاجة إلى زيادة الاستثمار العام والخاص في الزراعة في البلدان النامية. ويلزم استثمار أكبر كثيراً، خاصة من أجل إدارة المياه، والطرق الريفية، والتسويق، ومرافق التخزين، وكذلك البحوث والإرشاد، ومع ذلك فإن الاستثمار في زيادة الإنتاجية الزراعية

وقد نجم الانخفاض في الموارد المخصصة للزراعة، إلى حد كبير، عن الانخفاض الحاد في المساعدة الخارجية للزراعة. فمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، أي التدفقات على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف معاً، زاد زيادة حادة

كان متجهاً إلى الهبوط. وعلاوة على ذلك، كان هناك تباطؤ في الاستثمار في المراكز الدولية للبحوث الزراعية حتى مع نشوء تحديات جديدة، من قبيل تغير المناخ وتزايد الطلب على المواد الأولية التي تستخدم في إنتاج الوقود الحيوي.

نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية المخصصة للزراعة



من ٤٣ ٩٤٩ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٧ إلى ١٢٠ ٩٤٢ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦ (وهاتان القيمتان هما بالسعر الحالي للدولار الأمريكي). وارتفعت أيضاً المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للإنفاق في قطاع الزراعة، وإن يكن بدرجة أبطأ، مما يربو قليلاً على ٣٠٠٠ مليون دولار أمريكي إلى نحو ٤٠٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦. ولكن، كنسبة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية، استمر هبوط قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأغراض الزراعة، حيث انخفضت من ٧ في المائة في عام ١٩٩٧ إلى أقل من ٤ في المائة بدءاً من عام ٢٠٠٢ فصاعداً. ولكن عام ٢٠٠٦ يشير إلى حدوث زيادة طفيفة في نسبة مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة.

ومن اللازم أن تعتمد الجهات المانحة إلى زيادة حصة المساعدة الإنمائية الرسمية التي توجّه إلى الزراعة. وقد أبدت جهات مانحة كثيرة استعدادها لتقديم أموال إضافية، وقدمت تعهدات بالتصدي للمشاكل الزراعية ولمشاكل الأمن الغذائي الملحة والطويلة الأجل التي تعاني منها البلدان النامية، وذلك في المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي الذي نظّمته المنظمة في يونيو/حزيران ٢٠٠٨. ومن المهم الحفاظ على هذه الالتزامات على الرغم من الأزمة المالية والركود العالمي. وبوجه أعم، من اللازم أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات ملموسة لزيادة قدرته على الاستجابة بطريقة منسّقة وسريعة للطلبات من جانب البلدان النامية ليس للحصول على دعم مالي فحسب، بل أيضاً للحصول على مساعدة فنية لإنعاش النمو الزراعي على الأجل الطويل. ولكن، من اللازم أيضاً أن تتصرف حكومات البلدان النامية بتخصيص موارد إضافية للزراعة من ميزانياتها القطرية وبتنفيذ سياسات تفضي إلى استثمار القطاعين الخاص والعام في الزراعة.

تحسين بيئة السياسات

علاوة على الحاجة إلى ضمان الحصول على مدخلات الإنتاج الرئيسية، يُعتبر وجود بيئة مواتية على صعيد السياسات أمراً حاسماً إذا كان المراد

للمنتجين أن يستجيبوا للفرص التي يتيحها ارتفاع أسعار الأغذية وأن يقوموا بتوظيف الاستثمارات اللازمة لزيادة الإنتاجية والإنتاج. ولكن، كما ذكر سابقاً، أدت بعض التدابير التي اتخذتها البلدان النامية للتأقلم مع تزايد أسعار الأغذية إلى إعاقة حدوث استجابة كبيرة على جانب العرض. ولذا، ثمة حاجة إلى العمل على زيادة الاتساق بين السياسات على الصعيد القطري. وفي بعض الحالات، كانت الاختيارات السيئة بشأن السياسات ترجع فقط إلى الافتقار إلى معلومات يمكن التعويل عليها بشأن متغيرات السوق الرئيسية، مثل الإمدادات المتوافرة والأسعار، ولا سيما المخزونات العامة والخاصة على حد سواء. وتوجد حاجة عاجلة إلى إقامة نظام دولي شامل وموثوق به للمعلومات المتعلقة بالأسواق لكي يوفر أساساً أقوى لجعل الخيارات المتعلقة بالسياسات خيارات أكثر كفاءة.

ويمكن أن تسدي المنظمات الدولية المشورة بشأن السياسات وتقديم الدعم للبلدان النامية للتخفيف من أثر ارتفاع أسعار الأغذية، وتحسين حالة الأمن الغذائي، وحماية أصول الإنتاج، بما في ذلك الأراضي، للأسر الريفية الفقيرة وتمكينها من الاستفادة من الفرص التي يتيحها ارتفاع أسعار الأغذية. وبإمكان منظومة الأمم المتحدة أن تنشر الخبرة وأفضل الممارسات لمساعدة البلدان على إعداد أطرها واستراتيجياتها على صعيد السياسات. وهذا يمكن أن يشمل:

- المساعدة على تصميم نظم رصد انعدام الأمن الغذائي والتعرض لخطره؛
- تحديد وتقييم فعالية التدابير البديلة التي يمكن أن تحسّن قدرة المنتجين على الاستجابة لتحسّن إشارات السوق؛
- تقييم أثر تغيير الدعم المقدم للسلع الغذائية، والضرائب عليها؛
- تحليل كيفية استخدام النظم القائمة لتوزيع الأغذية استخداماً فعالاً وتحديد أنسب المعايير التي تستهدف مبيعات الأغذية للفئات المعرضة للخطر؛
- تقييم الدور الملائم للاحتياطيات الغذائية للحد من تقلبات الأسعار أثناء سنة واحدة ومن أوجه النقص الطارئة؛
- تحديد أجدى وسيلة لتمكين القطاع الخاص من المشاركة بطريقة أوفى في التنمية



الزراعية، والقيام، على وجه الخصوص، بدور بالغ الأهمية في تجارة الأغذية وعرض المدخلات الزراعية.

وقد تكون أيضاً لاستخدام تدابير السياسات التجارية لزيادة الإمدادات الغذائية المحلية انعكاسات بالنسبة للبلدان الأخرى، لا سيما في حالة تقييدات الصادرات. وهذا يعني الحاجة إلى تحسين تنسيق السياسات دولياً، وهو أمر يمكن أن تيسره المنظمات الدولية. وتندرج سياسات التجارة الدولية ضمن اختصاص منظمة التجارة العالمية، التي توفر قواعد، وهي قواعد قيد التفاوض الآن في جولة الدوحة، السياق لاستجابات السياسات التجارية لارتفاع أسعار الأغذية. ويرد في ما يلي مزيد من المناقشة لقواعد منظمة التجارة العالمية.

واحتمال إدخال تغييرات على صعيد السياسات لزيادة الإمدادات الغذائية وإبطاء زيادة الأسعار ليس احتمالاً قائماً في البلدان النامية الفقيرة فقط. فإذا كان إنتاج الوقود الحيوي يستأثر بالمخزجات والموارد التي كانت ستساهم لولا ذلك في الإنتاج الغذائي، ويبدو أن هذه هي الحالة فعلاً، فإن التخفيض في الإعانات أو أهداف الاستخدام من شأنه أن يصحح أي أوجه تشوّه في الأسواق. وكما ذكر سابقاً، تمثل سوق الوقود الحيوي الناشئة مصدراً جديداً وكبيراً للطلب على بعض السلع الزراعية، مثل السكر والذرة والكاسافا والبطور الزيتية وزيت النخيل، التي هي أيضاً أغذية أساسية. ويُعتبر أن قدراً كبيراً من تحويل السلع الغذائية إلى إنتاج الوقود الحيوي هو أمر تقف وراءه السياسات، لا سيما الإعانات. وثمة مسألة تجري مناقشتها مناقشة نشطة وهي توافق إعانات الوقود الحيوي مع قواعد منظمة التجارة العالمية. والمسألة الأخرى ذات الصلة هي التأثير غير المباشر لإعانات إنتاج الوقود الحيوي على أسعار الأغذية وما إذا كانت هذه الإعانات تمثل دعماً شاملاً من زاوية اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الزراعة أو غيره من الاتفاقات. وعدا عن هذه الجوانب القانونية توجد أيضاً المسألة الأخلاقية المتعلقة بما إذا كان ينبغي إزالة الإعانات التي تُعتبر قانونية تماماً من منظور منظمة التجارة العالمية إذا كان لتلك الإعانات أثر سلبي على الإمدادات الغذائية والفقير وانعدام الأمن الغذائي.

ضمان دعم قواعد منظمة التجارة العالمية للتدابير على صعيد السياسات التي ترمي إلى الاستجابة للأزمات الغذائية مستقبلاً

لقد كانت إحدى المشاكل التي تناولها اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة هي الإنتاج المفرط وما ينجم عنه من تشوهات تجارية تتسبب فيها الإعانات المحلية وإعانات التصدير. وتواصل جولة الدوحة عملية الإصلاح على غرار خطوط مماثلة. وثمة سؤال يُطرح في سياق أسعار الأغذية المرتفعة وهو ما إذا كانت بعض القواعد التجارية تتطلب إعادة النظر فيها لكي تتمكن الحكومات والمجتمع الدولي من الاستجابة على نحو أفضل للأزمات الغذائية التي تحدث مستقبلاً. ومن الأمثلة على ذلك القواعد التي تتعلق بتقييدات الصادرات وفرض ضرائب على الأغذية الأساسية. ومع أن فرض ضرائب على الصادرات ليس منظماً إما بقواعد اتفاق جولة أوروغواي بشأن الزراعة أو بقواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤، فإن النظام الحالي بشأن تقييدات الصادرات ضعيف نوعاً ما، حيث يدعو المصدر فقط إلى تقديم إخطار مسبق وإلى إيلاء الاعتبار الواجب لتأثيرات التقييد على المستورد. وأحد مخاطر النظام الضعيف المتعلق بتقييدات الصادرات أنه يثير الشكوك بشأن إمكانية الاعتماد على السوق العالمية كمصدر للإمدادات الغذائية.

ومن المرجح جعل القواعد المتعلقة بالمعونة الغذائية أكثر صرامة إذا اُختتمت جولة الدوحة بنجاح. ومع أن هذا قد يمنع التحايل على إعانات الصادرات، فإن مشاريع الأحكام المتعلقة بالمعونة الغذائية خارج حالات الطوارئ - على الأرجح أثناء حالات مثل حالة ارتفاع أسعار الأغذية - قد تلزم إعادة النظر فيها لكي تنطوي على مطلقاً ملائمة لتيسير توفير المعونة الغذائية في الوقت المناسب في هذه الفترات أيضاً.

على أقل البلدان نمواً وعلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية (قرار مراكش). وعدا عن أقل البلدان نمواً، توجد بلدان أخرى كثيرة من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض غير مدرجة بين البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية ولكنها تتطلب أيضاً معاملة خاصة أو الحصول على المعونة الغذائية، وانتمانات التصدير، وتسهيل التمويل الغذائي، وما إلى ذلك. وقد استُخدمت الأزمة الحالية لارتفاع أسعار الأغذية للدعوة إلى حسم عاجل لمفاوضات جولة الدوحة والدعوة أيضاً ضد أي تخفيضات إضافية في الحماية قد تنتج عن اتفاق جديد. وأولئك الذين يدعون إلى اتفاق جوهري من أجل زيادة تحرير الأسواق الزراعية أفادوا بأن المستويات الحالية للحماية والدعم أدت إلى هبوط أسعار الأسواق العالمية وإلى تقليص الحوافز التي تدفع إلى الاستثمار في زيادة إنتاج الأغذية في كثير من البلدان المستوردة للأغذية، مما ساهم في الطفرات التي حدثت مؤخراً في فواتير الواردات. أما أولئك الذين يعارضون زيادة تحرير الأسواق الزراعية فقد أشاروا إلى قرانين على أن التحرير من شأنه أن يسفر عن ضغط صعودي على الأسعار مع انخفاض الإنتاج الفائض في البلدان التي تقدّم دعماً للإنتاج الزراعي. وربما كان الأهم من ذلك أنهم أثاروا مخاوف من أن زيادة الحد من حيز السياسات المتاحة للبلدان النامية لتوفير حماية كافية من أجل تشجيع تنمية الزراعة لديها، من شأنها أن تسفر عن حدوث مزيد من التخفيضات في الاستثمار في القطاع، مما قد يجعل البلدان أكثر عرضة لزيادات سريعة في فواتير وارداتها الغذائية في الأزمات المقبلة. وقد كان من الآليات المقترحة لحماية القطاعات الزراعية المعرضة للخطر آلية الضمانات الخاصة، التي ثبت أنها كانت حجر العثرة الذي أدى إلى انهيار المفاوضات في يوليو/تموز ٢٠٠٨.

وبوجه عام، يبدو أن القواعد الحالية لا تقيّد الاستجابات على صعيد السياسات لارتفاع أسعار الأغذية، وأن مشروع الاتفاق الذي كان قيد التفاوض ليس من المرجح أن يكون قد غيّر هذه الحالة. ومع ذلك، فإن قواعد كثيرة يمكن تحسينها وتعزيزها للعمل على إيجاد استجابات مستقبلاً على صعيد السياسات تكون أنسب للبلدان المنفّذة

ولشركائها أيضاً في منظمة التجارة العالمية. ويتيح الطريق المسدود الموجود حالياً فرصة لإجراء مزيد من النقاش والتفاوض بشأن القواعد والاتفاقات التي يمكن أن تقلل من التأثيرات السلبية المحتملة لأزمات أسعار الأغذية مستقبلاً.

نظام للضمانات العالمية لتسهيل الإمدادات

تترك الارتفاعات الحادة في الأسعار العالمية للأغذية أكبر أثر سلبي لها على البلدان التي تعتمد على الواردات الغذائية لتوفير حصة كبيرة من إمداداتها الغذائية المحلية، وتؤثر، في أوساط تلك البلدان، تأثيراً سلبياً حتى بدرجة أكبر على كثير من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ولتحسين الأمن الغذائي لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض (تشمل القائمة الحالية للمنظمة لتلك البلدان ٨٢ بلداً) وتمكينها من تجنب السياسات الباهظة التكلفة الخاصة بتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، فمن اللازم وجود نظام يعول عليه لضمان الإمدادات الغذائية لهذه البلدان ويستند إلى أساس ثنائي ويمكن أن يستند إلى أساس متعدد الأطراف. ويمكن إقامة هذا النظام بالرجوع إلى "بروتوكولات التعاون" المتفق عليها، مثلما فعلت الوكالة الدولية للطاقة إلى حد كبير في ما يتعلق بالبترول. ومن الممكن استكشاف نظام بروتوكولات كهذه والاتفاق عليه من جانب جميع المعنيين في منظمات دولية أو إقليمية ملائمة. ومن شأن هذه البروتوكولات أيضاً أن توفر شكلاً محسناً للتعاون الدولي وينبغي أن تفضي إلى حالة يستفيد فيها جميع الأطراف.

ما هو دور الاحتياطات الغذائية الإقليمية؟

لقد حفز الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية الناجم جزئياً عن المستويات المنخفضة من مخزونات الحبوب العالمية على إجراء مناقشة بشأن دور الاحتياطات الغذائية الإقليمية، للمساعدة على التخفيف من حالات نقص الأغذية والحد من تقلب الأسعار. فالاحتياطات الغذائية الإقليمية، إذا جرى تنسيقها وإدارتها على النحو السليم، يمكن أن تساعد البلدان المعتمدة على الواردات الغذائية

بوجه خاص في الحصول على الغذاء بأسعار مستقرة، لا سيما في أوقات الأزمات. وعلى الرغم من أن المفهوم مترسخ جيداً، فإن تنفيذ هذه المخططات تعوقه الحاجة إلى اتفاق سابق في ما بين الأطراف المهتمة والمشاركة في الإدارة، وهو أمر صعب. وحالياً، لا يوجد سوى بضعة مخططات من هذا القبيل، ومن دواعي الأسف أن التجربة المتعلقة بهذه المخططات لم تكن مرضية. فعلى سبيل المثال، إن التجربة المتعلقة بمرفق صندوق النقد الدولي لتمويل المخزونات الوقائية، وهو آلية لتيسير تكوين المخزونات الوقائية، قد أظهرت أن التثبيت المتواضع للأسعار الذي تحقق عملياً بواسطة المخزونات الوقائية كانت تفوقه عادة تكاليف تلك المخزونات (IMF, 1999). كذلك، لم يشهد احتياطي الأرز الخاص بحالات الطوارئ لدى رابطة أقطار جنوب شرق آسيا، وهو مخطط احتياطي غذائي أقامته هذه الرابطة، إلا ما يصل إلى ٨٧ ٠٠٠ طن كاحتياطات، وهو ما يعادل حجم الاستهلاك لمدة ٠,٤ يوم واحد (٠,١ في المائة من الطلب الإجمالي) لبلدان الرابطة (MAFF, 2005)، ومن ثم لم يكن له أي تأثير على أسعار الأرز. وربما كان من الأفضل استخدام الاحتياطات الغذائية لتيسير توافر الأغذية أثناء حالات نقص الأغذية الشديد بدلاً من استخدامها لتثبيت أسعار الأغذية، الذي يتطلب توافر موارد لتمويل الواردات. ومن ثم، يمكن أن يتمثل نهج أصلح عملياً في التعامل مع مخاطر أسعار الأغذية في إنشاء اليات أو تسهيلات لمساعدة البلدان في تمويل وارداتها الغذائية، لا سيما أثناء حالات الطوارئ الشديدة المفاجئة.

مسألة وجود ترتيب عالمي

ضمان تمويل الواردات الغذائية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية

لقد كانت مسألة الصعوبات المحتملة في تمويل المستويات العادية من الواردات الغذائية أثناء الأزمات الغذائية شاغلاً متكرراً للبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية منذ التفاوض على جولة أوروغواي، مما أسفر عن قرار مراكز



وتتمثل إحدى أدوات الاستجابة المذكورة في قرار مراكش في تسهيلات دولية لتمويل الأغذية. وقد كشف العمل الذي قامت به منظمة الأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) منذ جولة أوروغواي عن عدد من المعوقات التي تواجه البلدان النامية المستوردة في أوقات وجود احتياجات زائدة لديها إلى استيراد الأغذية (بسبب الهزات المحلية) أو ارتفاع الأسعار الدولية. وأحد أشد هذه المعوقات هو حدود الائتمان والانكشاف المالي التي تفرضها المؤسسات الممولة للصادرات (البنوك بصفة رئيسية) على نفسها للتمويل المتجه إلى بلدان نامية شتى. وفي أوقات نشوء احتياجات تمويلية زائدة، مثل تلك التي صاحبت فترة ارتفاع أسعار الأغذية مؤخراً، تمنع هذه الحدود المصدريين في القطاع الخاص إلى أقل البلدان نمواً وإلى البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية وكذلك تمنع المستوردين في تلك البلدان من الحصول على خطابات الائتمان الملائمة لتمويل الصادرات والواردات حتى إذا كانت لدى مستوردي البلدان النامية القدرة على سداد ثمنها. والفكرة التي انبثقت من هذا المنطق هي إقامة نظام ضمانات عامة (متفق عليها قطرياً أو دولياً) للمؤسسات المالية (في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء) لزيادة الحدود القصوى الائتمانية ذات الصلة في إطار شروط محددة.

وهذا المفهوم، في حد ذاته، ليس ثورياً. ففي السنوات الأخيرة، أدخل كل من البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة المالية الدولية، ومصرف التنمية في البلدان الأمريكية، ومصرف التنمية الآسيوي مخططات مماثلة "لتيسير التجارة" لزيادة قدرة السوق على مواجهة المخاطر. وعلى صعيد ثنائي، هذا ما يقوم به منذ سنوات بنك الولايات المتحدة للتصدير والاستيراد، ووزارة الزراعة في الولايات المتحدة، وبعض الجهات الأخرى. ولكن القليل من هذا كان موجهاً إلى مستوردي الأغذية في أقل البلدان نمواً وفي البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. ولا توجد في هذه المخططات عناصر سليمة لبناء قدرات البنوك المحلية، التي كثيراً ما تكون أضعف حلقة في السلسلة. وعلاوة على ذلك، وقّعت بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

التزاماً بإقامة آلية على هذا النحو في الفترة المؤدية إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية. وفي ذلك السياق، اقترحت منظمة الأغذية والزراعة والأونكتاد في عام ٢٠٠٥، في ورقة عُمت على الوفود في جنيف، إنشاء مرفق لتمويل الواردات الغذائية. ولن ينطوي هذا المرفق على إنشاء أي مؤسسة جديدة أو على موارد مالية إضافية. فهو يوفر، بالأحرى، ضمانات إضافية، باستخدام المرافق القائمة المتعددة الأطراف، لبنوك تمويل الصادرات والواردات ذات الصلة في البلدان المصدرة وأيضاً في البلدان المستوردة من أجل مواجهة تكلفة فواتير الواردات الغذائية الزائدة (الإضافية) أثناء فترة وجود فواتير زائدة للواردات الغذائية. وسيقدم تمويل للتجار عن طريق البنوك المركزية والتجارية مع تقديم حكومة البلد المقترض ضمانات سيادية. وسيستخدم المرفق ضمانات الجهات المانحة لتمكين البنوك من تقديم الائتمان ذي الصلة. وعلى الاختلاف من بعض مخططات التمويل الدولية الحالية، لن يكون الإقراض مقيداً بأي شروط (مثل انخفاض ميزان المدفوعات الخاص بالبلد المقترض). ولكن، تماشياً مع قرار مراكش، يمكن منح قرض على سبيل الأولوية لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية التي تواجه أزمات غذائية. وقد قدرت المنظمة أن نظاماً لضمانات من هذا القبيل كان سيلزم على امتداد الفترة ١٩٧٤-٢٠٠٣ لضمان "تمويل زائد" لا يتجاوز ٢ في المائة من مجموع تكاليف الواردات الغذائية لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية. وبالنظر إلى التحفظات بشأن إمكانية الحفاظ على الاحتياطيات الغذائية المادية، ربما يكون الوقت قد حان في سياق الزيادات التي حدثت مؤخراً في أسعار الأغذية لإعادة النظر في الأساس المنطقي لهذا الاقتراح واستكشاف الكيفية التي يمكن بها تنفيذه عملياً.

تعبئة العمل الدولي

ناقش المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي، الذي عُقد في يونيو/حزيران ٢٠٠٨، الحاجة إلى عمل دولي لمساعدة البلدان النامية التي تعاني من العواقب

السلبية لارتفاع أسعار الأغذية والأشكال التي يمكن أن تتخذها هذه المساعدة. وقد اجتمع في هذا المؤتمر ممثلو ١٨١ بلداً، من بينهم ٤٣ من رؤساء الدول وأكثر من ١٠٠ من الوزراء والممثلين الرفيعي المستوى للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، لاستعراض القضايا ومعالجة التحديات التي يمثلها ارتفاع أسعار الأغذية. وقد أهاب إعلان المؤتمر الرفيع المستوى بالمجتمع الدولي أن يعمد إلى زيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية الأكثر تأثراً سلبياً بارتفاع أسعار الأغذية وذلك عن طريق برنامج عمل عاجل ومنسق. وحثت الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية على توفير دعم لميزان مدفوعات وميزانية بلدان الدخل المنخفض المستوردة للأغذية، وضمان توافر الموارد الكافية لدى الوكالات الدولية لتوسيع وتحسين برامجها الخاصة بالمساعدة الغذائية ودعم شبكات الأمان. ودعا الإعلان إلى تقديم المساعدة إلى البلدان لكي تضع وتنفذ سياسات وتدابير تساعد المنتجين على زيادة الإنتاج. وقد ثبت أن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الأكثر إثارة للنزاع والتي تحيط بالوقود الحيوي وعلاقته بتوافر الأغذية وأسعارها، هو أمر صعب، ويستدعي إجراء بحوث أكثر تفصيلاً.

ومع أن المؤتمر الرفيع المستوى لم يكن المقصود منه أن يكون مناسبة لإعلان التبرعات، فإن عدداً من البلدان المانحة والمنظمات المالية الدولية اغتنم الفرصة ليعلن عن دعم مالي إضافي كبير تجاوز مجموع ١٢ مليار دولار أمريكي. وربما كان الأهم حتى من ذلك في الأجلين المتوسط والطويل أن محصلة المؤتمر تشير إلى اعتراف جديد بأهمية الزراعة، وإعادتها إلى مكانتها المحورية على جدول الأعمال الإنمائي، وأهمية وجود التزام يعكس مسار الاتجاه الهبوطي في المعونة الإنمائية المركزة على الزراعة. ودعا المؤتمر بوضوح إلى زيادة الإنتاج الغذائي والاستثمار في الزراعة من أجل كفالة الأمن الغذائي.

الجدول ١ الاستجابات على صعيد السياسات لارتفاع أسعار السلع في بلدان مختارة

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى														السياسات								
نيجيريا	البيجور	ناميبيا	موزامبيق	ملاوي	مدغشقر	ليبيريا	ليسوتو	كينيا	غينيا - بيساو	غينيا	غانا	إثيوبيا	إريتريا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	كوت ديفوار	تشاد	جمهورية أفريقيا الوسطى	الكاميرون	بوروندي	بوركينافاسو	بنن	أنغولا
بشأن الاستهلاك																						
					■			■				■		■		■		■	■			
			■									■										
					■			■				■										
					■			■				■								■		■
					■			■				■								■		■
■	■				■							■						■		■	■	
					■															■		
بشأن الإنتاج																						
																			■	■	■	
■	■		■					■	■			■										
■																						
■	■				■			■														
بشأن التجارة																						
					■	■					■	■										
																				■		
																				■	■	
■	■				■															■	■	
السياسات الأخرى																						
■	■		■		■			■				■		■			■		■	■		



آسيا				أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي										الشرق الأدنى وشمال أفريقيا																										
الصين	كمبوديا	بنغلاديش	أفغانستان	بيرو	نيكاراغوا	المكسيك	هندوراس	هايتي	غواتيمالا	السلفادور	إكوادور	الجمهورية الدومينيكية	كوبا	شيلي	البرازيل	بوليفيا (دولة - المتعددة التوحيات)	الأرجنتين	اليمن	تونس	المملكة العربية السعودية	المغرب	موريتانيا	لبنان	الأردن	العراق	مصر	الجزائر	زيمبابوي	زامبيا	جمهورية تنزانيا المتحدة	أوغندا	سوازيلند	السودان	جنوب أفريقيا	الصومال	مدير البنون	السنگال			
		■	■		■			■			■				■																									
■																			■							■														
	■	■																																						
■						■	■																																	
■		■						■				■							■							■														
			■																																					
■																■					■																			
■		■	■													■						■																		
■																																								
■																																								

- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: رفع سعر الفائدة للحد من التضخم

السودان

- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية

سوازيلند

أوغندا

- التغذية في المدارس/المستشفيات: وجبة (تشمل الذرة واللبن)
- خفض الضرائب على المنتجين: الذرة
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: زيادة الاستثمار في الزراعة

جمهورية تنزانيا المتحدة

- فرض حظر على الصادرات: الذرة والسلع الزراعية الأخرى
- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: الذرة
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: تحسين الإنتاجية الزراعية

زامبيا

- إعانات المدخلات: الذرة
- فرض حظر على الصادرات: الذرة
- حصص الصادرات/التحكم في الصادرات: الذرة
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: زيادة الاستثمار في الزراعة

زيمبابوي

- التحكم في سعر المستهلكين وتثبيتته: الذرة والذرة الرفيعة والقمح
- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية

ناميبيا

- الغذاء مقابل العمل: الوجبة الأساسية (التي تمثل الذرة أساسها واللبن)

النيجر

- التحكم في سعر المستهلكين وتثبيتته: الحبوب
- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية
- إعانات المدخلات: قيد النظر في ما يتعلق بالحبوب الغذائية
- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: الأرز
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: تحسين الإنتاجية الزراعية

نيجيريا

- التحكم في سعر المستهلكين وتثبيتته: الحبوب
- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية
- إعانات الإنتاج: الأرز
- إعانات المدخلات: إنتاج الأرز (تقديم البذور والأسمدة مجاناً)
- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: الأرز
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: تحسين الإنتاجية الزراعية

النيجال

- دعم سعر المستهلكين: الأرز والقمح
- التحكم في سعر المستهلكين وتثبيتته: الأرز والقمح
- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: دقيق القمح
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: تحسين الإنتاجية الزراعية

سيراليون

- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: تحسين الإنتاجية الزراعية

الصومال

جنوب أفريقيا

- تحويلات نقدية: للمعرضين للخطر
- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية

- التغذية في المدارس/المستشفيات: الوجبة الأساسية
- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية
- إعانات المدخلات: الإنتاج الزراعي: قرض حكومي
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: تحسين الإنتاجية الزراعية (رؤية كينيا حتى عام ٢٠٢٠)

ليسوتو

- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية

ليبيريا

-

مدغشقر

- المعونة الغذائية الطارئة والموجهة: الأرز ودقيق القمح واليسكوت
- الغذاء مقابل العمل: الوجبة الأساسية والقوائم الغذائية
- التغذية في المدارس/المستشفيات: الوجبة الأساسية (الأرز والخبز واللبن)
- التحكم في سعر المستهلكين وتثبيتته: الأرز
- خفض/إلغاء ضرائب الاستهلاك: الأرز
- إعانات المدخلات: إنتاج الأرز
- فرض حظر على الصادرات: الأرز
- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: الأرز
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: تحسين الإنتاجية الزراعية؛ وتنوع مصادر وطرق إعداد الأغذية الأساسية (مثلاً خطة للتوسع في إنتاج الذرة الرفيعة)

ملاوي

- فرض حظر على الصادرات: الذرة

موزامبيق

- تحويلات نقدية: للمعرضين للخطر
- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: تحسين الإنتاجية الزراعية

جمهورية أفريقيا الوسطى

- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: تحسين الإنتاجية الزراعية

تشاد

- المعونة الغذائية الطارئة والموجهة: الأغذية الأساسية (البذور الغذائية) للمعرضين للخطر

كوت ديفوار

-

جمهورية الكونغو الديمقراطية

- المعونة الغذائية الطارئة والموجهة: الأغذية الأساسية (البذور الغذائية) للمعرضين للخطر
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: تحسين الإنتاجية الزراعية

إريتريا

-

إثيوبيا

- المعونة الغذائية الطارئة والموجهة: الحبوب للمعرضين للخطر
- تحويلات نقدية: للمعرضين للخطر
- الغذاء مقابل العمل: الغذاء (الحبوب) للمعرضين للخطر
- دعم سعر المستهلكين: الحبوب
- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية
- فرض حظر على الصادرات: الحبوب
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: الغذاء مقابل الأصول؛ وتحسين الإنتاجية الزراعية

غانا

-

غينيا

- فرض حظر على الصادرات: جميع السلع الزراعية (بما فيها الثروة الحيوانية)

غينيا - بيساو

-

كينيا

- المعونة الغذائية الطارئة والموجهة: الأغذية (الذرة واللبن) للأشد فقراً



الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

الجزائر

- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: الاستثمار الطويل الأجل في الزراعة

مصر

- تحويلات نقدية: للمعرضين للخطر
- دعم سعر المستهلكين: القمح والخبز وأغذية أخرى
- فرض حظر على الصادرات: الأرز
- حصص الصادرات/التحكم في الصادرات: السلع الزراعية الرئيسية (الأغذية الأساسية والألبان)
- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: الألبان وزيت الطعام والأرز

العراق

-

الأردن

- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: زيادة أجور بعض الموظفين المدنيين

لبنان

- دعم سعر المستهلكين: القمح

موريتانيا

- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: الأغذية بوجه عام

المغرب

- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية
- إعانات الإنتاج: العلف (للإنتاج الحيواني)
- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: القمح

المملكة العربية السعودية

- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: الألبان والزيت النباتية والقمح

تونس

- تحويلات نقدية: للمعرضين للخطر

اليمن

- دعم سعر المستهلكين: القمح

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

الأرجنتين

- فرض حظر على الصادرات: الذرة
- زيادة ضرائب التصدير: البذور الغذائية وفول الصويا والبذور الزيتية

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية
- فرض حظر على الصادرات: البذور الغذائية وفول الصويا واللحوم
- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: الذرة والأرز وزيت فول الصويا والقمح ومنتجات القمح واللحوم
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: تحسين الإنتاجية الزراعية

البرازيل

- المعونة الغذائية الطارئة والموجهة: الأغذية للمعرضين للخطر
- تحويلات نقدية: للمعرضين للخطر
- التغذية في المدارس/المستشفيات: وجبة
- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية
- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: القمح

شيلي

- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: تزايد واردات دقيق القمح من الأرجنتين

كوبا

-

الجمهورية الدومينيكية

-

إكوادور

- المعونة الغذائية الطارئة والموجهة: الأغذية للمعرضين للخطر
- التحكم في سعر المستهلكين وتثبيتته: القمح ودقيق القمح والخبز
- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: القمح ودقيق القمح من البلدان المجاورة

السلفادور

- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: دقيق القمح من البلدان المجاورة

غواتيمالا

- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: دقيق القمح من البلدان المجاورة

هايتي

- المعونة الغذائية الطارئة والموجهة: الأرز للمعرضين للخطر
- التحكم في سعر المستهلكين وتثبيتته: الأرز

هندوراس

- التغذية في المدارس/المستشفيات: وجبة (تشمل الذرة)
- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية
- فرض حظر على الصادرات: الذرة
- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: دقيق القمح من البلدان المجاورة

المكسيك

- التغذية في المدارس/المستشفيات: وجبة (تشمل الذرة)
- خفض/إلغاء التعريفات الجمركية على الواردات وحصص الواردات: الذرة
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: خطة لخفض أسعار الأسمدة بمقدار الثلث؛ والسماح بتجريب زراعة محاصيل محورة وراثيا (من بينها الذرة)

نيكاراغوا

- المعونة الغذائية الطارئة والموجهة: القمح وأغذية أخرى
- التحكم في سعر المستهلكين وتثبيتته: القمح
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: الابتكار في إعداد الطعام: إحلل الخبز المصنوع من البطاطس محل الخبز المصنوع من القمح

بيرو

- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية

آسيا

أفغانستان

- المعونة الغذائية الطارئة والموجهة: الأرز للمعرضين للخطر
- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية

بنغلاديش

- المعونة الغذائية الطارئة والموجهة: الأغذية للمعرضين للخطر
- الغذاء مقابل العمل: وجبة أساسية للمعرضين للخطر
- دعم سعر المستهلكين: الأرز
- التحكم في سعر المنتجين: الأرز
- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية
- فرض حظر على الصادرات: زيت النخيل وزيت فول الصويا

كمبوديا

- الغذاء مقابل العمل: وجبة أساسية (خاصة الأرز) للمعرضين للخطر
- فرض حظر على الصادرات: الأرز
- حصص الصادرات/التحكم في الصادرات: السلع الزراعية الرئيسية

الصين

- تحويلات نقدية: للمعرضين للخطر
- التغذية في المدارس/المستشفيات: الأغذية
- التحكم في سعر المستهلكين وتثبيتته: الأرز والقمح واللبن والبيض والخبز
- خفض الضرائب على المنتجين: البذور الغذائية
- إعانات الإنتاج: الأرز والثروة الحيوانية
- فرض حظر على تصدير المدخلات: الإنتاج الزراعي
- فرض حظر على الصادرات: الأرز والذرة
- حصص الصادرات/التحكم في الصادرات: السلع الزراعية
- زيادة ضرائب التصدير: البذور الغذائية
- مع تحقيق تأثيرات طويلة الأجل: التخفيف من المخاطر والتعويض عن الخسائر الناجمة عن إنفلونزا الطيور بالنسبة لإنتاج الدواجن

الجدول ٢ اتجاهات الأسعار الحقيقية للسلع

٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	متوسط ٢٠٠٥-٢٠٠٠	التسعينات	الثمانينات	السبعينات	مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية (١٠٠= ٢٠٠٠-١٩٩٨)
١٣٨	١١٦	١٠٩	١٠٦	١٠١	١٠٢	١٠٥	١٢٩	١٩٤	
٥٦٢	٥٧٨	٥٣٢	٤٧٨	٣٥١	٤٧٦	٥٥٩	٦٧٥	٧٤٦	الموز
٩٨	٩٩	١٠٥	١٠٤	٩٠	٩٦	١١٧	٨٤	٨٨	اللحم البقري
١١١	٦٩	٨٥	٧٤	٥٧	٦٨	٩٩	١٣١	١٦٤	الزبد
٧٤	٦٢	٦٢	٦٤	٧٥	٦١	٧٠	١٥٤	٣٥٢	الكاكاو
٨٩	٨٢	٧٩	٥٧	٤٩	٥٦	١٠٩	٢١٥	٣٢٢	البن
٦١	٥١	٥٠	٤٨	٦٤	٥٢	٨٢	١٢١	٢٠١	القطن
٦٠	٥٩	٥٨	٦١	٦٤	٧٠	٩٦	٩٨	١٠٤	الجلود
٣٧٧	٣٢٥	٣٥٦	٣٥٦	٣٢٦	٣٦٩	٣٨٠	٥٩٩	١٠٨٧	الجوت
١٣٥	١٠٤	٨٧	١٠٢	٩٨	٩٣	١٣٠	١٩١	٣١١	الذرة
٣٥٥	٣٦٨	٣٣٠	٣٧٦	٣٧٧	٣٣٤	٣٨٧	٤٥٢	٨٢٥	بذر اللنت
٣٧٨	٣٦٦	٣٥٤	٣٢٤	١٨٧	٢٠٣	٣٢٩	٥٠٤	٩٣٢	الأرز
٨١٣	٧٩٢	٧٨٠	٧٨٦	٦٥٤	٦٩٣	٨٠٢	٩٩٧	١٥٧٨	السيزال
١٤٣	١١١	٨٩	١٠٢	١٠٢	٩٤	١٢٤	١٨٢	٢٩٢	الذرة الرفيعة
٣١٩	٣٢٨	٣٤٢	٣٧٨	٣٤٨	٣٣٠	٣٩١	٤٣١	٧٤٢	فول الصويا
٨,٣٦	١٢,٦٠	٨,٧٢	٦,٥٣	٦,٦٣	٧,٥١	١٢,١٣	١٨,٩١	٣٧,٢٧	السكر
٤١٠	٣٥٨	٣٦٨	٣٩٤	٣٦٩	٣٥٩	٣٦٤	٤٧٠	١٠٠٤	عباد الشمس
م غ	١,٦٧	١,٤٤	١,٥١	١,٤١	١,٥٢	١,٩٦	٣,١٤	م غ	الشاي
٢٠٦	١٣٥	م غ	١٢٨	١٤٣	١٢٣	١٥٣	٢٣٧	٣٧١	القمح

ملاحظة: سنة الأساس هي ٢٠٠٠.

أساس أسعار فزادي السلع:

- الموز، إكوادور (بالدولار أمريكي للطن)؛
- اللحم البقري، استراليا، تكاليف التأمين والشحن (سيف)، الولايات المتحدة الأمريكية (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- الزبد، نيوزيلندا (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- الكاكاو، السعر حسب مؤشر منظمة الكاكاو الدولية (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- البن، السعر حسب مؤشر المنظمة الدولية للبن (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- القطن، الولايات المتحدة الأمريكية (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- الجلود، الولايات المتحدة الأمريكية (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- الجوت، بنغلاديش (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- الذرة، الولايات المتحدة الأمريكية (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- بذر اللنت، روتردام (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- الأرز، تايلند من الرتبة باء ١٠٠ في المائة (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- السيزال، شرق أفريقيا والبرازيل (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- الذرة الرفيعة، الأمريكية الصنفاء من الرتبة ٢ (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- فول الصويا، روتردام (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- عباد الشمس، أمستردام (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- السكر، الاتفاقية الدولية للسكر (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- الشاي، السعر المركب للشاي لدى المنظمة (بالدولار الأمريكي للكيلوغرام)؛
- القمح، الأرجنتين (بالدولار الأمريكي للطن).

م غ = بيانات غير متوافرة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.



الجدول ٣

الأسعار الشهرية للسلع، القيمة الاسمية

٢٠٠٧												
يناير/ كانون الثاني	فبراير/ شباط	مارس/آذار	أبريل/ نيسان	مايو/ أيار	يونيو/ حزيران	يوليو/ تموز	أغسطس/ أب	سبتمبر/ أيلول	أكتوبر/ تشرين الاول	نوفمبر/ تشرين الثاني	ديسمبر/ كانون الاول	مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية (١٩٩٨-٢٠٠٠=١٠٠)
١٣٥	١٣٨	١٣٩	١٤١	١٤٣	١٥٠	١٥٥	١٦٠	١٧٠	١٧٤	١٧٩	١٨٦	مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية (١٩٩٨-٢٠٠٠=١٠٠)
٦٣٩	٦٥٥	٦٤٨	٦٤٨	٦٨٩	٧٧٩	٧٣٤	٦٩٧	٦٦٥	٦٥٩	٦٥١	٦٤٨	الموز
١١٨	١١٩	١١٨	١١٨	١١٧	١١٩	١١٧	١١٨	١١٨	١١٦	١١٨	١٢٠	اللحم البقري
٨٨	٩٢	٩٤	١٠٧	١٠٠	١١٦	١٤٢	١٦٠	١٦٨	١٧٢	١٨٨	١٨٤	الزبد
١٧٠٢	١٨١٤	١٩٢٤	١٩٧٧	٢٠٠٥	٢٠١٧	٢١٥٣	١٩٠٢	١٩٣٨	١٩١٥	١٩٦٧	٢١١٣	الكاكاو
١٠٦	١٠٤	١٠٠	٩٩	١٠٠	١٠٧	١٠٦	١٠٨	١١٢	١١٦	١١٤	١١٨	البن
٥٩	٥٩	٥٩	٥٧	٥٥	٦٠	٦٤	٥٩	٦١	٦٤	٦٢	٦٦	القطن
٧٦	٧٨	٧٨	٧٨	٧٧	٧٣	٦٨	٦٧	٦٨	٦٧	٦٨	٦٨	الجلود
٣٣٠	٣٣٠	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٥	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٣٠	٣٥٠	٣٧٠	الجوت
١٦٤	١٧٧	١٧٠	١٥٠	١٥٩	١٦٥	١٤٦	١٥٢	١٥٨	١٦٣	١٧١	١٧٩	الذرة
٣٥٧	٣٤٩	٣٤٢	٣٤٥	٣٦٠	٣٧١	٤٠٧	٤٤٠	٤٨٦	٥١٨	٥٦٠	٥٩٤	بذر اللفت
٣١٨	٣٢٢	٣٢٥	٣٢٢	٣٢٥	٣٢٣	٣٢٧	٣٢٦	٣٢٢	٣٢٨	٣٥٨	٣٧٦	الأرز
٩٢٠	٩٢٦	٩١٨	٩٢٨	٩٣٩	٩٣٠	٩٣٠	٩٣٠	١٠٢٥	١٠٣٢	١٠٤١	١٠٤٢	السيغال
١٧٥	١٨٢	١٧٣	١٤٨	١٥٨	١٦٨	١٥٩	١٧٠	١٧٩	١٧٤	١٧٢	٢٠١	الذرة الرفيعة
٣٠٦	٣٢٣	٣٢٤	٣٢٠	٣٣٤	٣٦٢	٣٧٤	٣٨٦	٤٣٠	٤٤٥	٤٨٩	٥١٦	فول الصويا
١٠,٧	١٠,٨	١١,١	١١,٣	١١,٢	١١,٥	١١,١	١١,٧	١١,٤	١١,٤	١٢,٠	١٢,٣	السكر
٣٣٨	٣٣٩	٣٤٦	٣٦٨	٣٩٥	٤١٦	٤٥٦	٥١٣	٦٣٦	٦٩٧	٧١١	٧٠٤	عبّاد الشمس
١,٧٨	١,٧٨	١,٨٥	١,٨٤	١,٨١	١,٨٨	١,٩١	٢,٠٠	٢,١١	٢,١٥	٢,١٠	٢,١٧	الشاي
١٨٣	١٧٥	١٨٧	٢٠٩	٢١٩	٢٣٩	٢٤٩	٢٧٣	٣٢٥	٣٢١	٢٩٠	٣١٠	القمح

(يتبع)

الجدول ٣ (تتمة)
الأسعار الشهرية للسلع، القيمة الإسمية

٢٠٠٨								
يناير/ كانون الثاني	فبراير/ شباط	مارس/آذار	أبريل/ نيسان	مايو/ ايار	يونيو/ حزيران	يوليو/ تموز	أغسطس/ آب	
١٩٥	٢١٥	٢١٧	٢١٤	٢١٥	٢١٩	٢١٣	٢٠١	مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية (١٩٩٨-٢٠٠٠=١٠٠)
٦٨٩	٧٩٢	١٠٢٧	٩٦٧	٩٢٣	٨٦٨	٧٢٢	٧٩٩	الموز
١٢٢	١٢٩	١٣٣	١٣٧	١٥٤	١٦٢	١٧٦	١٦٩	اللحم البقري
١٨٤	١٨٤	١٨١	١٧٩	١٧٨	١٨٢	١٨٤	١٧١	الزبد
٢٢١٦	٢٥٢٣	٢٦٧٠	٢٦٢٨	٢٦٩٠	٣٠٢٢	٢٩٥٤	٢٨١٠	الكاكاو
١٢٢	١٢٩	١٣٦	١٢٧	١٢٧	١٢١	١٣٣	١٣١	البن
٦٨	٧١	٨٣	٧١	٦٨	٦٩	٧٠	٦٩	القطن
٦٥	٦٥	٦٦	٦٧	٦٧	٦٧	٦٨	م غ	الجلود
٣٨٣	٣٨٣	٤١٠	٤٦٠	٤٦٠	٤٦٠	٥١٠	٥١٠	الجوت
٢٠٦	٢٢٠	٢٣٤	٢٤٧	٢٤٢	٢٨١	٢٦٧	٢٣٢	الذرة
٦٤٥	٧٠٠	٧٥٨	٧٠٩	٧١٣	٧٢٢	٦٧٩	٥٩٦	بذر اللفت
٣٨٥	٤٦٣	٥٦٧	٨٥٣	٩٦٣	٨٧٠	٨٣٥	٧٨٧	الأرز
١٠٨٨	١٠٨٨	١٠٩٢	١١٤١	١١٤١	١١٤٢	م غ	م غ	السيزال
٢٢٦	٢٢٤	٢٣٠	٢٤٢	٢٤٢	٢٧٧	٢٣٤	٢١١	الذرة الرفيعة
٥٣٦	٥٧٩	٥٧٦	٥٥٦	٥٧٠	٦٢٥	٦٣٤	٥٥٧	فول الصويا
١١,٧	١٠,٧	٩,٨	٩,٨	٩,٢	٨,٠	٨,٦	٨,٥	السكر
٧٥٢	٨٢٦	٩٢٠	٩١٩	٧٨٥	٧٦٧	٧٦٧	٥٨٩	عباد الشمس
م غ	م غ	م غ	م غ	م غ	م غ	م غ	م غ	الشاي
٢٣٠	٢٦٥	٢٩٥	م غ	م غ	٢٦٣	٢٢٩	٣٠٧	القمح

ملاحظة: سنة الأساس هي ٢٠٠٠.

أساس أسعار فرادى السلع:

- الموز، إكوادور (بالدولار أمريكي للطن)؛
- اللحم البقري، استراليا، تكاليف التأمين والشحن (سيف)، الولايات المتحدة الأمريكية (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- الزبد، نيوزيلندا (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- الكاكاو، السعر حسب مؤشر منظمة الكاكاو الدولية (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- البن، السعر حسب مؤشر المنظمة الدولية للبن (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- القطن، الولايات المتحدة الأمريكية (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- الجلود، الولايات المتحدة الأمريكية (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- الجوت، بنغلاديش (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- الذرة، الولايات المتحدة الأمريكية (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- بذر اللفت، روتردام (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- الأرز، تايلند من الرتبة باء ١٠٠ في المائة (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- السيزال، شرق أفريقيا والبرازيل (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- الذرة الرفيعة، الأمريكية الصفراء من الرتبة ٢ (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- فول الصويا، روتردام (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- عباد الشمس، أمستردام (بالدولار الأمريكي للطن)؛
- السكر، الاتفاقيات الدولية للسكر (بالسننات الأمريكية للطن)؛
- الشاي، السعر المركب للشاي لدى المنظمة (بالدولار الأمريكي للكيلوغرام)؛
- القمح، الأرجنتين (بالدولار الأمريكي للطن).

م غ = بيانات غير متوافرة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.



لمزيد من الإطلاع والمعلومات

- FAO.** 2007. *The State of Agricultural Commodity Markets 2006*. Rome (also available at www.fao.org/SOF/soco).
- FAO.** 2008a. *The State of Food Insecurity in the World 2008*. Rome (also available at www.fao.org/SOF/sofi).
- FAO.** 2008b. *Food Outlook* (available at www.fao.org/giews/english/fo/index.htm).
- FAO.** 2008c. *High-Level Conference on World Food Security: the challenges of climate change and bioenergy, 3–5 June 2008, Rome*. Report on the Conference (available at www.fao.org/foodclimate/conference/en).
- FAO.** 2008d. *The State of Food and Agriculture 2008*. Rome (also available at <http://www.fao.org/SOF/sofa>).
- FAO.** 2009a. *Crop Prospects and Food Situation* (available at www.fao.org/giews/english/cpfs/index.htm).
- FAO.** 2009b. National basic food prices – data and analysis tool (available at www.fao.org/giews/pricetool).
- FAO.** 2009c. *World Food Situation* (available at www.fao.org/worldfoodsituation).
- Gilbert, C.** 2006. Trends and volatility in agricultural commodity prices. In FAO. *Agricultural commodity markets and trade. New approaches to analyzing market structure and instability*, A. Sarris & D. Hallam, eds., pp. 31–61. Rome, FAO and Cheltenham, UK, Edward Elgar.
- IFPRI (International Food Policy Research Institute).** 2008. *High and rising food prices* (available at www.ifpri.org/presentations/20080411jvbfoodprices.pdf).
- IFPRI.** 2009. *IFPRI's Action Plan for the Food Price Crisis* (available at www.ifpri.org/themes/foodprices/foodprices.asp).
- IMF (International Monetary Fund).** 1999. *Review of the Compensatory and Contingency Financing Facility (CCFF) and Buffer Stock Financing Facility (BSFF) – Preliminary considerations* (available at www.imf.org/external/np/ccffbsff/review).
- IMF.** 2008. *Regional Economic Outlook – Middle East and Central Africa*. Washington, DC (also available www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2008/MCD/eng/mreo0508.pdf).
- MAFF (Ministry of Agriculture, Forestry and Fisheries of Japan).** 2005. *Toward a world free of starvation and poverty (introductory information on the International Food Stockholding Scheme and East Asia Emergency Rice Reserve)*. Tokyo (also available at www.maff.go.jp/eaerr.pdf).
- OECD–FAO.** 2008. *OECD–FAO Agricultural Outlook 2008–2017*. Paris, OECD Publications (Highlights available at www.fao.org/es/ESC/en/2/3/highlight_550.html).
- Rapsomanikis, G., Hallam D. & Conforti, P.** 2006. Market integration and price transmission paper in selected food and cash crop markets of developing countries: review and applications. In FAO. *Agricultural commodity markets and trade. New approaches to analyzing market structure and instability*, A. Sarris & D. Hallam, eds., pp. 187–217. Rome, FAO and Cheltenham, UK, Edward Elgar.
- The Economist.** 2007. The end of cheap food. 6 December.
- The Oil Drum.** 2009. *Discussions about energy and our future* (available at www.theoil Drum.com).
- Time.** 1974. The world food crisis. 11 November.
- World Bank.** 2007. *World Development Report 2008: Agriculture for Development*. Washington, DC (also available at www.worldbank.org/reference).

مطبوعات شعبة التجارة والأسواق في منظمة الأغذية والزراعة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨

Commodity Market Review 2007–2008 (2008)

Trade reforms and food security: case studies and synthesis (H. Thomas, ed.)
(2006)

OECD–FAO Agricultural Outlook 2008–2017 (2008; copublished with OECD)

OECD–FAO Agricultural Outlook 2007–2016 (2007; copublished with OECD)

OECD–FAO Agricultural Outlook 2006–2015 (2006; copublished with OECD)

Agricultural commodity markets and trade. New approaches to analyzing market structure and instability (A. Sarris and D. Hallam, eds.) (2006; copublished with Edward Elgar)

WTO rules for agriculture compatible with development (J. Morrison and A. Sarris, eds.) (2007)

استعراض منظمة الأغذية والزراعة لسياسات السلع الزراعية

1. *Policies for Basic Food Commodities: 2003–2004* (2006)

مداولات منظمة الأغذية والزراعة بشأن السلع والتجارة

2006

2. *Governance, coordination and distribution along commodity value chains*

المطبوعات الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن السلع والتجارة

2008

11. *Value-adding standards in the North American food market. Trade opportunities in certified products for developing countries* (P. Liu, ed.)

2007

10. *Rural household vulnerability and insurance against commodity risks – Evidence from the United Republic of Tanzania* (A. Sarris and L. Christiaensen)

2006

9. *Agriculture and poverty in commodity dependent African countries: a rural household perspective from the United Republic of Tanzania* (A. Sarris, S. Savastano and L. Christiaensen)

8. *The agricultural dimension of the ACP–EU Economic Partnership Agreements* (S. Koroma and J.R. Deep Ford, eds.)

أوراق العمل البحثية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن سياسات السلع والتجارة

2008

25. *WTO provisions in the context of responding to soaring food prices* (R. Sharma and P. Konandreas)

24. *China, India and AFTA: evolving bilateral agricultural trade and new opportunities through free trade agreements* (R. Sharma)

2007

23. *Liberalizing trade under structural constraints in developing countries: A general equilibrium analysis of Tanzania* (P. Conforti and A. Sarris)

2006

22. *Threshold cointegration in the sugar-ethanol-oil price system in Brazil: evidence from nonlinear vector error correction models* (G. Rapsomanikis and D. Hallam)

21. *Estimating price elasticities of supply for cotton: a structural time-series approach* (B. Shepherd)

20. *Market access and preferential trading schemes: evidence from selected developed and developing countries* (P. Conforti and L. Salvatici)

19. *The role of agriculture in reducing poverty in Tanzania: A household perspective from rural Kilimanjaro and Ruvuma* (A. Sarris, S. Savastano and L. Christiaensen)

18. *Producer demand and welfare benefits of rainfall insurance in Tanzania* (A. Sarris, P. Karfakis and L. Christiaensen)

17. *Household vulnerability in rural Tanzania* (A. Sarris and P. Karfakis)

٢ حالة أسواق السلع الزراعية

في النصف الأول من عام ٢٠٠٨، كان العالم يواجه أعلى مستويات لأسعار الأغذية في غضون ٣٠ عاماً ويواجه أزمة تمثلت في انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من انخفاض الأسعار الدولية للأغذية منذ ذلك الحين، فإنها ما زالت أعلى من المستويات التي شوهدت في السنوات الأخيرة، ومن المتوقع أن تظل كذلك. وبحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، فإن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية قد دفع ١١٥ مليون شخص آخرين إلى الجوع المزمن في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، وبذلك وصل مجموع الجياع في العالم إلى زهاء مليار شخص.

ويفسر هذا التقرير سبب ارتفاع أسعار الأغذية والخطوات اللازمة لضمان أن تصبح أسعار الأغذية المرتفعة بمثابة فرصة لمزارعي البلدان النامية للمساعدة على الحفاظ على الإمدادات الغذائية العالمية بأسعار معقولة. وهو يركز على مدى إمكانية أن تكون التفسيرات "الجديدة" - الطلب على الوقود الحيوي، وأسعار النفط القياسية، وتزايد الطلب على الأغذية في الصين والهند - هي السبب في التضخم المفاجئ في أسعار الأغذية، فضلاً عن دور القوى التقليدية المحركة للأسواق. ويستكشف التقرير أيضاً سبب استجابة عدد قليل من المنتجين في البلدان النامية لذلك عبر زيادة الاستثمارات والإنتاج. والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والأزمة الغذائية التي نجمت عنه هما داعيان من دواعي القلق الدولي ويتطلبان عملاً متضافراً؛ فثمة حاجة عاجلة إلى تعزيز حوكمة الأمن الغذائي العالمي.

ويرمي تقرير حالة أسواق السلع الزراعية ٢٠٠٩ إلى إطلاع جمهور أوسع نطاقاً على المناقشات بشأن قضايا أسواق السلع الزراعية والمسائل المتعلقة بالسياسات. وهو يسعى إلى معالجة القضايا الاقتصادية بصورة موضوعية ومباشرة كي يستفيد منها جميع المهتمين بالتطورات التي تحدث في أسواق السلع الزراعية وتأثير هذه التطورات على البلدان النامية.

The State of
Agricultural Commodity Markets 2009

ISBN 978-92-5-606280-2



9 789256 062802

10854Ar/1/6.09/400